رسالة في

جمل الإعراب

لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي

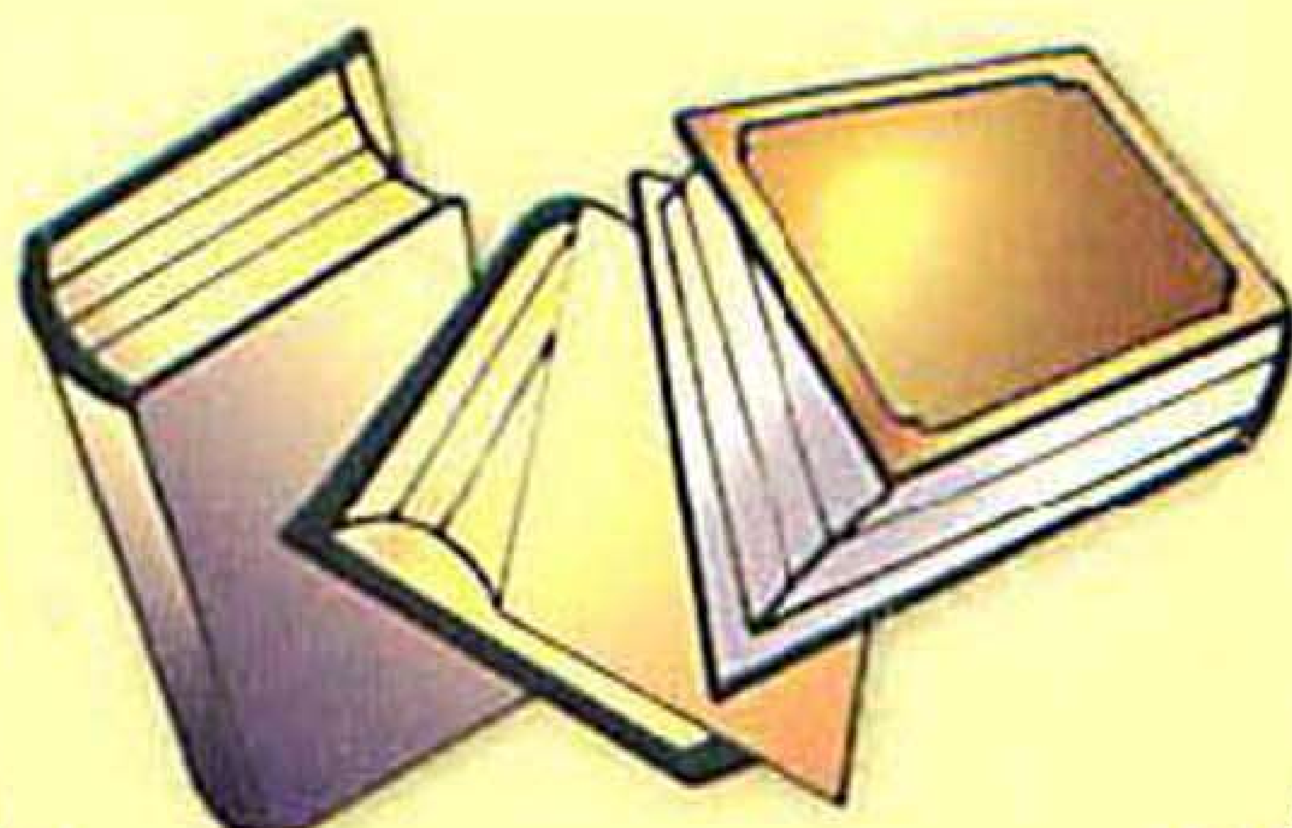
(٧٤٩هـ)

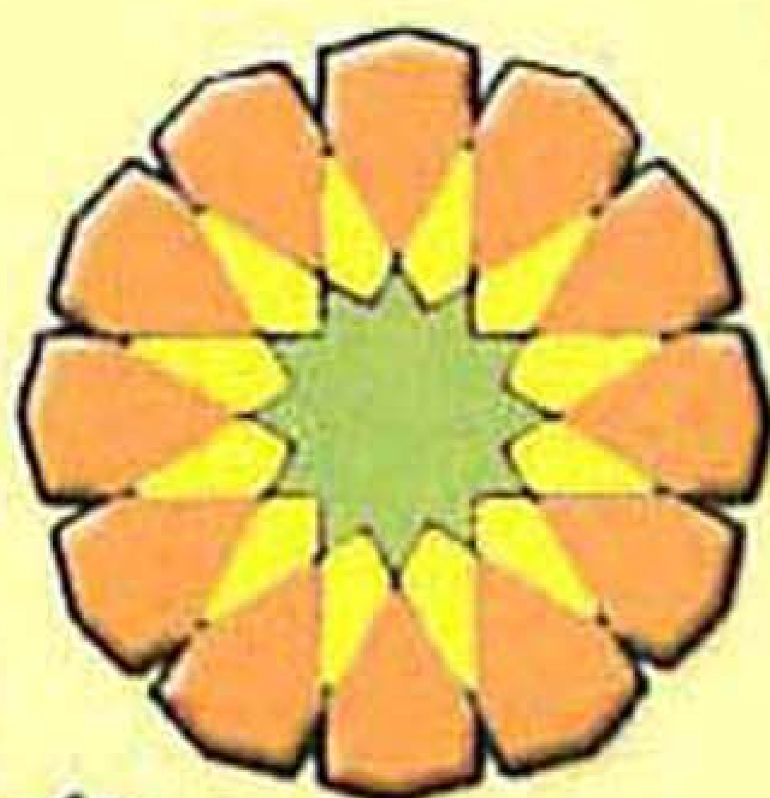
دراسة وتحقيق

الدكتورة سهير محمد خليفة

أستاذ مساعد بكلية الدراسات الاسلامية والعربية

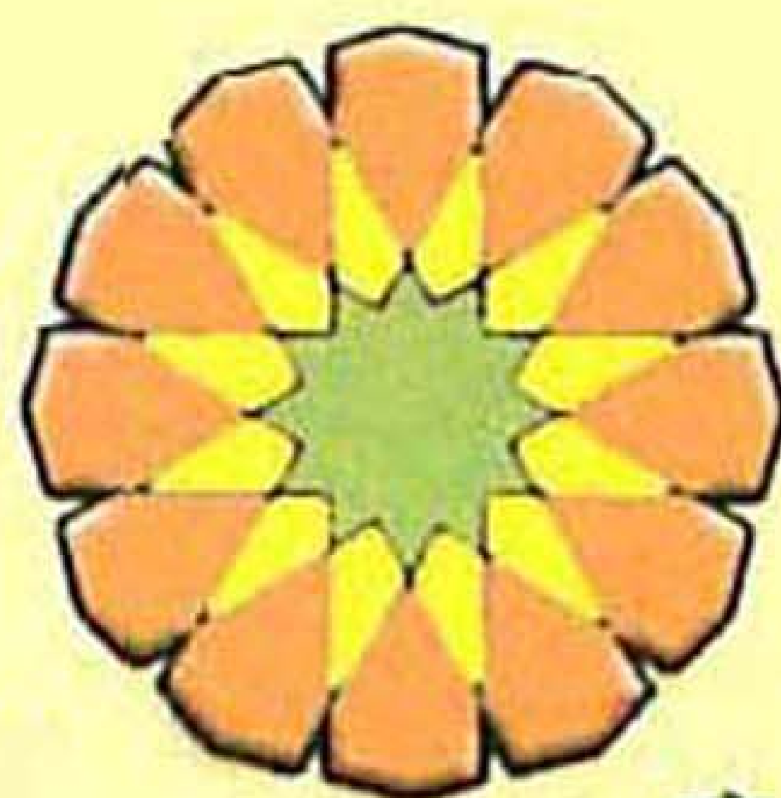
جامعة الأزهر - القاهرة





الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م



رسالة فى
جمل الأعراب
لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادى
(٧٤٩ هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتورة سهير محمد خليفة

أستاذ مساعد بكلية الدراسات الاسلامية والعربية
جامعة الأزهر - القاهرة

الطبعة الأولى
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

رقم الايداع ٨٧/٥٥٢٥



تقــديم

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الذى اصطفاه الله تعالى خاتما للنبيين ، وأوحى اليه ختام رسالات الدين ، كتابا فصلت آياته « قرآنا عربيا لقوم يعلمون » •

وبعد ، ففي مراجعتي لمخطوطات اللغة والنحو فى خزانتى دار الكتب ، ومكتبة الأزهر الشريف ، وقفت على مخطوط : (جمل الاعراب) لابن أم قاسم المرادى فى النحو • وحصلت على مصورة منه ، وتبين لى أنها تقابل الباب الثـــانى من كتاب : « مغنى اللبيب » لابن هشام • فبحثت عن نسخ أخرى تعيننى على التحقيق •

وكان الأستاذان * محققا كتاب (الجنى الدانى فى حروف المعانى) قد ذكرا فى ترجمتهما للمرادى ومصنفاته فى مقدمة كتهابهما أن « بروكلمان » فى كتابه « تاريخ الأدب العربى » ـ النسخة الألمانية ـ أشار الى وجود نسختين من « جمـــل الاعراب » للمرادى ، احداهما فى ليدن ، والأخر في برلين •

فكان أن بادرت فى طلب مصورة من النسختين ، من ليدن وبرلين ، فتفضلت مكتبة جامعة ليدن بهولندا بارسال مصورة من المخطوط أعتمدت عليها فى المقابلة مع نسخة مكتبة الأزهر الشريف •

وكنت حريصـــة على مقابلة نسخـــة مكتبة برلين مع النسختين اللتين اعتمدت عليهما ، لولا أنها لم تصلنى بعد •

(*) الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل •

و « جمل الاعراب » للمرادى ، لم تستأثر على أى حال باختيارى ، ولم تنفرد بخدمتى ، فمن قبلها طـــال عهدى بالدراسات النحوية فى : « الشـــواهد القرآنية فى كتاب سيبويه » ، ثم « الشـواهد القـــرآنية فى مغنى اللبيب لابن هشام » ، و «قضايا الاستشهاد بالحديث فى النحو وشواهده فى المغنى » ٠٠٠

الى ما أقدمه فى هذه المرحلة مع « جمل الاعـــراب » للمرادى ، من دراسة لغـــوية قرآنية للمعوذتين ، وتحقيق مسألة (فوح الشذا بمسألة كذا) لابن هشام جمال الدين أبى محمد ، ودراسة فى « تفسير كلمات يحتاج اليها المعرب » من كتاب الاعراب عن قواعد الاعراب ، لابن هشام ٠ وغيرها من البحوث ٠٠٠

وأرجو أن أتابع بمشيئة الله وعونه ، المضى فى الدراسات اللغوية ، والمباحث النحوية استجابة لما أوقن أنه من عناصر أصالتى ، وفقهى للسان أمتى ولغة دينى ٠

ثم ان اتصالى بالمرادى لا يبدأ مع كتابه « جمل الاعراب » فمنذ عشر سنين صحبته فى كتابه (الجنى الدانى فى حروف المعانى) الذى نشر فى دمشق سنة (١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م) وقرر محققاه : (أن قراءة يسيرة فى كتاب « الجنى الدانى » رسمت لنا خطا جديدا فى تاريخ « مغنى اللبيب » فقد ذكر « ابن هشام » أن كتابه فريد فى نوعه ٠٠٠ فأوهم الدارسين أن كتابه نسيج وحده ، وفريد أصله وفرعه ٠٠

ونحن اذا عارضنا الباب الأول من المغنى بما فى الجنى الدانى رأينا لقاء واضـــحا فى تقســـيم معانى الأدوات والشواهد والمذاهب والتوجيهات النحـــوية ، والمعنوية والاستدراكات والتعقيبات ، وهذا اللقاء ليس قاصرا على المضمون وانما هو فى كثير من المواطن ظاهر فى العبارات

والجمل والمفردات الأمر الذى يدعو الى احتمال أن أحد المؤلفين قد نقل من الآخر ، أو أنهما نقلا من مصدر واحد ٠

ولما تعذر علينا الوصول الى كتاب يثبت الاحتمال الثانى، رجعنا الى الاحتمال الأول ، وكادت دعوى ابن هشام تحملنا على الميل الى أن المرادى قد اعتمد فى « الجنى » على ما جمعه ابن هشام فى كتابه ، الا أن منطق التاريخ لم يسمح بهذا ، وحملنا على الجزم بعكسه ٠

أقول نشر كتاب « الجنى الدانى للمرادى » مقدما له بتوهيم دعوى ابن هشام أن كتابه المغنى نسيج وحده ، أثناء اشتغالى بالشواهد القرآنية فى كتاب مغنى اللبيب ، وكنت قد شارفت مرحلة انجاز دراستى ، فتوقفت فترة أمعن النظر فى مقولة الجزم بأن ابن هشام فى دعواه التى توهم أن كتابه نسيج وحده ، انما نقل من كتاب الجنى الدانى للمرادى ، على وجه الجزم ٠

ولم أكن لأتجاسر على الخوض فى مثل هذه الدعوى الخطيرة ـ المرسلة فى أقل من صفحة ، والتى غابت عن كل علماء العربية من عصر المرادى (٧٤٩ هـ) وابن هشام (٧٦١ هـ) ـ بالتعرض لها هامشيا فى دراستى لشواهد المغنى القرآنية ، فكان أن عرضت لها بالقدر الذى تحتاج اليه دراستى ، فلم أطمئن بحال ما ، الى دعوى نقل المغنى من الجنى ، ولا جاز فى منطق أن تكون الفقرة التى احتج فيها المحققان للدعوى ، مدعاة لما يشبه الاقتناع بها احتمالا ، فضلا عن القطع بها جزما (١) ٠

---

(١) اقتصرت هنا على هذه الاشارة لايثارى ارجاء ذكر خلاصة مما وصلت اليه فى هذه القضية الى الخاتمة ، بعد تقديم نص « جمل الاعراب » للمرادى ودرسه ، والله المستعان ٠

وغير مجهول لدارسى العربية أن كتاب « مغنى اللبيب » يقع فى قسمين :

القسم الأول : فى تفسير المفردات وذكر أحكامها ، عرفه ابن هشام بقوله : وأعنى بالمفردات الحروف وما تضمن معناها مرتبة على حروف المعجم ليسهل تناولها ٠

والقسم الثانى : فى تفسير الجملة أقسامها وأحكامها ٠ أو بعبارة موجزة ، قسم للحروف ، وقسم للجمل ، والقسمان عنده متكاملان،ومتكافئان منحيث الكم والكيف٠

ورسالة « جمل الاعراب » للمرادى وثيقة الصلة بما شغلنى سابقا من قضية المغنى والجنى ؛ لأنه اذا كان محققا كتاب « الجنى الدانى» قد وضعاه تجاه كتاب «مغنى اللبيب»، فالأمر لا يتجاوز الباب الأول من المغنى ٠

وأما القسم الثانى الخاص بالجمل ، فيبدو بوضوح أنه يوضع تجاه « جمل الاعراب » للمرادى فى دعوى أخذ ابن هشام كتابه المغنى من المرادي ٠

وأحسبنى اتجهت الى تحقيق (جمل الاعراب) للمرادى ودراستها ، متأثرة بما سبق من ترددى فى الاقتناع باحتمال أخذ المغنى ، جملة من الجنى الدانى ، فضلا عن الجزم بهذا الأخذ ٠ فرجوت أن أقدم الى المشتغلين بهذه القضية فى الدراسات النحوية المتخصصة وثيقة هامة لا غنى عن الرجوع اليها والنظر فيها ٠

وعلى الله قصد السبيل ٠

مصر الجديدة فى :

١٤٠٧/١١/١٨ هـ

١٩٨٧/ ٧/١٤ م

د٠ سهير محمد خليفة

يتألف البحث ـ بعد المقدمة ـ من قسمين :
القسم الأول : الدراسة ، وتتضمن :

١ ـ المرادى :
تمهيد لعصره ، موجز حياته ، آثاره ٠

٢ ـ كتب الجمل :
(أ) قبل المرادى ٠

(ب) مقارنة بين جمل المرادى وجمل ابن هشام ٠
القسم الثانى : التحقيق « جمل الاعراب » ويتضمن :

١ ـ وصف النسخ ٠
٢ ـ منهج المرادى فى الجمل ٠
٣ ـ منهج التحقيق ٠
٤ ـ النص المحقق ٠

★ ★ ★

خـــاتمة :

★ ★ ★

الفهارس :

١ ـ الشواهد القرآنية ٠
٢ ـ الشواهد الشعرية ٠
٣ ـ أساليب عربية ٠
٤ ـ أعلام المتن ٠
٥ ـ فهرس موضوعى ٠

تمهيد لعصر المرادى :

كانت بغداد قلعة الحضارة الاسلامية ، ومنـــارة العلم والعلماء لزمن طويل ، ثم وصل إعصار التتار الذى اجتاح الشرق الأسيوى من نهر جيحون شرقا الى المحيط الهنـــدى جنوبا ، ثم الى البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي غربا .

فدمر معالم الحضارة الاسلامية : من مساجد ومكتبات ومدارس ومؤلفات وقضى على آلاف العلماء .

وكانت مصر فى ذلك الوقت فى دولة سلطان المماليك الترك الذين رابطوا فى أرض الكنانة ، قلب العالم الاســـلامي ، يعبئون الأجناد لمقاومة أعداء عاصمتهم الجديدة من صليبيين وتتـــار .

وبعد سقوط بغداد (٦٥٦هـ) وتساقط القلاع الاسلامية فى المشرق ، وتصدع حصون الأندلس فى المغرب الاســـلامي ، وأفول حضارتها ، هاجر العلماء الى عاصـــمة الاســـلام الجديدة ، ووفد اليها طلاب العلم من شتى الأقطار ، وانتقل النشاط العلمي والأدبي الى مصر ، التى استطاعت أن تؤكد مكانتها فى ذلك العصر ، ومكنت لمن نزلوا بها من علمـــاء المشرق والمغرب من تحقيق وجودهم العلمى .

والواقع أن الرحلة فى طلب العلم قديمة قـــدم تاريخ الاسلام ، لكن الهجرة من حواضر العـــلم بالمغرب والمشرق أخذت وضعا جديدا غير الذى عرفه ماضى تاريخنا العلمي حين كان الوافدون طلاب علم ، يرحلون للقاء العلماء فى الحواضر الاســـلامية الكبرى ، ويعودون الى ديارهم بما حملوا من علم كثير .

فى العصر الوسيط كان المغرب الكبير ، قد صار دار علم للعربية والاسلام ، واخذ موضعه مع ديار العلم فى المشرق ، فلما تساقطت قلاع الاسلام تحت وطأة التتار والصليبيين ، وانطفأت مناراته ، كانت هجرة للاسلام : دينا وحضارة وعلما الى منطقة الوسط ، هجرة نزوح واقامة لا على نية العودة الى ديارهم ولم تعد ديار اسلام ، وكثرة منهم كانوا علماء ، لا طلاب علم كسلفهم ٠

وكذلك أخذ النشاط العلمى فى مصر وما حولها اتجاهين فرضتهما الأوضاع الطارئة ٠

الاتجاه الأول : انقاذ تراث الأمة العلمى بعد الذى كان من تدمير وخراب ، وكانت نسخ العلماء من أمهات كتب العربية والاسلام ، أصولا موثقة أمكن بها احياء ما دمرته الأعاصير الهوج من كتب ٠

والاتجاه الثانى : وصل ما انقطع من الحياة العلمية ، حيث أتيح لمهاجرة العلماء شغل المناصب العلمية الكبرى من مدارس مصر والشام ، وفى القضاء ، ومجالس العلم ٠ فأضافوا جديدا عمرت به العصور المتأخرة ٠

فازدهرت الحركة العلمية والأدبية فى مصر ، ونشطت حركة التأليف فكثرت المؤلفات التى كانت حلقة الاتصال بين ماضى العلم وحاضره ٠ ونافست الشام مصر ـ وكانتا مع الحجاز وحدة سياسية وعلمية ـ فى الحركة العلمية ، فكثرة دور العلم والمساجد فى مصر والشام بعثت على التأليف فى مختلف العلوم العربية والاسلامية ٠

تبارى العلماء فيما بينهم فى التأليف وفى تراجم علماء العصر حتى قيل ان منهم من جاوزت مؤلفاته المئات كأبى العباس ابن تيمية (٧٢٨هـ) ، والسراج ابن الملقن (٨٠٤هـ)

الذى كان يؤلف فى كل فن ، فكان فريد دهره فى كثرة التصانيف · وحسنها ، وبلغت تصانيفه قريبا من ثلاثمائة(١) والعز ابن جماعة (ت ٨١١ هـ) والسيوطى (ت ٩١١ هـ) ·

وابتكر علماء هذا العصر مؤلفات نحت منحى جديدا ، كابن خلدون فى مقدمته ، والمقريزى فى خططه ، وابن خلكان فى وفيات الأعيان ·

كما ابتكروا المؤلفات الجامعة لفنون الثقافات العربية والاسلامية ، أريد بها تقديم خلاصات لكثير مما ضاع ، منها: نهاية الأرب ، وصبح الأعشى للقلقشندى ، وقد يدخل فيها معجما ياقوت للبلدان والأدباء ·

وفى مجال علوم العربية ظهرت كتب متخصصة فى فروع منها : لسان العرب لابن منظور فى اللغة ، والكافية الشافية لابن الحاجب فى النحو والصرف وغيرها ·

الى هذا العصر الزاخر بأنواع العلوم والفنون والآداب ينتمى مؤلف (جمل الاعراب) : ابن أم قاسم المرادى ·

* * *

(١) انظرها فى ذيل التذكرة لابن فهد (١٩٧ ـ ٢٠٢) ·

المـــــرادى (١):

بدر الدين ، الحسن ، بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى المراكشى الأصل ، المصرى المولد ، الأسفى الموطن لقبيلتـــــه « مراد » النحوى ، اللغوى ، الفقيه ، المعروف بابن أم قاسم . وهى جدته أم أبيه ، واسمها « زهراء » وقيل : انها امرأة من بيت السلطان تبنت المرادى ، فنسب اليها .

كان اماما فى العربية ، والقراءات، أخذ عن علماء عصره منهم :

١ ــ السراج الدمنهورى : عمر بن محمد بن على ، سراج الدين ، المصرى الشافعى الفقيه ، شيخ قراء زمانه ، ولد بدمنهور بعد سنة (٦٨٩ هـ) وأقرأ القـــراءات بالحرمين الشرفين ، وتوفى سنة (٧٥٢ هـ) .

٢ ــ أبو ذكرياء الغمارى : يحيى بن أبى بكر بن عبد الله التونسى ، الصوفى (٦٤٣ هـ ــ ٧٢٤ هـ) .

٣ ــ شمس الدين ابن اللبان : محمد بن أحمد بن عبـــد المؤمن الدمشقى ، من علماء العربية والتفسير، ولد بدمشق، وتوفى بمصر سنة (٧٤٩ هـ) .

٤ ــ مجد الدين التسترى : اسماعيل بن محمد بن عبدالله البناكتى ، برع فى القراءات والعربية والأصول .

---

(١) انظر ترجمة المرادى فى : الدرر الكامنة ٢ : ٣٢ ، بغية الوعاة ١ : ٢٠٨ حسن المحاضرة ١ : ٢٣٠ ، شذرات الذهب ٦ : ١٦٠ ، كشـــف الظنون ٥٣ ، ٤٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٤٨ ، ١٠٣١ ، ١٧٧٤ .
طبقات القراء ١ : ٢٢٨ رقم ١٠٣٨ .

٥ ـ أبو حيان الأندلسى ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطى ، أثير الدين (٦٥٤ هـ ـ ٧٤٥ هـ) النحوى اللغوى المفسر المقرىء المؤرخ الأديب ، تلقى العلم بالأندلس ، ثم رحل الى مصر فاستقر بها وأخذ عن علمائها . كما أخذ المرادى عن أبى عبد الله الطنجى المالكي ، والشرف المغيلى المالكى وغيرهما .

* * *

آثار المـــرادى :

ترك « المرادى » آثارا كثيرة فى علوم الاسلام والعربية ، لم يطبع منها سوى كتاب واحد وهو :

١ ـ الجنى الدانى فى حروف المعانى ، طبع طبعتان بتاريخ ١٩٧٣ ، ١٩٨٣ ، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل .

ومن تصانيفه التى لم تنشر بعد :

١ ـ « جمل الإعراب » ، وهو كتابنا هذا الذى ننشره .

٢ ـ « تفسير القرآن » ، وهو فى عشر مجلدات ، أتى فيه بالفوائد الكثيرة (١) .

٣ ـ وكتاب فى : « اعراب القرآن » (٢) .

٤ ـ شرح الاستعاذة والبسملة .

---

(١) الدرر الكامنة ٢/٣٢ رقم (١٥٤٦) .
(٢) المرجع السابق .

٥ ـ شرح ألفية ابن مالك .

٦ ـ شرح التسهيل ، والتسهيل كتاب فى النحو لابن مالك وهو مطبوع .

٧ ـ شرح الجزولية ، والجزولية مقدمة مشهورة موجزة فى النحو .

٨ ـ شرح الحاجبية فى النحو ، والحاجبية مقدمة فى النحو لجمال الدين ابن الحاجب عثمان بن عمر ، واسمها الكافية فى النحو . عليها شروح كثيرة من أشهرها شرح الرضى ، وهو مطبوع ، وشرح الجامى وسماها « الفوائد الضيائية » وهو مطبوع بالعراق وشرح المرادى .

٩ ـ شرح الفصول الخمسين لابن معط .

١٠ ـ شرح المفصل ، والمفصل كتاب قيم فى النحو للزمخشرى ، شرحه الكثير من العلماء ، ومن أشهر شراحه ابن يعيش وكتابه مطبوع فى عشرة أجزاء . وشرحه المرادى أيضا .

١١ ـ شرح الحاجبية العروضية . والحاجبية قصيدة فى علم العروض لابن الحاجب ذكرها بروكلمان باسم « المقصد الجليل » .

١٢ ـ منظومة فى الحروف . جمع فيها معانى الحروف .

١٣ ـ شرح الواضحة .

١٤ - منظومة فى الظاء والضاد ٠

١٥ - شرح باب وقف حمـــزة وهشام على الهمـــزة من الشاطبية ذكره بروكلمان ،وقال ابن حجر فى الدرر: ذكر فيه احتمالات أكثرها لا يصح ٠

١٦ - كتاب سرور النفس ٠ ذكره بروكلمان ٠

١٧ - كلا وبلى ، كراسة أفردها للحديث عن الأداتين ٠

١٨ - ثمانية أبيات من بحر الكامل عن فنون الســـيف المتليدة ٠ وله شرح لابراهيم بن الحسن ٠

١٩ - منظومة فى الذال المعجمة والدال المهملة ، ومعها شرح لجامد الحاج ابن محمد بن أحمدبن عبد الرحمن المالكى البتورى الشرسالى الحسنى المولود(١٢٧١هـ ١٨٥٤ م) فى الرباط (١) ٠

★★★

(١) انظر بروكلمان الملحق ١٦/٢ ، وفيه انظر فهرس الرباط رقم ٢٧٢٠
وانظر مصنفاته فى:الدرر الكامنة ٢ : ٣٢ رقم ١٤٥٦ ، البغية ١/٥١٧، تاريخ الأدب العربى بروكلمان ٢٢/٢ النسخة الألمانية ، غاية النهاية لابن الجزرى ٢٢٧/١ وما بعدها ٠
كشف الظنون ١٢٦٩ ، ١٧٧٤ ٠

كتب الجمل فى النحو قبل المرادى (١):

١ ـ الجمل فى النحو ، للشيخ أبى القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى ، النحوى المتوفى سنة ٣٣٩ هـ ٠

وهو كتاب نافع مفيد ، لولا طوله بكثرة الأمثلة ، قالوا: هو من الكتب المباركة ، لم يشتغل به أحد الا انتفع به ٠٠ وله شروح كثيرة ٠

٢ ـ كتاب الجمل فى النحو أيضا للاديب الفاضل : حسين ابن أحمد المعروف بابن خالويه النحوى الهمدانى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ٠

٣ ـ الجمل فى النحو للشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى المتوفى سنة ٤٧٤ هـ ، وهو مختصر يقال له الجرجانية أيضا ٠ وله شروح كثيرة ٠

٤ ـ الجمل فى النحو أيضا لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن هشام النحوى المتوفى سنة ٥٧٠ هـ ٠

---

(١) انظر كشف الظنون الجزء الأول « الجمل فى النحو » ٠

مقارنة بين جمل المرادى

وجمل ابن هشام من « الباب الثانى فى مغنى اللبيب»

تناول ابن قاسم فى رسالة(جمل الاعراب) قسمى الجمل من جهة الاعراب :

الأول : الجمل التى لها محل من الاعراب وهى :

الخبرية ، والحالية ، والمحكية ، والمضاف اليها ، والمعلق عنها ، والتابعة لما هو معرب ، وجواب شرط جازم •

وهى عند ابن هشام :

الواقعة خبر ، والواقعة حالا ، والواقعة مفعولا ، والمضاف اليها ، والواقعة بعد الفاء أو اذا جوابا لشرط جازم ، والتابعة لمفرد ، والتابعة لجملة لها محل من الاعراب •

اتفقا فى : الخبرية ، والحالية ، والمضاف اليها ، والواقعة جوابا لشرط جازم •

واختلفا فى : الجملة المحكية حيث خصص لها المرادى جملة مستقلة لها محل من الاعراب • وجعلها ابن هشام ضمن الجملة الواقعة مفعولا ومحلها النصب •

كما خصص المرادى الجملة الخامسة من الجمل التى لها محل من الاعراب للجملة المعلق عنها •

وجعلا ابن هشام أيضا ضمن الجملة الواقعة مفعولا ومحلها النصب •

وجعل المرادى الجملة التابعة لما هو معرب ، تكون تابعة لمفرد ، ولجملة على حين خصص ابن هشام لكل نوع جملة ٠

وفيما يلى عرض موجز لهذه الفروق ، وسيأتى تفصيله بمزيد بيان مع متن الجمل ٠

الجملة الخبرية :

ذكر ابن هشام الخلاف بين النحاة فى الجملة الانشائية : هل يجوز أن تقع خبرا أو لا يجوز فى نحو : « زيد اضربه ، وعمرو هل جاءك ؟ » وهو يرى جواز وقوعها خبرا ، وهو الصحيح عنده (١) ٠

أما المرادى فلم يذكر هذا الخلاف ٠

* * *

الجملة الثانية : الجملة الحالية ٠

مثل لها المرادى بمثال واحد ، وعلق عليه بقوله : (وكذلك ما أشبه ذلك من الجمل الواقعة بعد معرفة) ٠

وأما ابن هشام فاستشهد بأربع آيات من القرآن الكريم ، وبحديث نبوى ، ثم بشاهدين من الشعر ، على هذا النسق فى ايرادها ٠

ثم ذكر المرادى الجملة الواقعة بعد النكرة ، ثم الواقعة بعد المعرف بـ : أل الجنسية ، ولها وجهان :

---

(١) مغنى اللبيب ٢/٤١٠ ٠

أن تكون صفة نظرا الى المعنى ، أو تكون حالا نظرا الى اللفظ : لأنه معرف بأل ، وهو الاظهر عنده ٠

وأما ابن هشام فقد أفرد لهذه المسألة مبحثا بعنوان :

(حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات) ٠ وشرحها شرحا مستوفيا للقول المشهور عند النحاة : (يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال) ٠

وتفصيلها عنده أن يقال : (الجمل الخبرية التى لم يستلزمها ما قبلها ، ان كانت مرتبطة بنكرة محضة فهى صفة لها ، أو بمعرفة محضية فهى حال عنها ، أو بغير المحضة منهما فهى محتملة لهما ، وكل ذلك بشرط وجود المقتضى ، وانتفاء المانع ٠٠٠) (٢) ٠

وذكر المرادى الجملة الواقعة بعد (مذ ومنذ) بعد الجملة الحالية ، وهى مما اختلف فيها النحاة :

فالسيرافى على أنها فى موضع نصب على الحالية ٠

والجمهور على أنها لا موضع لها من الاعراب ٠

ولم يفصح المرادى عن رأيه ، وايرادها هكذا ملحقة بالجملة الحالية يمكن أن يستنتج منه أنه يذهب مذهب السيرافى ٠

خلافا لابن هشام فانه ذكرها بعد الجملة الاستئنافية ،

---

(٢) المرجع السابق ٢/٤٢٨ ، ٤٢٩ ٠

وقال: من الجمل ما جرى فيه خلاف، هل هو مستأنف أم لا؟ وله أمثلة: الثاني منها: مذ ومنذ وما بعدهما، فذكر رأى السيرافى على أنها في موضع نصب على الحال، ورده بقوله: (وليس بشىء لعدم الرابط، وقال الجمهور: مستأنفة، جوابا لسؤال تقديره عند من قدر «مذ» مبتدأ: ما أمد ذلك؟ وعند من قدرها خبرها: ما بينك وبين لقائه؟.

وكذا الجملة الواقعة في الاستثناء بالفعل، فذكرها المرادى بعد الجملة الحالية، وذكر فيها الرأيين السابق ذكرهما في الجملة الواقعة بعد مذ ومنذ، أى: النصب على الحالية، أو الاستئنافية.

وابن هشام ذكرها بعد الجملة الاستئنافية، وذكر رأى السيرافى على أنها حال اذ المعنى في: قام القوم خلا زيدا: قام القوم خالين عن زيد، والجمهور الاستئناف وأوجبه ابن عصفور...

وأجاز ابن هشام أن تكون جملة الاستثناء صفة قال:

(فان قلت: جاءنى رجال ليسوا زيدا، فالجملة صفة، ولا يمتنع عندى أن يقال: «جاءونى ليسوا زيدا» على الحال)(١).

* * *

الجملة الثالثة: الجملة المحكية بالقول:

هكذا سماها المرادى وذكر لها حالتين:

---

(١) مغنى اللبيب ٢/٣٨٦.

الأولى : أن يكون القول غير مصوغ للمفعول ، فحينئذ تكون الجملة فى محل نصب باتفاق ٠

الثانية : أن تكون مصوغة للمفعول ، وفى هذا خلاف بين النحاة :

إما أن تكون تفسيرية فلا موضع لها ٠

وذهب الكوفيون الى أنها فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله ، فهى على هذا فى موضع رفع ٠

وقيل : الجملة فى محل نصب ، كما فى قوله تعالى : (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ...)

وأما ابن هشام فالجملة الثالثة عنده هى الواقعة مفعولا ، ومحلها النصب ، قال : الجملة تقع مفعولا فى ثلاثة أبواب :

الأول : باب الحكاية بالقول أو مرادفه ٠

الثانى : باب ظن وأعلم ٠

الثالث : باب التعليق ٠

* * *

والجملة الرابعة هى : الجملة المضاف اليها ، ومحلها الجر :

لأن اعراب المضاف اليه الجر ، وقسمها المرادى قسمين :

قسم متفق عليه ، وقسم مختلف فيه ٠

فالمتفق على أنها فى موضع جر :

الجملة المضاف اليها أسماء الزمان غير الشرطية ، نحو: حين ويوم وليلة ٠

واحترز بغير الشرطية من « اذا » ؛ لأن فى الجملة بعدها خـلافا ٠

والمختلف فيه : الجملة الواقعة بعد « اذا » ، وبعد آية بمعنى علامة ٠

والجملة الواقعة بعد « ذى » فى قولهم : « واذهب بذى تسلم » ٠

والجملة الواقعة بعد « لما » ٠

وأما ابن هشام فقال فى الجملة الرابعة وهى الجملة المضاف اليها : (ولا يضاف الى الجملة الا ثمانية :

أحدها : أسماء الزمان ، ظروفا كانت أو أسماء ٠٠٠

ومن أسماء الزمان ثلاثة اضافتها الى الجملة واجبة : (اذ) باتفاق ، (واذا) عند الجمهور ، و (لما) عند من قال باسميتها ٠٠٠

الثانى : (حيث) ، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان، واضافتها الى الجملة لازمة ، ولا يشترط لذلك كونها ظرفا ٠

الثالث : آية بمعنى علامة ، فإنها تضاف جـوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها ، مثبتا ، أو منفيا بـ : ما ٠٠ وهذا قول سيبويه ، وزعم أبو الفتح أنها انما تضاف الى المفرد ٠٠٠

الرابع : (ذو) فى قولهم : « اذهب بذى تسلم » والباء

فى ذلك ظرفية ، و « ذى » صفة لزمن محـــــذوف ، ثم قال الاكثرون : هى بمعنى صاحب ، فالموصوف نكرة ، أى : اذهب فى وقت صاحب سلامة ، أى : فى وقت هو مظنة السلامة ، وقيل : بمعنى الذى ، فالموصوف معرفة ، والجملة صـــلة فلا محل لها ، والأصل : اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ..

الخامس والسادس : لدن وريث ، فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التى فعلها متصرف ، ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع آية ...

السابع والثامن : قول وقائل ....

وقد أغفل المرادى فى الجملة الرابعة ذكر بعض كلمات تضاف الى الجملة كـ : حيث ، ولدن ، وريث ، وقول وقائل .

واستشهد المرادى للجملة الرابعة بثلاثة أبيات من الشعر ، فى مقابل خمس آيات من القرآن - وعشرة شواهد من الشعر - استشهد بها ابن هشام .

* * *

والجملة الخامسة عندالمرادىهى : الجملة المعلق عنهاالعامل وهى فى محل نصب ، وقد ذكرها ابن هشام مع الجمـــلة الثالثة الواقعة مفعولا .

وأما الخامسة عند ابن هشام فهى الواقعة بعد الفاء أو اذا جوابا لشرط جازم ، فمحلها الجزم ،

وقد عدها المرادى الجملة السابعة من الجمل التى لها محل .

* * *

الجملة السادسة عند المرادى هي القابعة :

وحكمها فى الاعراب حكم المتبوع ، ان كان معرب اللفظ أو المحل فلها محل من الاعراب ، والا فلا محل لها .

وهى أقسام : منها الوصفية ، ومنها المعطوفة ، ومنها الجملة المؤكدة ولا تكون الا في التوكيد اللفظى ، ومنها الواقعة بدلا .. ولا تقع الجملة عطف بيان ..

وأما الجملة السادسة عند ابن هشام فهى التابعة لمفرد ، وهى ثلاثة أنواع :

احدها : المنعوت بها ، والثانى : المعطوفة بالحرف ، والثالث : المبدلة .

والجملة السابعة عند ابن هشام هى التابعة لجملة لها محل ، ويقع ذلك فى بابى النسق والبدل بوجه خاص ..

وقد جمع المرادى الجملتين في جملة واحدة هى السادسة عنده .

* * *

الجملة السابعة عند المرادى : هى الواقعة جوابا بشرط جازم ، ولم يسبق ذكرها .

وبعد أن فرغ ابن هشام من بيان الجمل التى لها محل من الاعراب ، ذيل مباحث الباب بتذنيبه قال فيه :

(هذا الذى ذكرته من انحصار الجمل التى لها محل فى سبع جار على ما قرروا ، والحق أنها تسع ، والذى أهملوه :

الجملة المستثناة ، والجملة المسند اليها ٠

أما الأول فنحو : (لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله) (١) ٠

قال ابن خروف : (من) : مبتدأ ، و (يعذبه الله) : الخبر ، والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع .

وقال الفراء فى قراءة بعضهم : (فشربوا منه الا قليل منهم) (٢) ٠

ان « قليل » مبتدأ حذف خبره ، أى : لم يشربوا ، وقال جماعة فى (الا امرأتك) (٣) بالرفع : أنه مبتدأ ، والجملة بعده خبر ٠

وأما الثانية فنحو : (سواء عليهم أأنذرتهم) (٤) الآية اذا أعرب « سواء » خبرا ، و (أنذرتهم) مبتدأ ، ونحو « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » اذا لم تقدر الأصل : أن تسمع ، بل يقدر « تسمع » قائما مقام السماع ٠٠) (٥) ٠

وأما المرادى فلم ينبه على هاتين الجملتين اللتين ذكرهما ابن هشام والذى قرر بأن النحاة أهملوها ٠

---

(١) الغاشية ٢٣ انظر اعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٥/٢١٥ .

(٢) البقرة ٢٤٩ ٠

(٣) هود ٨١ ٠

(٤) البقرة من آية ٦

(٥) المغنى ٢/٤٢٧ ٠

الثانى : الجمل التى لا محل لها من الاعراب :

وهى تسع عند المرادى :

الابتدائية ، والصلة ، والاعتراضية ، والتفسيرية ، وجواب القسم ، والواقعة بعد أدوات التحضيض ، والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة ، والواقعة جوابا لها ، والتابعة لما لا موضع لها •

وعند ابن هشام :

الابتدائية أو الاستئنافية ، والمعترضة بين شيئين ، والتفسيرية والمجاب بها القسم ، والواقعة جوابا لشرط غير جازم ، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا ، وجملة الصلة ، والتابعة لما لا محل له من الاعراب •

★★★

الجملة الابتدائية :

هكذا سماها المرادى ، ورجح ابن هشام تسميتها بالمستأنفة ، وعلل لذلك بأن الجمل الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل •

قسم المرادى الجملة الابتدائية ثلاثة أقسام :

مبتدأة لفظا ، نحو « زيد قائم » •

ومبتدأة نية ، نحو « راكبا جاء زيد » ؛ لأن الجملة فى نية التقديم ، والحال فى نية التأخير •

ومبتدأة حكما ، وهى الواقعة بعد أدوات الابتداء •

وأما ابن هشام فقسمها نوعين :

الأول : الجملة المفتتح بها النطق ، كقولك ابتداء « زيد قائم » ومنه الجمل المفتتح بها السور .

الثانى : الجملة المنقطعة عما قبلها ، نحو : « مات فلان ، رحمه الله » وقوله تعالى : (قل سأتلو عليكم منه ذكرا ، انا مكنا له فى الأرض) .

ومنه جملة العامل الملغى لتأخره ، نحو : « زيد قائم أظن » .

وعقب ابن هشام الجملة الاستئنافية بعدة تنبيهات :

الأول : من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة ...

وذكر لها خمسة أمثلة استشهد عليها بالقرآن ، أو بالقرآن والشعر .

التنبيه الثانى : أن اللفظ قد يحتمل الاستئناف وغيره ، وهو نوعان : —

أحدهما : ما اذا حمل على الاستئناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو « زيد » من قولك : « نعم الرجل زيد » .

الثانى : مالا يحتاج فيه الى ذلك لتكون جملة تامة ، وذلك كثير جدا ...

التنبيه الثالث : من الجمل ما جرى فيه خلاف ، هل هو مستأنف أم لا ؟ وله أمثلة ...

أحدها : « أقوم » من نحو قولك : « ان قام زيد أقوم » ،

وذلك لأن المبرد يرى أنه على اضمار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم ، وأن الأصل : « أقوم ان قام زيد » وأن جواب الشرط محذوف ، ويؤيده التزامهم فى مثل ذلك كون الشرط ماضيا ....

الثانى : مذ ومنذ وما بعدهما ....

الثالث : جملة أفعال الاستثناء ، ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا ....

الرابع : الجملة بعد « حتى » ...

استشهد المرادى للجملة الابتدائية ببيت من الشعر ، ثم شاهد قرآنى .

وأما ابن هشام فقد استشهد بسبع شواهد من القرآن ، وشاهد من الشعر .

لم يذكر المرادى خلاف النحاة الا فى الجملة الواقعة بعد « حتى » هل لها موضع من الاعراب أو لا ؟

على حين فصل ابن هشام ذلك كما بينا ...

كما ذكر المرادى فى القسم الثالث من أقسام الجملة الابتدائية : المبتدأة حكما ، وهى الواقعة بعد أدوات الابتداء :

« ان » اذا كفت بـ « ما » ، و (اذا) الفجائية ، و (هل) و (بل) ، و (لكن) ، و (ألا) الاستفتاحية ، و (أما) أختها ، و (ما) النافية غير الحجازية .

ولم يعرض ابن هشام لهذه الأدوات مع الجملة الاستئنافية

واكتفى المرادى بذكر (بينا وبينما) مع أدوات الابتداء ، وأن الجملة بعدها مستأنفة ، لا محل لها من الاعراب ، على الرغم من أن الجملة بعدها فيها خلاف بين النحاة ، شرحناه فى موضعه مفصلا ...

وكذا لم يعرض ابن هشام لهذا الخلاف بين النحاة .

★ ★ ★

الجملة الثانية عند المرادى :

جملة الصلة ،

قسمها قسمين :

صلة موصول اسمى ، وصلة موصول حرفى ، ومثل لهما .

وجملة الصلة عند ابن هشام هى الجملة السادسة ، قال: الواقعة صلة لاسم أو حرف .

فالأول نحو : جاء الذى قام أبوه ، فـ (الذى) فى موضع رفع ، والصلة لا محل لها ، وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا : ان الموصول وصلته فى موضع كذا ، محتجا بأنهما ككلمة واحدة . والحق كما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب فى نفس الموصول فى نحو : « ليقم أيهم فى الدار » و « لألزمن أيهم عندك » و « امرر بأيهم هو أفضل » وفى التنزيل : (ربنا أرنا اللذين أضلانا) وقرىء (أيهم أشد) بالنصب ....

والثانى نحو : « أعجبنى أن ما قمت » اذا ما قلنا بحرفية « ما » المصدرية وفى هذا النوع يقال : الموصول وصلته فى

موضع كذا : لأن الموصول حرف فلا اعراب له لا لفظـــا ولا محلا ٠٠٠)

استشهد المرادى لهذه الجملة بالأمثلة ٠

وأما ابن هشام فاستشهد لها بثلاثة شواهد من القرآن ، وأربعة أبيات من الشعر ٠

★ ★ ★

الجملة الثالثة عند المرداى : الاعتراضية ٠٠

نقل المرادى تعريف ابن مالك وغيره لها ، واستشهد لها بآيتين من القرآن ، وبيت من الشعر ٠

ثم فرق بين الجملة الاعتراضية والحالية ، واستدل ببيت من الشعر ٠

وعرفها ابن هشام بقوله : المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا ، وقد وقعت فى مواضع :

أحدها : بين الفعل ومرفوعه ٠٠٠

الثانى : بين الفعل ومفعوله ٠٠

الثالث : بين المبتدأ وخبره ٠٠٠ ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى ٠٠٠ وبجملة الاختصاص ٠

الرابع : بين ما أصله المبتدأ والخبر ٠

الخامس : بين الشرط وجوابه ٠

السادس : بين القسم وجوابه ٠

السابع : بين الموصوف وصفته .

الثامن : بين الموصول وصلته ..

التاسع : بين أجزاء الصلة ...

العاشر : بين المتضايفين ...

الحادى عشر : بين الجار والمجرور ...

الثانى عشر : بين الحرف الناسخ وما دخل عليه ..

الثالث عشر : بين الحرف وتوكيده ...

الرابع عشر : بين حرف التنفيس والفعل ...

الخامس عشر : بين قد والفعل ...

السادس عشر : بين حرف النفى ومنفيه ..

السابع عشر : بين جملتين مستقلتين ...

استشهد ابن هشام للجملة الاعتراضية بخمس عشرة آية من القرآن ، وبحديثين شريفين ، وبخمسة وعشرين بيتا من الشعر ..

ثم أعقب ابن هشام الجملة الاعتراضية بمسألة قال فيها :

(كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ، ويميزها منها أمور :

أحدها : أن تكون غير خبرية كالأمرية .. والدعائية ، . والقسمية ، والتنزيهية ، والاستفهامية ..

الثانى : أنه يجوز تصديرها ، بدليل استقبال كالتنفيس ولن والشرط ..

الثالث : أنه يجوز اقترانها بالفاء ...

الرابع : أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت ..

وقد استشهد ابن هشام للفرق بين الاعتراضية والحالية بكثير من القرآن والشعر ..

★ ★ ★

الجملة الرابعة عند المرادى : التفسيرية :

عرفها بقوله : الكاشفة لحقيقة مايليه مما يفتقر الى ذلك .

والجملة التفسيرية هى الثالثة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب عند ابن هشام وكان أكثر دقة فى تعريفه من المرادى حيث قال :

(هى الفضلة الكاشفة لحقيقة ماتليه) .

وعلل لهذا التقييد بقوله (الفضلة) قائلا : (احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن ، فانها كاشفة لحقيقة المعني المراد به ، ولها موضع بالاجماع ؛ لأنها خبر فى الحال أو فى الأصل .

وعن الجملة المفسرة فى باب « الاشتغال » فى نحو « زيدا ضربته » فقد قيل : انها تكون ذات محل ، وهذا القيد أهملوه ولا بد منه) .

ويذكر المرادى أن الجملة التفسيرية تفسر الجملة كثيرا ، وقد تفسر المفرد ، واستشهد على ذلك بشاهدين من القرآن الكريم .

وأما ابن هشام فذكر خمسة أمثلة توضح الجملة

التفسيرية ، واستشهد على جميعها بالقرآن الكريم ، ثم ثلاثة أمثلة فيها خلاف بين النحاة ٠

وأعقب ذلك تنبيها ذكر فيه أن المفسرة على ثلاثة أقسام :

مجردة من حرف التفسير كالأمثلة الخمسة التى ذكرها واستشهد عليها بالقرآن ٠ ٠

ومقرونة بأى كقول الشاعر :

ترميننى بالطرف أى أنت مذنب
وتقليننى لكــن اياك لا أقلى

ومقرونة بأن ٠٠٠٠ واستشهد لها بشاهد من القرآن ٠٠٠

وذكر المرادى مذهب أبى على الشلوبين : الذى خالف به جمهور النحاة وهو : أن الجملة التفسيرية على حسب ما تفسره ، فان كان له محل من الاعراب ، كان لها محل من الاعراب ٠ والا فلا ولم يفصح عن رأيه فى هذه المسألة ٠

وأما ابن هشام فذكر زعم « أبى على » على حد قوله ، ونقده بقوله : (وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة ٠٠٠

وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح مفسرة وان حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان ، واختلف فى المبدل منه ٠٠٠٠) (١) ٠

★ ★ ★

---

(١) سنبين هذا الرأى بمزيد تفصيل فى موضعه من الحواشى ٠
جمل الاعراب

الجملة الخامسة عند المرادى : هى الواقعة جواب القسم:

ومثل لها بآيتى العصر ١ ، ٢ ، وعلل لكونها لا موضع لها من الاعراب : بأنها فى محل لا يحله المفرد . وذكر اعتراضا : بأن الجملة القسمية قد وقعت خبرا للمبتدأ فى قوله تعالى : (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) .

وأجاب بأن الذى وقع موقع الخبر هو مجموع الجملتين ، جملة القسم وجملة الجواب ، فمجموعهما فى موضع رفع لا الجوابية وحدها ..

وأما ابن هشام ، فذكر الجملة المجاب بها القسم رابعة الجمل التى لا محل لها من الاعرابا ، واستشهد لها بأربع آيات من القرآن ..

ثم ذكر آية (٧١ من سورة مريم) وهى مما تحتمل جواب القسم ..

وأعقب ذلك تنبيه بين فيه بعض أمثلة من جواب القسم قد يخفى على البعض ......

وذيل ذلك بمسألة ، وهى قول ثعلب : لا تقع جملة القسم خبرا .. ورده فيها ...

* * *

الجملة السادسة : الواقعة بعد أدوات التحضيض : هلا ، وألا ، ولولا ، ولوما .

* * *

الجملة السابعة عنده الواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة ، وهى الواقعة بعد « لولا » التى هى لامتناع الشىء لوجود غيره ، وبعد « لو » الامتناعية ، وبعد « لما » التى هى

حرف وجوب لوجوب على مذهب سيبويه ، فهذه لا محل لها اذ لا عمل لهذه الاحرف ·

والجملة الثامنة هي : الواقعة جوابا لأدوات التعليق غير العاملة ، وجواب اذا الشرطية ، والجملة الواقعة جوابا لـ : حيث ، لا محل لها لأنها لا تجزم الا مع « ما » ·····

هذه الجمل الثلاث التي أفرد المرادى لكل منها جملة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب ، جمعها ابن هشام وغيره من النحاة فى جملة واحدة ، وهى الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا ، أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا ···

فالأول : جواب لو ولولا ولما وكيف ··

والثاني : نحو « ان تقم أقم » و « ان قمت قمت » ··

أما الأول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل ، وأما الثانى فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها ·····

* * *

الجملة التاسعة عنده : التابعة لما لا موضع له ··

فقد تكون توكيدا لما لا موضع له ··· وقد تكون معطوفة على مالا موضع له ، ولا يتأتى ذلك فى النعت ؛ لأن الجملة الوصفية لها موضع من الاعراب ··· ولا تكون الجملة عطف بيان ···

وهذه الجملة هى السابعة عند ابن هشام ومثل لها

ب ـ (قام زيد ولم يقم عمرو) اذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال ....

وبعد ، فمع افراد المرادى لجمل الاعراب برسالة مستقلة نراه فيها يغلب عليه الايجاز وقلة الشـــــواهد ، وقد يكتفى بمثال واحد .

على حين يتبسط ابن هشام فى عرض جمله وبيانها رغم كونها مبحثا من كتاب المغنى ، وليست رسالة مفردة كجمل المرادى ....

يورد المذاهب في نوع من الجمل ولا يفصح عن مذهبه ، خلافا لابن هشام الذى يورد الخلاف ويصرح برأيه ، ويرد القول أو الأقوال الأخرى ...

نرى أن ابن هشام أكثر دقة من المرادى فى وضع ضوابط للجمل كما وضحنا فى الجملة التفسيرية ، ونص على أن ما وضعه من قيد أهمله النحاة ، ولابد منه ..

أكثر ابن هشام من ذكر التنبيات التى هى سمة من سمات كتابه المغنى ليلفت الى أهمية ما تتضمنه هذه التنبيهات ...

استشهد المرادى بتسعة عشر شاهدا من القرآن الكريم للجمل بقسميها فى مقابل مائة شاهد تقريبا استشهد بها ابن هشام .

كما استشهد المرادى بعشرة أبيات من الشعر ، فى مقابل ستين بيتا تقريبا استشهد بها ابن هشام .

---

(١) مغنى اللبيب ٢/٣٩٤ .

ولم يستشهد المرادى بأحاديث نبوية ، على حين استشهد ابن هشام بحديثين : أحدهما للتنظير به على تخريج بيت من الشعر للجملة الاعتراضية (١) ٠

والثانى : للجملة الثانية من الجمل التى لها محـــل من الاعراب ، وهى الجملة الحالية (٢) ٠

أغفل المرادى ذكر بعض كلمات مما تضاف الى الجمل ، على حين ذكرها واستشهد لها ابن هشام ٠٠وسيأتى تفصيل ذلك مع النص المحقق ٠

---

(١) انظر مغنى اللبيب ٢/٢٩٤

(٢) مغنى اللبيب ٢/٤١١ ٠

١ ـ وصف النسخ :

متن رسالة (جمل الاعراب) محقق من نسختين خطيتين أقدمهما هنا على ترتيب مستواهما العلمى :

الأولى : نسخة خطية من ليدن بهولندا ··

الثانية : نسخة من مكتبة الأزهر الشريف ··

الأصل المخطوط فى خزانةليدنبرقم (LB.68, CCA 215, H 1114) نبه عليها بروكلمان « النسخة الألمانية » رقم (٢١٥) ،

استنسخت منها مصورة «ميكروفيلم» هى التى اعتمدتها أصلا ؛ لأنها تحمل من معالم التوثيق : تاريخ النسخ ، واسم الناسخ ، على حين خلت نسخة الأزهر من التاريخ واسم الناسخ ، وليس عليها سوى توقيع : (دخلت فى نوبة···)·

تقع نسخة ليدن ورمزنا لها « ل » فى ست صفحات ، بخط دقيق جدا · ولا نملك فحص الخط ، وقياس المخطوط ، ووصف المداد ، والذى بين أيدينا منها مصورة ··

وأما الصورة فقياسها ٢١ سم × ١٥ سم ، ومساحة المتن فيها : ١٨ سم × ١٠ سم ·

خطها دقيق جدا ، وهوامشها ضيقة ·· فى الصفحة أربعة وثلاثون سطرا ومتوسط كلماتها أربع عشرة كلمة فى السطر ··

النسخة غير مرقمة ولكنها مذيلة برقاص ·· وهى تخلو من الحواشى والتعليقات ·

بالغة الاتقان والضبط ، بحيث لم يكن الناسخ فى حاجة الى لحق الا فى موضع واحد نبهنا عليه فى موضعه •

والمتن يأتى مضغوطا فى الصفحات ، ولا يبدأ فقرة من أول السطر • والجمل تكتب بمداد آخر •

يستهل المتن بعد البسملة بقوله :

(قال الشيخ الامام العالم المقرىء النحوى « بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى » تغمـــده الله برحمته ، وأسكنه فسيح جنته •••

سألت ــ وفقك الله تعالى ــ عن بيان الجمل التى لها محل من الاعراب • فاعلم أن أصل الجملة ألا يكون لها محل من الاعراب ••••) •

ثم تتلوه الأسئلة والاجابة على ما سيأتى بيانه فى منهج المرادى فى الجمل •

وجاء فى آخر الرسالة :

(تم كتاب « جمل الاعراب » للشيخ الامام العالم العلامة « بدر الدين حسن الشهير بابن أم قاسم المرادى » تغمده الله تعالى برحمته وأسكنه فسيح جنته على يد الفقير المنغمس فى العجز والتقصير : « محمد الغمرى » الشافعى مذهبا ، الأشعرى عقيدة ، صباح يوم الاثنين سادس صفر من شهور سنة ١١١٤ هجرية وذلك يوم دخول الحج المغـــربى بمصر حرسها الله تعالى ، والحمد لله وحده ••••) •

وكتبت هذه الفقرة على الطريقة القديمة فى هيئة المثلث •

اعتمدت هذه النسخة أصلا للمتن لما تحمل على الاطمئنان

لسلامة المتن ، وضبطها ، مما لا يكون الناسخ الا عالما ٠٠ وهو يكثر الضبط بالشكل بغاية الاتقان ٠٠ كما جاءت الشواهد فيها منسقة ٠٠

النسخة الثانية : نسخة مكتبة الأزهر ورمزنا لها « ز » بطاقتها فى فهرس خزانة الأزهر : رقم (١٧٩٠ نحو) ضمن مجموعة ليس لها اسم ناسخ ولا تاريخ نسخ من ورقة ٨٦ الى ٩٣ ، وهى نسخة وحيدة بالمكتبة ٠

وتضم المجموعة : شرحا لكتاب « الاعراب عن قواعد الاعراب لابن هشام » للشيخ خالد الأزهرى ٠

وشرحا لأرجوزة العنقود فى علم العقود ، نظم الأرجوزة للامام العالم شمس الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الله الموصلى ٠

وشرحا لكتاب الأزهرية فى علم العربية للشيخ الامام خالد بن عبد الله الأزهرى ٠

ورسالة فى الحاصل بالمصدر ٠

والخط مخطوطة الأزهر بين النسخ والكوفى ، وتقع فى ثلاث عشرة صفحة ، الترقيم فيها حديث تابع للمجموع من صفحة ٨٦ الى ٩٣ ٠ وهى مذيلة برقاص ٠

تخلو النسخة من علامات التوثيق ، فليس عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ ، ولكن عليها توقيع : (دخلت فى نوبة الفقير أحمد السبرطلى ١٢٦٨ هـ) ٠

وعلى الصفحة الأولى توقيع « كامل محمود الخضرى » ٠

وكتب على الغلاف (هذه رسالة فى الجمل لابن أم قاسم فى النحو)

وعلى صفحة الغلاف أيضا كتب دعاء لابن مسعود رضى الله عنه يدعو الله فى يوم عرفة ٠

قياس المصورة ٢١ سم × ١٦ سم ٠

ومساحة المتن فيها ١٥ × ١٠ سم ٠

وعدد سطورها ثلاثة وعشرون سطرا ، وفى السطر عشر كلمات تقريبا ٠

بدأها بعد البسملة بقوله : (قال الشيخ العلامة المتقن بدر الدين حسن ابن الشيخ الزاهد قاسم بن عبد الله بن على نفع الله به ٠٠٠

سألت ـ وفقك الله ـ عن بيان الجمل التى يكون لها محل من الاعراب ، فاعلم أن أصل الجملة أن لا يكون لها محل من الاعراب ٠٠٠٠٠) ٠

وفى آخر الرسالة : (وقد تم الكلام على الجمـــل التى لا محل لها من الاعراب على سبيل الاختصار دون الاكثار ، والكلام على هذه الجمل المذكورة مبسوط فى موضعه من كتب النحو ، وهذا القدر كاف ها هنا ٠٠ والله سبحانه وتعالى أعلم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ، والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد الذى لا نبى بعده وسلم) ٠

وكتبت هذه الفقرة على الطريقة القديمة أيضا على هيئة المثلث ٠٠٠

ويميز الناسخ النقول بخط أكبر ، ولعله بمداد آخـــــر واضح ، وكذلك عناوين المسائل والجمل ..

وما هو من الشواهد يأتي في السياق مدرجا ...

والناسخ معني بنسق النسخ والتفريعات والأمثـــــلة والنقول ..

وظهر من مقابلة المتن في النسختين أن النســـخة (ل) أتم ، لا بما هو ظاهر من كونها أكثر دقة وضبطا ، ولكن فيما نشير اليه في مواضعه من سقط في نسخة (ز) .

★★★

منهج المرادى فى الجمل :

أفرد المرادى (جمل الاعراب) برسالة مستقلة ، يغلب عليها الايجاز وقلة الشواهد ٠

قسمها قسمين :

الأول : للجمل التى لها محل من الاعراب ٠

وعرفها بقوله : (كل جملة يسد المفرد مسدها فلها موضع من الاعراب) ٠

والثانى : للجمل التى لا محل لها من الاعراب ٠

وعرفها بقوله : (كل جملة لا يسد المفرد مسدها فلا موضع لها من الاعراب) ٠

بدأ رسالة الجمل على طريقة السؤال والجواب فقال :

(سألت ـ وفقك الله ـ عن بيان الجمل التى لها محل من الاعراب فاعلم أن أصل الجملة ألا يكـــون لها محـــل من الاعراب ؛ لأن الجملة أصلها أن تكون مستقلة لا تتقدر بمفرد، ولا تقع موقعه ٠

وما كان من الجمل له محل من الاعراب فانما ذلك لوقوعه موقع المفرد وسده مسده ٠٠٠) ٠

ثم اتبع مثل ذلك من الأسئلة والإجـــابة فى مواضع من كتابه ٠

والجمل التى لها محل من الاعـــراب عنده سبع ; وهى

ما عند جمهور النحاة · أما عند ابن هشام ـ كما ذكرنا ـ فتسع ·

والجمل التى لا محل لها من الاعراب تسع ، وفيها يخالف جمهور النحاة ، حيث عد منها الجملة الواقعة بعد أدوات التحضيض ، والجملة الواقعة بعد أدوات التعليق ، والجملة الواقعة جوابا لأدوات التعليق وأفرد لكل منها جملة ·

وأما جمهور النحاة فجمعوها فى جملة واحدة لا محل لها من الاعراب وهى : الواقعة جـــوابا لشرط غير جام ، أو جازم ولم تقترن بالفاء أو اذا ···

يغلب على « جمل الاعراب » عرض آراء ومذاهب النحاة ، وقلما يفصح عن مذهبه أو رأيه في مسألة من المسائل ·

واذا رد قولا ، رده غالبا بأقوال النحاة · واذا وجد خلاف بين النحاة فى مسألة ، يكتفى بذكر الخلاف ، ولا تعقيب عليه الا فى القليل نحو قوله : (فى الجملة بعد اذا الشرطية خلاف :

ذهب الأكثرون الى أنها في موضع جر باضـــافة اذا ، وذهب قوم الى أنها لا محل لها ، وهو خلاف المشهور) ·

فقد بين رأيه بقوله (وهو خلاف المشهور) وذلك يتضمن تأييده للمذهب الأول ·

وأما فى اختلاف النحاة فى الجملة الواقعة بعد مذ ومنذ فيقول : (وذهب السيرافى الى أنها فى موضع نصب على الحال ، وذهب الجمهور الى أنها لا موضع لها من الاعراب) ·

وكذا قال فى الجملة الواقعة فى الاستثناء بالفعل :

(فقيل : لا موضع لها ، وقيل : فى موضع نصـــب على الحال) ·

ومن الجمل المختلف فيها : الجملة الواقعة بعد « ذى » فى قولهم : « اذهب بذى تسلم » وذهب الجمهور الى أنهـا بمعنى صاحب ، والجملة فى موضع جر بالاضافة ، والمعنى: اذهب فى وقت ذى سلامة ··· وذهب بعضهم الى أن « ذى » موصولة على لغة طيىء ، وأعربت على لغة بعضهم ، و « تسلم » صلة لـ : « ذى » فلا محل للجملة على هذا على مذهب « ابن الطراوة » ·

ومن المختلف فيه الجملة الواقعة بعد « لما » التى هى حرف وجوب لوجوب ،فمذهب سيبويه أنها لا محل لها من الاعراب، لأن « لما » عنده حرف · وذهب القارسى الى أنها فى موضع جر بالاضافة لأن « لما » عنده ظرف بمعنى « حين ») ·

ويكرر المرادى الاعتراضات فى كتابه فيقول : فان قلت : ····· قلت ····· ويبدو أنه فى هذا يأخذ بنهج كثير من علماء السلف ·

كما ذكر المرادى أن الجملة الابتدائية لا محل لها اجماعا، وهى ثلاثة أقسام :

(مبتدأة لفظا ، أو نية ، أو حكما ، وهى الواقعة بعد أدوات الابتداء نحو (بينا وبينما)) ·

وفى قول المرادى السابق جزم بأن الجملة الواقعة بعد بينا وبينما لا محل لها من الاعراب ، على الرغم من أن جمهور النحاة ذهبوا الى أن الجملة الواقعة بعدهما فى محل جر بالاضافة ، ولم يذكر المرادى هذا الخلاف ، ولم يناقشه ·

الايجاز الذى هو سمة واضحة من سمات (جمل الاعراب) دعا المرادى الى الايجاز فى الأمثلة ، وقد يتغاضى عنها كما

صرح بقوله فى الجملة الخبرية (وخطب التمثيل سهل فلا نطول به) ٠

وقلة الشواهد بدا واضحا فى كتابه ، فقد استشهد بتسع عشرة آية من القرآن الكريم ، وعشرة أبيات من الشعر ، ولم ينسب المرادى بيتا واحدا من الأبيات الى قائله ٠ وغالبا ما كان يكتفى بذكر « الشطر » من البيت موضع الشاهد ٠ ولم يستشهد المرادى فى جمله بأحاديث نبوية ٠

للايجاز الواضح فى جمل الاعراب ، أغفل المرادى ذكر المواضع المختلفة لجملة من الجمل كما سـيأتى فى الجملة الاعتراضية ٠٠٠ فقد مثل لها فى أربعة مواضع ، وسبق أن بينا أن ابن هشام مثل لها فى سبعة عشر موضعا ٠

ومن حيث الإتجاه المذهبى فى النحو :

روى المرادى فى (جملة) عن البصريين : سيبويه والمبرد وعن الكوفيين بعامة ٠

وعن البغداديين : الزجاج ، وابن درستويه ، والفارسى ، والسيرافى ، وابن جنى والزمخشرى ٠

وعن المغاربة الأندلسيين : ابن الطراوة ، والشلوبين ، وابن عصفور وابن مالك ٠

★★★

منهج التحقيق :

بعد أن عقدت العزم على تحقيق «جمل الاعراب» للمرادى. وأرسلت فى طلب نسخة « ليدن » لمقابلتها على نسخة مكتبة الأزهر الشريف · استقر الرأى على جعل نسخة ليدن هى الأصل كما بينا فيما سبق ·

وكان منهجنا فى التحقيق ما يلى :

١ ـ ضبط النص ، ومراعاة علامات الترقيم ·

٢ ـ رد النقول الى أصحابها ما أمكن ·

٣ ـ تخريج الآيات وبيان أرقامها وسورها ، وتكملة الآية فى الهامش اذا احتاج الأمر ، واعراب موضع الشاهد مستندين الى كتب اعراب القرآن كالبحر المحيط لأبى حيان ، والكشاف ، وغيرها ·

٤ ـ تخريج الشواهد الشعرية ، ومحاولة نسبها الى أصحابها ، وبيان موضع الشاهد وآراء العلماء فيها · وتفسير غوامضها ·

٥ ـ مقابلة ما قاله المرادى فى جمله ، على ما قاله ابن هشام فى مغنى اللبيب وبيان الفرق بينهما فى الحاشية ·

٦ ـ ترجمة موجزة للاعلام التى ورد ذكرها فى النص ·

٧ ـ أوجز المرادى فى الجمل حيث ذكر فى أكثر من موضع: (وليس هذا موضع بسط الكلام) · لذا حاولنا فى الهامش تكملة وشرح واضافة ما نقص منه معتمدين

على كتب الأئمة المتقدمين ، وربما طالت التعليقات ، ولكنها تشبه أن تكون حاشية على الرسالة ، لم أشأ فصلها ، وان طالت ، وتنزيلها على الأصل واضح ٠

وبعد فأسأل الله أن يسدد خطاى فى هذا البحث ، وأن ينفع به قدر ما بذلت فيه من جهد ، وأخلصت من نية ٠

والله المستعان ٠

★★★

هذه رسالة في الجمل الابن آم قاسم في النحو نفع الله بها آمين

اللهم صلي على محمد ... آل محمد في الاولين و ... وفي الملاء الاعلى الى ... الدين

قال ابن مسعود رضي الله عنه ... عبد يدعو الله في يوم عرفة بهذه ... الدعوات ... الله تعالى ... ابا ه سبحان الله الذي في السماء ... سبحان الذي في الارض حكمه سبحان ... في القبور قضاؤه سبحان الذي في ... سبيله سبحان الذي في النار ... سبحان الذي في الجنة رحمته سبحان ... في القيامة عدله سبحان الذي رفع ... السماء سبحان الذي بسط الارض ... سبحان الذي لا ملجاء الا اليه انتهى ... من طهارة القلوب

صورة من نسخة الأزهر « ز »

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال الشيخ العلامة المتقن بدر الدين حسن بن الشيخ الزاهد قاسم بن عبد الله بن علي نفع الله به سألتَ وفقك الله عن بيان الجمل التي يكون لها محل من الاعراب فاعلم ان اصل الجملة ان لا يكون لها محل من الاعراب لان اصلها ان تكون مستقلة لا تتقدر بمفرد ولا تقع موقعه وما كان من الجمل له محل من الاعراب فانما ذلك لوقوعه موقع المفرد وسده مسده فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءا لما قبلها فنحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك الموضع مثال ذلك انك اذا قلت زيد ابوه قائم فابوه قائم جملة وقعت خبرا للمبتدأ واصل خبر المبتدأ ان يكون مفردا فالجملة المذكورة واقعة موقع المفرد فنحكم على موضعها بالرفع كما يحكم على لفظ المفرد لو حل محلها اذا فهمت هذا فنقول كل جملة يسد المفرد مسدها فلها موضع من الاعراب وكل جملة لا يسد المفرد مسدها فلا موضع لها من الاعراب وها انا اذكرها منفصلة ان شاء الله تعالى فالجمل التي لها محل من الاعراب سبع الخبرية والحالية والمحكية بالقول والمضاف اليها والمعلق عنها العامل والتابعة لما هو معرب او له محل من الاعراب والواقعة جواب اداة شرط جازمة مصدرة بالفاء او باذا وقد جمعت في هذين البيتين

مخبرية حالية محكية بالقول ذات اضافة ومعلق ٭
وجواب ذي جزم بفا او اذا او لتابع حكم المقدم اطلق ٭

وجمعت ايضا في هذه الابيات .

جمل اتت ولها محل معرب سبع لان حلت محل المفرد .
خبرية حالية محكية . وكذا المضاف لها بغير تردد
ومعلق عنها وتابعة لما هو معرب اوذو محل فاعدد
وجواب شرط جازم بالفاء او باذا وبعض قال غير مقيد

اما الخبرية فيحكم على موضعها بما يستحقه الخبر الذى سدت مسده فتكون تارة فى موضع رفع كالجملة الواقعة خبر المبتدأ او خبر ان واخواتها وخبر لا التى لنفى الجنس وتكون تارة فى موضع نصب كالجملة الواقعة خبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية واخواتها ويندرج فى قولنا الخبرية الجملة الواقعة مفعولا ثانيا لظننت واخواتها وثالثا لاعلمت واخواتها لانها كانت خبر المبتدأ قبل دخول الناسخ وخطب التمثيل سهل فلا نطول به واما الحالية فلا تكون الا فى موضع نصب على الحال لان وجوهها الحال منصوبة دائما مثال ذلك جاء زيد ويده على راسه وكذا ما اشبه ذلك من الجمل الواقعة بعد معرفة واما الجملة الواقعة بعد النكرة فهى صفة لها وفى الجملة الواقعة بعد المعرف بال الجنسية وجهان كقوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ففى نسلخ وجهان احدهما ان يكون صفة نظرا الى المعنى اذ لم يرد ليلا معينا والثانى ان يكون حالا نظرا الى اللفظ لانه معرفة بال وهو الاظهر ونظير الاية فى احتمال الوجهين قول الشاعر .

ولقد امر على اللئيم يسبني . واذا وقعت الجملة بعد النكرة وتصدرت

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة المقرئ النحوي بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته: سألت وفقك الله تعالى عن بيان الجمل التي لها محل من الإعراب فاعلم أن أصل الجملة أن لا يكون لها محل من الإعراب لأن الجملة أصلها أن تكون مستقلة لا تتقدر بمفرد ولا تقع موقعه، وما كان من الجمل له محل من الإعراب فإنما ذلك لوقوعه موقع المفرد وتسمى [illegible] فتنصب الجملة الواقعة موقع المفرد جزءاً مما قبلها فيحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك المحل. مثال ذلك أنك إذا قلت زيد أبوه قائم فأبوه قائم جملة وقعت خبراً للمبتدأ، وأصل خبر المبتدأ أن يكون مفرداً، فالجملة المذكورة واقعة موقع المفرد فيحكم على موضعها بالرفع كما يحكم على لفظ المفرد لو حل محلها. إذا فهمت هذا فنقول: كل جملة تسد المفرد مسدها فلها موضع من الإعراب، وكل جملة لا تسد المفرد مسدها فلا موضع لها من الإعراب، وها أنا أذكرها مفصلة إن شاء الله تعالى. الجمل التي لها محل من الإعراب سبع: الخبرية والحالية والمحكية بالقول والمضاف إليها والمعلق عنها العامل والتابعة لما هو معرب أو له محل من الإعراب والواقعة جواب أداة الشرط جازمة مصدرة بالفاء أو بإذا، وقد جمعت في هذين البيتين:

خبرية حالية محكية ... بالقول ذات إضافة ومعلقة
وجواب ذي جزم بفا أو إذا ... ولتابع حكم المقدم أطلقه

وجمعتها أيضاً في هذه الأبيات:

جملات لها محل معرب ... سبع لأن حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية ... وكذا المضاف لها بغير تردد
ومعلق عنها وتابعة لما ... هو معرب أو ذو محل فاعدد
وجواب شرط جازم بالفاء أو ... بإذا وبعض قال غير مقيد

أما الخبرية فيحكم على موضعها بما يستحقه الخبر الذي حلت محله فتكون تارة في موضع رفع وذلك في مواضع كالجملة الواقعة خبر المبتدأ وخبر إن وأخواتها وخبر لا التي لنفي الجنس وتكون تارة في موضع نصب كالجملة الواقعة خبر كان وأخواتها وخبر ما الحجازية وأخواتها ويندرج في قولنا الخبرية الجملة الواقعة مفعولاً ثانياً لظننت وأخواتها وثالثاً لأعلمت وأخواتها لأنها كانت خبراً للمبتدأ قبل دخول الناسخ، وخطب التمثيل سهل فلذلك نطوي فيه كشحاً. وأما الحالية فلا تكون إلا في موضع نصب على اختلاف أنواعها لأن الحال منصوبة، مثال ذلك جاء زيد يده على رأسه وكذلك ما أشبه ذلك من الجمل الواقعة بعد معرفة. أما الجملة الواقعة بعد النكرة فهي صفة لها، وفي الجملة الواقعة بعد المعرف بأل الجنسية وجهان كقوله تعالى ﴿وآية لهم الليل نسلخ منه النهار﴾ ففي نسلخ وجهان: أحدهما أن تكون صفة نظراً إلى المعنى إذ لم يرد ليل معين، والثاني أن تكون حالاً نظراً إلى اللفظ لأنه معرفة بأل وهو الأظهر، ونظير الآية في احتمال الوجهين قول الشاعر: ولقد أمر على اللئيم يسبني. وإذا وقعت الجملة بعد النكرة وتقدمت [illegible] جملة حالية وللبيت نجعله كقوله تعالى ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ فالجملة حال من قرية وسوغ ذلك تقدم النفي، وزعم الزمخشري أن الجملة صفة

صورة من نسخة « ل »

١

واعتذر عنه بدخول الواو ورده ابن مالك وليس هذا موضع بسط الكلام على ذلك
واختلف النحاة في الجمل الواقعة بعد حيث ومنذ فذهب السيرافي الى انها في موضع
نصب على الحال وذهب الجمهور الى انها لا موضع لها من الاعراب واختلفوا ايضا
في الجمل الواقعة في باب الاستثناء بالفعل فقيل لا موضع لها وقيل في موضع نصب على
الحال وانما ... مسألة فلما كانت اثنتان احداهما ان يكون القول المحكي به غير
مصوغ للمفعول فحينئذ يكون محل الجملة نصبا باتفاق نحو قيل الحمد لله وقد
يحذف بعض الجملة المحكية بالقول ويبقى بعضها كقوله تعالى قالوا سلاما قال
سلام وكقوله تعالى فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها والثانية ان يكون
مصوغا للمفعول نحو واذا قيل لهم امنوا فهذا فيه خلاف ذهب بعضهم الى ان مرفوع
قيل ضمير يفسره الجملة بعده وهي امنوا فلا موضع لها من الاعراب والتقدير
واذا قيل لهم هو اي قول هو امنوا وكذلك يقدر في نظائره من هذه الآية وهذا
في باب فعل نظير قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى
حين في باب الفعل قيل وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الجملة
في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله فهي على هذا في موضع رفع وقيل القائم مقام
الفاعل لهم ورد بان الكلام لا يتم به والجملة على هذا في موضع نصب وزعم
الزمخشري ان الجملة قائمة مقام الفاعل وقررهم بان الاسناد الى لفظها كانه
قيل واذا قيل لهم هذا اللفظ قال وهذا الكلام نحو قولك الف مركب من ثلاثة
احرف ومنه زعموا مطية الكذب وهذا قول حسن واما المضاف اليها فهي في موضع
جر لان حكم اعراب المضاف اليه هو الجر وذلك قسمان قسم متفق عليه وقسم مختلف
فيه فالمتفق على انها في موضع جر والجملة المضاف اليها اسماء الزمان غير الشرطية
نحو حين ويوم وليلة كقول الشاعر على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت
ويقول غير الشرطية من اذا ففي الجملة بعدها خلاف ذهب الاكثرون الى انها في موضع
جر باضافة اذا وذهب قوم الى انها لا محل لها وهو خلاف مشهور والمختلف فيه
الجملة الواقعة بعد اذا كما سبق وبعد آية بمعنى علامة كقوله
بآية تقدمون الخيل شعثا ومحل الجملة جر باضافة آية اليها وهو مذهب
سيبويه وذهب ابو الفتح الى ان ذلك على تقدير ما المصدرية وليست اضافة
للجملة كما جاء في قوله بآية ما تحبون الطعام فعلى هذا لا محل للجملة بعدها لانها
صلة ما المقدرة ومن المختلف فيه الجملة الواقعة بعد ذي في قولهم اذهب بذي تسلم
ذهب الجمهور الى انها بمعنى صاحب والجملة في موضع جر بالاضافة والمعنى اذهب في
وقت ذي سلامة وذهب بعضهم الى ان ذي موصولة على لغة طيء واعربت على لغة
بعضهم وتسلم صلة الذي والمعنى اذهب في الوقت الذي تسلم فيه فلا محل للجملة عليها

ايضا

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

قال الشيخ الامام العالم المقرىء النحوى(١) «بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى» تغمـــده الله برحمته (٢) ، وأسكنه فسيح جنته :

سألت ـ وفقك الله تعالى ـ عن بيان الجمل التى لها (٣) محل من الاعراب :

فاعلم أن أصل الجملة ألا يكون لها محل من الاعراب ؛ لأن الجملة أصلها أن تكون مستقلة لا تتقدر بمفرد ، ولا تقع موقعه وما كان من الجمل له محل من الاعــراب فانما ذلك لوقوعه موقع المفرد (٤) ، وسده مسده ، فتصــير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءا لما قبلها ، فيحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع فى ذلك المحل (٥) ، مثال ذلك أنك اذا قلت : « زيد أبوه قائم » فـ : « أبوه قائم » جملة وقعت خبرا للمبتدأ وأصل خبر المبتدأ أن يكون مفردا ، فالجملة المذكورة

---

(١) فى « ز » (قال الشيخ العلامة المتقن « بدر الدين حسن بن الشيخ الزاهد ... ») .

(٢) نفع الله به ،

(٣) فى « ز » التى يكون لها محل .

(٤) قال الرضى : (وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب ، كخبر المبتدأ ، والحال ، والصفة ، والمضاف اليه ، ولا تقول : ان الأصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم ، وأن الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لأن ذلك دعوى بلا برهان ، بل يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك ، كما فى المواضع المذكورة .) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٠٧ .

(٥) فى « ز » فى ذلك الموضع .

واقعة موقع المفرد فيحكم على موضعها بالرفع ، كما يحكم على لفظ المفرد لو حل محلها ·

اذا فهمت هذا فتقول : كل جملة يسد المفرد مسدها فلها موضع من الاعراب ، وكل جملة لا يسد المفرد مسدها فلا موضع لها من الاعراب ·

وها أنا أذكرها مفصلا (٦) ان شاء الله تعالى ·

* * *

فالجمل التى لها محل من الاعراب سبع :

الخبرية ، والحالية ، والمحكية بالقول ، والمضاف اليها ، والمعلق عنها العامل ، والتابعة لما هو معرب ، أو له محل من الاعراب ، والواقعة جواب أداة الشرط (٧) جازمة مصدره بالفاء أو باذا ، وقد جمعت فى هذين البيتين :

خبرية حالية محكية ... بالقول ذات اضافة ومعلق
وجواب ذى جزم بفاء أو اذا ... ولتابع حكم المقدم أطلق

وجمعت أيضا فى هذه الأبيات (٨) :

جمل أتت ولها محل معرب ... سبع لأن حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية ... وكذا المضاف لها بغير تردد
ومعلق عنها وتابعة لها ... هو معرب أو ذو محل فاعدد
ومعلق عنها وتابعة لما ... باذا وبعض قال غير مقيد

---

(٦) فى « ز » مفصلة · كان الأولى أن يقول (ها أنا ذا) ·

(٧) فى « ز » أداة شرط ·

(٨) هذه الأبيات للمرادى بدليل قوله فيما بعد : (والى هذا أشرت بقولى فى الأبيات :

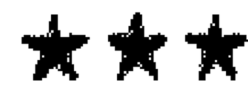
وجواب شرط جازم بالفا أو ... باذا وبعض قال غير مقيد ·

انظر صفحة (١٠٤) ·

أما الخبرية :

فيحكم على موضعها بما يستحقه الخبر الذى سدت مسده ، فتكون تارة فى موضع رفع ، كالجملة الواقعة خبر المبتدأ (٩) ، وخبر(١٠) « ان » وأخواتها ، وخبر « لا » التى لنفى الجنس · وتكون تارة (١١) فى موضع نصب كالجملة الواقعة خبر « كان » وأخواتها ، وخبر « ما » الحجازية وأخواتها ·

ويندرج فى قولنا الخبرية : الجملة الواقعة مفعولا ثانيا لـ : ظننت وأخواتها (١٢) ، وثالثا لـ : أعلمت وأخواتها، لأنها كانت خبرا للمبتدأ قبل دخول الناسخ · وخطب التمثيل سهل فلا نطول به ·



وأما الحالية :

فلا تكون الا فى موضع نصب على اختلاف أنواعها(١٣)؛

---

(٩) لم يذكر المرادى الجملة الانشائية : هل يجوز أن تقع خبرا ؟ وذكرها ابن هشام فقال : (واختلف فى نحو « زيد اضربه» « وعمرو هل جاءك » ، فقيل : محل الجملة التى بعد المبتدأ رفع على الخبرية ، وهو الصحيح ·وقيل : نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا ، وقد مر ابطاله) · أنظر المغنى ٢/٤١٠ ·

(١٠) فى « ز» أو خبر ·

(١١) فى « ز » وتارة تكون ·

(١٢) عد ابن هشام الجملة الواقعة مفعولا ثانيا لـ : ظننت وأخواتها مع الجملة الثالثة من الجمل التى لها محل من الاعراب وهى الواقعة مفعولا ومحلها النصب ، ومثل لها بقوله تالية للمفعول الأول فى باب ظن ، والثانى فى باب أعلم نحو « ظننت زيدا يقرأ » ، وأعلمت زيدا عمرا أبوه قائم « ·

(١٣) أى : سواء كانت جملة اسمية كقوله تعالى : (ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ·) أو فعلية كقوله تعالى : أنؤمن لك واتبعك الأرذلون) ·

لأن الحال منصوبة دائما ، مثال ذلك : « جاء زيد ويده على رأسه » وكذلك (١٤) ما أشبه ذلك من الجمل الواقعة بعد معرفة .

وأما الجملة الواقعة بعد النكرة فهى صفة لها (١٥) . .
وفى الجملة الواقعة بعد المعرف بأل الجنسية وجهان كقوله تعالى : (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) (١٦) .
ففى « نسلخ » وجهان :

أحدهما : أن تكون (١٧) صفة نظرا الى المعنى ، اذ لم يرد دليل معين (١٨) .

---

(١٤) فى « ز » وكذا .
(١٥) سيأتى الكلام عليها .
(١٦) سورة يس من آية ٣٧ ، قال ابو حيان : (قال الزمخشرى : ويجوز أن يوصف الأرض والليل بالفعل ؛ لأنه أريد بهما الجنسان مطلقين ، لا أرض وليل بأحيائهما ، فعوملا معاملة النكرات فى وصفها بالأفعال ونحوه ★ ولقد أمر على اللئيم يسبنى ★ انتهى .
وهذا هدم لما استقر عند أئمة النحو من أن النكرة لا تنعت الا بالنكرة والمعرفة لا تنعت الا بالمعرفة ، ولا دليل لمن ذهب الى ذلك . وأما « يسبنى » فحال ، أى : سابا لى ، وقد تبع الزمخشرى ابن مالك على ذلك فى التسهيل من تآليفه .) أنظر البحر المحيط ٧/ ٣٣٤ .
(١٧) فى « ز » يكون .
(١٨) قال الرضى : (وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا تشير بها الى واحد بعينه كقوله ★ ولقد أمر على ... البيت ★ لأن تعريفه لفظى على ما يجىء فى باب المعارف ، ولا تقدر على ادخال الألف واللام فى الوصف ليطابق الموصوف لفظا فى التعريف .
وهذا كما قال الخليل فى النعت المفرد ، نحو « ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك ، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك » ، ان : مثلك وخير نعتان على نية الألف واللام ، وانما جرأهم على ذلك اجتماع شيئين : كون التعريف فى الموصوف لفظيا لا معنى تحته ، فلا يجوز فى العلم « ما يحسن بعبد الله مثلك » ، وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال
=

والثانى : أن تكون حالا ، نظرا الى اللفظ ؛ لأنه معرفة بأل ، وهو الأظهر ، ونظير الآية فى احتمال الوجهين قول الشاعر (١٩) :

★ ولقد أمر على اللئيم يسبنى ★

واذا وقعت الجملة بعد النكرة ، وتصدرت بواو الحال ، فهى جملة حالية ، وليست بصفة كقوله تعالى : (وما أهلكنا

=

اللام عليه ، فلا يجوز : ما مررت بالرجل شبيه بك ؛ لأنك تقدر فيه على ادخال الألف واللام نحو : بالرجل الشبيه بك ، ولا يكون ذلك فى كل جملة بل فى الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول : « بالرجل قام » ، ولا بالرجل أبوه قائم؛ وذلك لأن اللام فى الوصف مقدرة لتطابق الموصوف تقديرا ، وانما يقدر اللام فى الاسم أو فى المضارع للاسم نحو : يقول ويفوه ونحوه . وقال ابن مالك: « خير منك ، ومثلك » بدل لا صفة .) شرح الكافية ١/٣٠٨ .

وقال المرادى : (وذهب الأخفش الى الحكم بتنكيرها فى « ما يحسن بالرجل خير منك » على زيادة أل فى الرجل .) شرح الألفية ٣/١٣٥ .

(١٩) البيت لرجل من بنى سلول ، مولد . وتمامه :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت لا يعيننى .

البيت من شواهد سيبويه ٣/٢٤ ، ومن شواهد توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٣/١٣٥ ، ومن شواهد مغنى اللبيب لابن هشام الشاهد ١٤٢ ١/١٠٢، ٢/٤٢٩، ٦٤٥ ، ومن شواهد الأشمونى ١/١٨٠ ، ٣/٦٠ ، ٦٣ ، ومن شواهد العينى ، ومن شواهد المغنى للسيوطى ص ١٠٧ والشاهد الخامس والخمسون من شواهد خزانة الأدب للبغدادى : قال : (على أن التعريف غير مقصود قصده ، فان تعريف (أل) الجنسية لفظى لا يفيد التعيين ، وان كان فى اللفظ معرفة ، وقد أورد الشارح البيت فى الحال ، والاضافة ، والنعت ، والموصوف ،والمعرف بأل .

وجملة « يسبنى » وصف « اللئيم » فى المعنى ، وحال منه باعتبار اللفظ، والأول أظهر للمقصود ، وهو التمدح بالوقار والتحمل ؛ لأن المعنى : أمر على اللئيم الذى عادته سبى . ولا شك أنه يرد كل لئيم ، ولا لئيما معينا) . انظر خزانة الأدب ١/٣٥٨ .

=

من قرية الا ولها كتاب معلوم) (٢٠) . فالجملة حال من « قرية » وسوغ ذلك تقدم النفى .

وزعم « الزمخشرى »(*) » أن الجملة صفة (٢١) /١ أ ،

=

واللئيم : الدنىء الأصل ، الشحيح النفس . ومذهب جمهور النحاة : أنه لا تنعت المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة بالمعرفة ؛ لأن فى النكرة ابهاما وفى المعرفة ايضاحا ، فتدافعا .

واستثنى الرادى من المعارف المعرف بلام الجنس قال : لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ، كما فى الشاهد المذكور ، أنظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ١٣٣/١ وما بعدها .

(٢٠) الحجر آية ٤ .

★ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمى المتوفى ٥٣٨ . من أشهر مصنفاته : تفسير الكشاف » والمفصل فى علوم العربية » وغيرها انظر ترجمته فى : نزهة الألباب فى طبقات الأدباء ٣٩١ ، طبقات المفسرين للسيوطى ٤١ بغية الوعاة ٣٨٨ ، معجم الأدباء ١٢٦/١٩ .

(٢١) قال الزمخشرى : (« ولها كتاب » جملة واقعة صفة لـ : «قرية»، والقياس الا يتوسط الواو بينهما كما فى قوله تعالى (وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون) وانما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال فى الحال : « جاءنى زيد عليه ثوب ، وجاءنى زيد وعليه ثوب » . الكشاف ٣١٠/٢ .

وأما أبو حيان فقال : (الواو فى قوله (ولها) واو الحال ، وقال بعضهم مقحمة أى : زائدة ، وليس بشىء) . ثم ذكر رأى الزمخشرى السابق ذكره ورده بقوله : (وهذا قاله الزمخشرى وتبعه فيه أبو البقاء لا نعلم أحدا قاله من النحويين ، وهو مبنى على أن ما بعد الا لا يجوز أن يكون صفة، وقد منعوا ذلك . قال الأخفش : لا يفصل بين الصفة والموصوف بالا ، ثم قال : ونحو « ما جاءنى رجل الا راكب » تقديره : الا رجل راكب ، وفيه قبح، بجعلك الصفة كالاسم . وقال أبو على الفارسى : تقول : ما مررت بأحد الا قائما ، فـ : « قائما » حال من « أحد » ، ولا يجوز « الا قائم » لأن « الا » لا تعترض بين الصفة والموصوف) . انظر البحر المحيط ٤٤٥/٥ .

واعتذر عن عدم دخول الواو ، ورده ابن مالك(*)» (٢٢) ، وليس هذا موضع بسط الكلام على ذلك ٠

واختلف النحاة فى الجمل الواقعة بعد مذ ومنذ ، فذهب السيرافى (*) الى أنها فى موضع نصب على الحال ٠

★ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى المتوفى بدمشق سنة ٦٧٢ هـ ٠ من أشهر مؤلفاته : الكافية الشافية ، الألفية ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وشرحه ، اعراب مشكل صحيح البخارى وغيرها ٠ انظر ترجمته فى بغية الاعاة ١/١٣٠ ، ١٣٧ رقم (٢٢٤) ٠

(٢٢) قال ابن مالك بعد أن ذكر ما ذهب إليه الزمخشرى فى نحو : « ما مررت بأحد الا زيد خير منه » : ان الجملة بعد الا صفة لـ : أحد ، انه مذهب لم يعرف لبصرى ولا كوفى ، فلا يلتفت اليه ، وأبطل ابن مالك قول الزمخشرى : ان الواوتوسطت لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف) البحر المحيط ٥/٤٤٥ ٠

كما ذكر ابن هشام فى القسم العاشر من أقسام الواو : الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتاكيد لصوقها بموصوفها ، وافادتها أن اتصافه بها أمر ثابت « وهذه الواو أثبتها الزمخشرى ومن قلده ، وحملوا على ذلك مواضع ، الواو فيها كلها واو الحال نحو ٠٠٠٠ (آية الحجر ٤) ٠

ثم قال : (والمسوغ لمجئ الحال من النكرة فى هذه الآية أمران : أحدهما : خاص بها ، وهو تقدم النفى ، والثانى : عام فى بقية الآيات وهو امتناع الوصفية ؛ اذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو « فى الدار قائما رجل » وعند جمودها نحو : « هذا خاتم حديدا » ومررت بماء قعدة رجل » ومانع الوصفية فى هذه الآية أمران : أحدهما خاص ، وهو اقتران الجملة بالا ، اذ لا يجوز التفريغ فى الصفات ، لا تقول : « ما مررت بأحد الا قائم » نص على ذلك أبو على وغيره ، والثانى عام فى بقية الآيات وهو اقترانها بالواو)٠ مغنى اللبيب ٢/٣٦٤ ، ٣٦٥ ٠

(*) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، ولد بسيراف سنة ٢٨٠ هـ ، وتوفى سنة ٣٦٨ هـ ببغداد ٠

شرح كتاب سيبويه ، وله كتاب أخبار النحويين البصريين وغيرها ٠
انظر ترجمته فى : نزهة الألباءص٣٠٧ ، الفهرست٩٩أنباء الرواة١/٣١٣ ٠

وذهب الجمهور الى أنها لا موضع لها من الاعراب (٢٣) ·

واختلفوا أيضا فى الجمل (٢٤) الواقعة فى الاستثناء بالفعل ، فقيل : لا موضع لها (٢٥) ، وقيل : فى موضع نصب

---

(٢٣) قال الرضى فى شرح الكافية : (والكلام مع « مذ » الاسمية عندهم جملتان فـ : « ما رايته » جملة ، و « مذ يوم الجمعة » جملة أخرى · قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الأولى ، وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرهما ، كما تقول : « ما رايته وأمد ذلك يرمان » ، وذلك أن الثانية صارت مرتبطة بالأولى ممتزجة بها ، فصارتا كالجملة الواحدة ، ولا محل للثانية عند جمهورهم لأنها كالمفسر · وقال السيرافى : هى منتصبة المحل على الحال · أى : ما رايته متقدما) · ٢/١٢٢ ·

وقال ابن هشام : (من الجمل ما جرى فيه خلاف : هل هو مستانف أم لا ؟ وله أمثلة الثانى : مذ ومنذ وما بعدهما فى نحو « ما رايته مذ يومان » فقال السيرافى : فى موضع نصب على الحال ، وليس بشىء ؛ لعدم الرابط ، قال الجمهور مستأنفة جوابا لسؤال تقديره عند من قدر « مذ » مبتدأ : ما أمد ذلك ؟ وعند من قدرها خبرها : ما بينك وبين لقائه) ·

انظر مغنى اللبيب ٢/٣٨٦ ، وهمع الهوامع ١/٢١٧ ·

وللمرادى رأى آخر ذكره فى الجنى الدانى فقال فى الحال الثالث من أحوال مذ ومنذ (أن يليها جملة ، والكثير أن تكون فعلية كقول الفرزدق :

مازال مذ عقدت يداه ازاره فسما ، فأدرك خمسة الأشبار

وقد تكون اسمية كقول الشاعر :

ومازلت محمولا على ضغينة ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع ·

وفى ذلك مذهبان : أحدهما : أن « مذ ومنذ » ظرفان مضافان الى الجملة ، وصرح به سيبويه · والثانى : أنهما مبتدآن ، ويقدر زمان مضاف الى الجملة ، ويكون خبرا عنهما · ولا يدخلان عنده الا على زمان ملفوظ به ، أو مقدر ·

والمختار أن « مذ ومنذ» انوليهما مرفوع أو جملةفهما ظرفان مضافان الى الجملة وان وليهما مجرور فانهما حرفان · وهذا اختيار ابن مالك فى التسهيل) · ص ٥٠٣ ، ٥٠٤ ·

(٢٤) فى « ز » فى الجملة ·

(٢٥) فى « ز » لا موضع لها من الاعراب ·

على الحال (٢٦) ٠

★ ★ ★

(٢٦) قال الرضي : (التزموا اضمار فاعل « خلا » وفاعل « عدا » ولم يظهر معهما « قد » مع كونهما في محل النصب على الحال ٠٠) ٠

وقال : («وليس ولا يكون » هما أيضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء) ٠ شرح الكافية ١/٢٣٠ ، انظر الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب للجامى ١/٤١٧ ، ٤١٨ ٠

وقال ابن هشام في الثالث من أمثلة الجمل التى اختلف في كونها مستأنفة (جملة أفعال الاستثناء « ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا » فقال السيرافي : حال ، اذ المعنى : قام القوم خالين عن زيد ، وجوز الاستئناف ٠ وأوجبه ابن عصفور ٠ فان قلت : « جاءني رجال ليسوا زيدا » فالجملة صفة ، ولا يمتنع عندى أن يقال : « جاءوني ليسوا زيدا » على الحال) ٠ انظر مغنى اللبيب ٢/٣٨٦ ٠

وقال الأشمونى : (قيل : موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع : « خلا وعدا وليس ولا يكون » نصب على الحال ، وقيل : مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور) ٠

وقال الصبان : (ومعنى « صححه ابن عصفور » أى : علله بعدم الربط للحال ، ثم قال : فان قيل : اذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى ، فالجواب أن ذلك غير منقاس) ٠ حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/١٦٣ ، انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٢/١٢٢ ٠

وبالرجوع الى بعض كتب ابن عصفور رأينا عكس ما نقل عنه ، فقال في المقرب : (وأما الاسم الواقع بعد خلا وعدا وحاشا ، وان كان منصوبا فيكون نصبه بها ، وتكون أفعالا ، وفاعلوها مضمرون فيها ، والضمير عائد على البعض المفهوم من معنى الكلام وان لم يذكر ، كأنك قلت : خلا هو زيدا ، أى : خلا بعضهم زيدا ٠ ألا ترى أنك اذا أخبرت عن قوم معهودين من جملتهم زيد ، فقلت : « قام القوم » حصل في نفس المخاطب أن بعض القائمين زيد ٠ فيكون الضمير عائدا على ذلك البعض المفهوم ٠٠٠ وتكون الجملة في موضع نصب على الحال ٠

وان دخلت « ما » على شيء منها كانت مصدرية ، والمصدر في موضع الحال على حد قولهم : أتيته ركضا ٠٠٠

وأما المحكية بالقول :

فلها حالتان (٢٧) :

احداهما : أن يكون القول المحكي به غير مسوغ للمفعول، فحينئذ يكون محل الجملة نصبا باتفاق (٢٨) · نحو : « قال الحمد لله » (٢٩) وقد يحذف بعض الجملة المحكية بالقول

=

وأما الاسم الواقع بعد « ليس ولا يكون » فينتصب على أنه خبر لهما ، ويكون اسمهما ضميرا عائدا على البعض المفهوم من معنى الكلام كما تقدم ، والجملة فى موضع الحال · كأنك قلت : قام القوم ليس بعضهم زيدا ، ولا يكون بعضهم زيدا ·

وكذلك كان الضمير مفردا مذكرا فى جميع الأحوال ·

ومن العرب من يجعل الضمير الذى فيهما على حسب الاسم المتقدم ، فتقول : « ما أتتنى امرأة ليست فلانة » ولا تكون فلانة » فتكون الجملة على هذه اللغة صفة للاسم المتقدم) ·

المقرب ١/١٧٣ ، ١٧٤ ·

وهذا المذهب لابن عصفور ذكره أيضا فى شرحه الصغير على جمل الزجاجى فقال : (وتكون الجملة التى هى « خلا » وفاعلها ومفعولها ، « وعدا » وفاعلها ومفعولها ، أو « حاشا » وفاعلها ومفعولها فى موضع نصب على الحال) · ثم قال : (وأما « ليس ولا يكون » اذا استثنى بهما فان الاسم الذى بعدهما لا يكون الا منصوبا على أنه خبر لهما ، واسمهما ـ اذ ذاك ـ مضمر عائد على البعض المفهوم من الكلام المتقدم على حسب ما بيناه فى خلا ، وعدا وأخواتهما ، ولذلك كان مفردا مذكرا على كل حال ، كما أن البعض مفرد مذكر ، وتكون الجملة التى هى : لا يكون واسمها وخبرها ، أو ليس واسمها وخبرها فى موضع نصب على الحال) · ·

انظر الشرح الصغير على جمل الزجاجى مخطوط تحقيق الباحثة قمر مصطفى للحصول على درجة الدكتوراه ٣/٥٧٣ ·

أما ما نقله النحاة عن ابن عصفور ، وانه أوجب الاستئناف فى جملة أفعال الاستثناء فربما ذكره فى كتاب آخر له والله أعلم ·

(٢٧) فى « ز » حالان ·

(٢٨) أى فى محل نصب على المفعولية ، وذلك اذا كان فعل القول غير متعدى للمفعول ·

(٢٩) جملة (الحمد لله) فى محل نصب مفعولا به ·

ويبقى بعضها كقوله تعالى : (قالوا سلاماقال سلام) (٣٠)، وكقوله تعـــالى : (فقال لهـــم رســـول الله ناقة الله وسقياها) (٣١) ·

والثاني : أن يكون مصوغا للمفعول ، نحو : (واذا قيل لهم آمنوا)) (٣٢) ، فهذا فيه خلاف ، وذهب بعضهم الى أن مرفوع « قيل » ضمير تفسره الجملة بعده ، وهى : (آمنوا) فلا موضع لها من الاعراب ، والتقدير : واذا قيل لهم هو أى : قول : هو آمنوا (٣٣) وكذلك يقدر فى نظائر هذه الآية ·

وهذا فى باب فعل نظير قوله تعالى : (ثم بدا لهم من بعد

---

(٣٠) سورة هود من آية ٦٩ ·

قال أبو حيان : (وانتصب « سلاما » على اضمار الفعل ، أى : سلمنا عليك سلاما ، فـ « سلاما » معمول للفعل المضمر المحكى بـ : قالوا ، قال ابن عطية : ويصح أن يكون « سلاما » حكاية لمعنى : ما قالوا الا حكاية للفظهم · قاله مجاهد ··· ولذلك عمل فيه القول ، كما تقول لرجل قال : لا اله الا الله ، قلت : حقا واخلاصا ، ولو حكيت لفظهم لم يصح أن يعمل فيه القول · انتهى · ويعنى : لم يصح أن يعمل فى لفظهم القول ، يعنى فى اللفظ ، وان كانوا ما لفظوا به فى موضع المفعول للقول ،

و « سلام » خبر مبتدأ محذوف ، أى أمرى أو أمركم سلام · أو مبتدأ محذوف الخبر ، أى : عليكم سلام ، والجملة محكية وان كان حذف منها أحد جزأيها ··) البحر المحيط ٥/٢٤١ ·

(٣١) الشمس آية ١٣ ، قال أبو حيان : (وقرأ الجمهور : (ناقة الله) بنصب التاء ، وهو منصوب على التحذير مما يجب اضمار عامله ، لأنه قد عطف عليه ، فصار بالعطف حكم المكرر كقـــولك : الأسد الأسد ، أى : احذروا ناقة الله وسقياها ، فلا تفعلوا ذلك) ·

انظر البحر المحيط ٨/٤٨٢ ·

(٣٢) البقرة من آية ٩١ ·

(٣٣) قال الرضى : (وكذا قد تجىء الجملة فى مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ، وهى فى الحقيقة مؤولة بالاسم الذى تضمنته ···

وما أجازه الكسائى والفراء من قيام الجملة التى هى خبر « لكان وجعل » مقام الفاعل نحو : كين يقام ، وجعل يفعل ، فبعيد لوجهين : =

ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين) (٣٤) . فى باب فعل ، قيل : وهذا مذهب البصريين (٣٥) .

=

احدهما : أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر ، وما حذف فى هذا الباب من الفاعل فليس بمنوى ، ولا يحذف المبتدأ الا مع كونه منويا ، فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد أيضا عن الفاعل نحو « كين قائم » ، وقد أجازه الفراء دون الكسائى .

والثانى : أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية أو مؤولة بالمصدر المضمون ، ولا معنى لـ : كين القيام) . شرح الكافية ١/٨٢ .

وقال ابن هشام بعد أن ذكر آية البقرة ١١ (واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض) : وهى نظير قوله تعالى : (واذا قيل لهم آمنوا) .

(زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل فى « قيـل » ضمير المصدر وجملة النهى مفسرة لذلك الضمير ، وقيل : الظرف ـ لهم ـ نائب عن الفاعل ، فالجملة فى محل نصب .

ويرد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف ، وبعدمه فى (واذا قيل ان وعد الله حق) الجاثية ٣٢ ـ والصواب أن النائب الجملة ، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة ، والمفعول به متعين للنيابة ، وقولهم : الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه ، جوابه : أن التى يراد بهـا لفظها يحكم لها بحكم المفردات ، ولهذا تقع مبتدأ نحو : (لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة) وفى المثل : (زعموا مطية الكذب)) . انظر مغنى اللبيب ٢/٤٠٢ .

(٣٤) سورة يوسف آية ٣٥ .

(٣٥) ذكر ابن هشام فى المثال السادس من أمثلة الجملة التفسيرية آية يوسف ٣٥ فقال : (فجملة « ليسجننه » قيل : هى مفسرة للضمير فى « بدا » الراجع الى البداء المفهوم منه ، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر وأن المفسر مجموع الجملتين ، ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء ؛ لأن المفسر هنا هو المعنى المتحصل من الجواب ، وهو خبرى لا انشائى ، وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام ، فهذا هو البداء الذى بدالهم ...

ويجوز أن يكون (ليسجننه) جوابا لـ : بدا ؛ لأن أفعـال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم . وقال الكوفيون : الجملة فاعل ، ثم قال هشام وثعلب وجماعة : يجوز ذلك فى كل جملة نحو « يعجبنى تقوم » وقال الفراء وجماعة : جوازه مشروط بكون المسند اليها قلبيا ، وباقترانها

وذهب الكوفيون الى أن الجملة فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله ، فهى على هذا فى موضع رفع ، وقيل : القائم مقام الفاعل « لهم » ورد بأن الكلام لا يتم به (٣٦) ، والجملة على هذا فى موضع نصب .

وزعم الزمخشرى أن الجملة قائمة مقام الفاعل ، وقدره بأن الاسناد الى لفظه كأنه قيل : واذا قيل لهم هذا اللفظ ،

بأداة معلقة نحو « ظهر لى اقام زيد ، وعلم هل قعد عمرو » وفيه نظر ؛ لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة ، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء ؟ وبعد فعندى أن المسألة صحيحة ولكن مع الاستفهام دون سائر المعلقات ، وعلى أن الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الأخرى ، ألا ترى أن المعنى : ظهر لى جواب أقام زيد ، أى : جواب قول القائل ذلك . وكذلك فى : « علم أقعد عمرو ؟ وذلك لابد من تقديره دفعا للتناقض ، اذ ظهور الشىء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضى للجهل به .

فان قلت : ليس هذا مما تصح فيه الاضافة الى الجمل .

قلت : قد مضى لنا عن قريب أن الجملة التى يراد بها اللفظ يتحكم لها بحكم المفردات) . المغنى ٢/٤٠٠ ، ٤٠١ .

وذكر ابن هشام اية يوسف ٣٥ أيضا فى الجملة الواقعة مفعولا قال : (ومحلها النصب ان لم تنب عن فاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول ... لما قدمناه من أن الجملة التى يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة .

قيل : وتقع أيضا فى الجملة المقرونة بمعلق نحو « علم أقام زيد » وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا ، وحملوا عليه ... (ثم بدالهم ... الآية) والصواب خلاف ذلك ، وعلى قول هؤلاء فيزداد فى الجمل التى لها محل الجملة الواقعة فاعلا .

فان قلت : وينبغى زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبى المعلق بالاستفهام فقط نحو « ظهر لى أقام زيد »

قلت : انما أجزت ذلك على أن المسند اليه مضاف محذوف لا الجملة) انظر مغنى اللبيب ٢/٤١٢ ، ٢/٤٢٨ .

(٣٦) فى ز لا يتم الا به .

قال : وهذا الكلام نحـــو قولك : ألف ضرب (٣٧) من ثلاثة أحرف ·· ومنه : (زعموا مطية الكذب) (٣٨) وهذا قول حسن ·

---

(٣٧) كذا من نسخة « ز » وفي الأصل : ألف مركب ·

(٣٨) قال الزمخشري : (فان قلت : كيف صح أن يسند « قيل » الى « لا تفسدوا » و « آمنوا » ، واسناد الفعل الى الفعل مما لا يصح ، « قلت » : الذى لا يصح هو اسناد الفعل الى معنى الفل ، وهذا اسناد له الى لفظه ، كأنه قيل : واذا قيل لهم هذا القول وهذا الكلام ، فهو نحو قولك : ألف « ضرب » من ثلاثة احرف ، ومنه « زعموا مطية الكذب ») · الكشاف ١/٣٢ ·

أما أبو البقاء العكبري فقال : (والمفعول القائم مقام الفاعل مصدر وهو القول وأضمر لأن الجملة بعده تفسره ، والتقدير : واذا قيل لهم قول هو : « لا تفسدوا » وقيل : « لهم » هو القائم مقام الفاعل ، وهو بعيد لأن الكلام لا يتم به ، وهو ما تفسره الجملة بعده ، ولا يجوز أن يكون قوله « لا تفسدوا » قائما مقام الفاعل ، لأن الجملة لا تكون فاعلا ، فلا تقوم مقام الفاعل) · اعراب القرآن ـ هامش الفتوحات الالهية ١/٥٠ ·

وقال أبو حيان : (وحذف فاعل القول هنا للابهام ، فيحتمل أن يكون الله تعالى ، أو الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو بعض المؤمنين ، وكل من هذا قد قيل ·

والمفعول الذى لم يسم فاعله فظاهر الكلام أنها الجملة المصدرة بحرف النهى وهى (لا تفسدوا فى الأرض) الا أن ذلك لا يجوز الا على مذهب من اجاز وقوع الفاعل جملة ، وليس مذهب جمهور البصريين ·

والمفعول الذى لم يسم فاعله فى ذلك حكمه حكم الفاعل ، وتخريجه على مذهب جمهور البصريين : أن المفعول الذى لم يسم فاعله هو مضمر تقديره : « هو » يفسره سياق الكلام ··· والمعنى : واذا قيل لهم قول شديد ، فأضمر هذا القول الموصوف ، وجاءت الجملة بعده مفسرة ، فلا موضع لها من الاعراب ؛ لأنها مفسرة لذلك المضمر الذى هو القول الشديد · ولا جائز أن يكون « لهم » فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله ؛ لأنه لا ينتظم منه مع ما قبله كلام ؛ لأنه يبقى « لا تفسدوا » لا ارتباط له ، اذ لا يكون معمولا للقول مفسرا له ·

وزعم الزمخشرى أن المفعول الذى لم يسم فاعله هو الجملة التى هى « لا تفسدوا » وجعل ذلك من باب الاسناد اللفظى · انتهى ·

فلم يجعله من باب الاسناد الى معنى الجملة ؛ لأن ذلك لا يجوز على

. . . .

مذهب جمهور البصريين ، فعدل الى الاسناد اللفظى وهو الذي لا يختص به الاسم ، بل يوجد فى الاسم والفعل والحرف والجملة . واذا أمكن الاسناد المعنوى لم يعدل الى الاسناد اللفظى) .

البحر المحيط ١/٦٤ .

وأما المضاف اليها فهى فى موضع جر :

لأن اعراب المضاف اليه هو الجر ، وذلك قسمان :

قسم متفق عليه ، وقسم مختلف فيه ·

فالمتفق على أنها فى موضع جر : الجملة المضاف اليها أسماء الزمان غير الشرطية ، نحو : حين ويوم وليلة(٣٩) ·

---

(٣٩) قال ابن يعيش : (تقدم القول أن الاضافة الى الافعال مما لا يصح ، لأن الاضافة ينبغى بها تعريف المضاف ، واخراجه من ابهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه فى نفسه ، والأفعال لا تكون الا نكرات ، ولا يكون شىء منها أخص من شىء ، فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها ، الا أنهم قد أضافوا اسماء الزمان الى الأفعال فقالوا : هذا يقوم زيد ، وساعة يذهب عمرو ، وقال الله تعالى : (هـذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقال : و (يوم الناس) المطففين ٦ ـ وقال الشاعر :

على حين عاتبت المشيب على الصبا

فاضاف الحين الى الفعل الماضى ، فقال قوم : الاضافة انما وقعت الى الفعل نفسه تنزيلا له منزلة الفعل المسمى مصدرا ، وقد يقع الفعل موقع المصدر فى مواضع نحو قولهم : « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » ···

قالوا : واختص الزمان بذلك من بين سائر الاسماء لملابسة بين الفعل وبينه ، وذلك أن الزمان حركة الفلك ، والفعل حركة الفاعل ، ولاقتران الزمان بالحدث ـ فلما كان بينهما هذه المناسبة ـ اختص بالاضافة ، ولما كان لفعل لا ينفك من الفاعل صارت الاضافة فى اللفظ الى الجملة ، والمراد لفعل نفسه ·

وقال قوم : انما أضيف الزمان الى الفعل ؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ، فالزمان أحد مدلولى الفعل ، فساغت الاضافة اليه كاضافة البعض الى الكل ·

وذهب قوم الى أن الاضافة انما هى الى الجملة نفسها لا الى الفعل وحده ، فاضافوا الزمان الى الجملة من الفعل والفاعل كما أضافوه الى الجملة من المبتدأ والخبر ، فقالوا : هذا يوم يقوم زيد ، كما قالوا : رأيت =

. . . .

=

يوم زيد أمير ، وزمن أبوك غائب . فتكون الاضـــافة فى اللفظ الى ال
والمراد المصدر ، فاذا قلت : هذا يوم يقوم زيد ، أو يوم زيد قائم ، فانما
يوم قيام زيد ، فكأنه اضاف الى مدلولات الجمل ، ومدلولاتها معان ، وان
تتركب من الأعيان والمعانى والأزمنة ، وتكون ظروفا للمعانى دون الأ
نحو قولك : القتال اليوم ، ولو قلت : زيد اليوم ، لم يصح ، فالملابسـ
بين الزمان والمعنى ظاهرة ، والاضافة تصح بأدنى ملابسة ، فاذا قا
« أتيتك زمن الحجاج أمير وعبد الملك خليفة » والمعنى زمنا كان ظرفا لا
الحجاج وخلافة عبد الملك ، فالاضافة فى الحقيقة انما هى الى الحدث
عليه الجملة لا الى الجملة . اذ الاضافة لا تجوز الا الى ما تجوز اضاف
وقد رد ابن درستويه القول الأول وقال : الزمن انما أضيف الى الجملة ن
لا الى الفعل وحده ، ويدل على ذلك أن موضع الجملة خفض بلا خلاف ،
كانت الاضافة الى الفعل لكان مخفوضا ، أو كان مفتوحا فى موضع الخف
فالاضافة الى الجملة ، والمراد مدلولها الذى هو الحـــدث ، فأما صـ
الكتاب فقال : (وتضاف اسماء الزمان الى الفعل) فالمراد الى الجمل
الفعل والفاعل . ولم يذكر الفاعل للعلم بأن الفعل لابد له من فاعل ، لا
أراد أن الزمان مضاف الى الفعل مفردا من الفاعل ، والذى يدل على
قوله فيما بعد (وتضاف الى الجملة الابتدائية أيضا) فقوله أيضا دليل
ما قلناه) . شرح الفصل ٣/١٦ ، ١٧ .

وبين ابن قيم الجوزية الحكمة فى اضافة ظروف الزمان الى الأحـ
الواقعة فيها دون ظروف المكان فقال : (نحو : « يوم يقوم زيد » لأنها أو
لها ، وواقعة فيها فهى لاختصاصها بها أضيف اليها ، وهذا بخلاف ظر
المكان ، لأنها لا تختص بتلك الأحداث ، فان اختصت غالبا حسنت الاضـ
نحو : « هذا مكان يجلس القاضى » ويكون بمنزلة « يوم يجلس القاضـ
سواء) بدائع الفوائد ١/٣٨ .

وقال ابن هشام فى الحادى والعشرين من الأمور التى يكتسبها الا
بالاضافة : البناء وذلك فى ثلاثة أبواب ، قال فى الثالث منها : (أن يـ
زمانا مبهما ، والمضاف اليه فعل مبنى بناء أصليا كان البناء كقوله :

* على حين عاتبت المشيب على الصبا * ... أو بناء عارضا كقوله
* على حين يستصبين كل حليم * رويا بالفتح وهو أرجح من الاعراب
ابن مالك ، وهو مرجوع عند ابن عصفور .

فان كان المضاف اليه فعلا معربا أو جملة اسمية ، فقال البصريون
يجب الاعراب ، والصحيح جواز البناء ، ومنه قراءة نافع (هذا يوم يـ
الصادقين) بفتح يوم ... الخ) . المغنى ٢/٥١٧ ، ٥١٨ .

وكقول الشاعر (٤٠) :

★ على حين عاتبت المشيب على الصبا ★

---

(٤٠) البيت للنابغة الذبياني ، انظر ديوان النابغة ٤٢ ·

والبيت من شواهد سيبويه ٢/٣٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٦ ، والرضى في شرح الكافية ٢/١٠٧ ، والشاهد رقم (٧٦٢) من شواهد المغنى ومن شواهد الانصاف ١/٢٩٢ الشاهد رقم ١٧٥ ، ورقم ٦٢ من شواهد المقرب لابن عصفور وتمام البيت :

على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت : ألما تصح والشيب وازع

عاتبت : فعل ماض من العتاب ، أي لوم مع تسخط ، والصبا بكسر الصاد · والقصر :اسم الصبوة ، وهي الميل الى شهوات النفس · والمشيب: الشيب ، وهو ابيضاض الشعر المسود · ويأتي بمعنى الدخول في حد الشيب ·

وقوله (وقلت) : أي للمشيب ، معطوف على « عاتبت » وجملة (ألما تصح ·· الخ) مقول القول · والهمزة للانكار ، ولما جازمة بمعنى « لم » ، وفيها توقع ، لأن صحوه متوقع وتصح مجزوم بحذف الواو من صحا يصحو · اذا زال سكره · وجملة (والشيب وازع) حال من فاعل تصح · ووازع بالزاي : الزاجر الكاف · وتقول : وزع يزع ، اذا كف فهو وازع ، كما يقال : وضع يضع فهو واضع ·

ومعنى البيت : يصف الشاعر أنه بكى على الديار في حين مشيبه ومعاتبته لنفسه على صباه وطربه ·

والشاهد في قوله : (على حين عاتبت) حيث أضيف (حين) وهو اسم زمان الى الفعل الماضي « عاتبت » ويروى البيت بفتح « حين » على البناء ، وجره على الاعراب ، والرواية عند سيبويه بفتح حين ، قال : (كأنه جعل حين وعاتبت اسما واحدا) · الكتاب ٢/٣٣٠ · وقال الأعلم الشنتمري (وبناؤها معه أي بناء حين مع الفعل على الفتح لأن حق الاضافة ان تقع على الأسماء المفردة دون الأفعال والجمل ، فلما خرجت هنا عن أصلها بني الاسم) · ١٠ هـ · وقيل : بنيت على الفتح لاكتسابها البناء من اضافتها الى المبني ، وهو جملة « عاتبت » ، وأورده صاحب الكشاف عند قراءة نافع والكسائي (ومن خزي يومئذ) بفتح الميم شاهدا على اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه) · انظر الكشاف ٢/٢٢٤ بتصرف ·

واحتراز بقولي : غير الشرطية من « اذا » ففي الجملة بعدها خلاف : ـ

ذهب الأكثرون الى أنها في موضع جر باضافة « اذا » ، وذهب قوم الى أنها لا محل لها ، وهو خلاف المشهور (٤١) .

=

وقال الأعلم : (واعرابها جائز على الأصل) . أي أنه يجوز اعراب « حين » بالجر لعدم لزومها للاضافة الى الجملة . انظر خزانة الأدب ، الشاهد رقم ٤٩٩ ٦/٥٥٠ وما بعدها .

وخلاصة الروايتين : أن الظرف المبهم اذا أضيف الى جملة صدرها مبني جاز فيه الاعراب على أصله ، والبناء لاكتسابه البناء مما أضيف اليه .

(٤١) قال سيبويه في باب ما يضاف الى الافعال من الأسماء : (جملة هذا الباب أن الزمان اذا كان ماضيا أضيف الى الفعل ، والى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى اذ ، فأضيف الى ما يضاف اليه اذ . واذا كان لما لم يقع لم يضف الا الى الافعال ، لأنه في معنى اذا ، واذا هذه لا تضاف الا الى الأفعال . الكتاب ١/١١٩ .

وفسر الزمخشري هذا القول فقال في باب الظروف : (ومنها اذ لما مضى من الدهر ، واذا لما يستقبل منه ، وهما مضافتان أبدا ، الا أن « اذ » تضاف الى كلتا الجملتين . وأختها لا تضاف الا الى الفعلية ...) المفصل حـ ١٧٠ وانظر شرحه لابن يعيش ٤/٩٥ .

وقال الجوهري : (« اذا » اسم يدل على زمان مستقبل ، ولم تستعمل الا مضافة الى جملة) .

ومما مضى نرى أن سيبويه والزمخشري ذهبا الى أن الجملة بعد اذا في موضع جر باضافة « اذا » اليها ، وقد فصل الرضي ـ فيما بعد ـ القول في هذه المسألة قائلا : (اعلم أن الظروف المضافة الى الجمل على ضربين ، اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلاثة لا غير : حيث في المكان ، واذ واذا في الزمان على خلاف . فاذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها أو لا) . وذلك يترتب على كون (الجملة التي تليه عاملة فيه أو لا ، فان كانت عاملة فيه فليس بمضاف اليها ، وان لم يكن فهو مضاف اليها) .

=

. . . .

=

وقال : (ولما كثر دخول معنى الشرط فى اذا وخروجه عن أصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى « ان » الشرطية ، وذلك فى الأمور القطعية استعمال « اذا » المتضمنة لمعنى « ان » ، وذلك لمجيء جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كقوله (اذا جاء نصر الله والفتح ....) الى قوله : (فسبح) كما أنه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط ، فجاز دخول الفاء فى خبره جاز دخول الفاء فى الخبر وان لم يكن فى الأول معنى الشرط .... وانما رتب « اذا » و الموصول فى الآيات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمة الشرط وجملتى الشرط والجزاء ، وان لم يكن فيهما معنى الشرط ، ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى ، لزوم الجزاء للشرط ، ولتحصيل هذا الفرض عمل فى اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء فى (فسبح) ، وان فى قولك : اذا جئتنى فانك مكرم ... كما عمل ما بعد الفاء وان فى الذى قبلهما فى نحو : « أما يوم الجمعة فان زيدا قائم » ، وأما زيدا فانى ضارب ، للغرض الداعى الى هذا الترتيب ، كما يجيء فى حروف الشرط ، فاذا تقرر هذا قلنا: العامل فى «متى»وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه ،كماقال الأكثرون،ولايجوز أن يكون جزاءه على ما قال بعضهم .... واما العامل فى « اذا » فالأكثرون على انه جزاؤه ، وقال بعضهم هو الشرط ، كما فى « متى » وأخواته ، والأولى أن نفصل ونقول : اذا تضمن « اذا » معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من متى ونحوه ، وان لم يتضمن نحو : « اذا غربت الشمس جئتك » بمعنى أجيئك وقت غروب الشمس ، فالعامل فيه هو الفعل الذى فى محل الجزاء استعمالا ، وان لم يكن جزاء فى الحقيقة دون الذى فى محل الشرط ، وهو مخصص للظرف ، وتخصيصه له اما لكونه صفة ، أو لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء . ولا يجوز أن يكون وصفا، اذ لو كان وصفا لكان الأولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم فى الموصولات، ولم يأت فى كلام ، فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما فى سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجمل التى بعدها لا على سبيل الوصفية .... ولو سلمنا أيضا أنه صفة قلنا لا يجوز عمل الوصف فى موصوف، كما لا يعمل المضاف اليه فى المضاف ، وذلك أن كل كلمتين أو أكثر كانتا

=

. . . .

=

فى المعنى بمنزلة كلمة واحدة ، بمعنى وقوعهما معا جزء كلام يجوز أن يعمل أولاهما فى الثانية ، كالمضاف فى المضاف اليه ، ولا يجوز العكس ، اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر ، فكذلك ما هو بمنزلتها فى المعنى ، فمن ثم لم تعمل صلة فى موصول ، ولا تابع فى متبوع ، ولا مضاف اليه فى مضاف .

أما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها ، فيجوز عمل كل واحد منهما فى الاخر ، نحو : « متى تذهب أذهب » و « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) .

بلى ان لم يعمل الشرط فى كلمته نحو « من قام قمت » جاز وقوعها موقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم) .

ثم قال : (ولعدم عراقة « اذا » فى الشرطية ورسوخه فيها جاز مع كونها للشرط أن يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما قوله تعالى : (واذا ما غضبوا هم يغفرون) .... ولعدم عراقتها أيضا جاز وان كان شاذا مجىء الاسمية الخالية عن الفعل بعدها ......) انظر شرح الكافية ٢/١١١ .

وقد فصل المرادى القول فى هذه المسألة فى كتابه الجنى الدانى حيث قال : (ومذهب الجمهور أن « اذا » مضافة الى الجملة التى بعدها والعامل فيها الجواب . وذهب بعض النحويين الى أنها ليست مضافة الى الجملة ، بل هى معمولة للفعل الذى بعدها ، لا لفعل الجواب .

قال الشيخ أبو حيان : ومذهب الجمهور فاسد من وجوه : أحدها : أن « اذا » الفجائية قد تقع جوابا لـ : « اذا » الشرطية ، وما بعدها « اذا » لا يعمل فيما قبلها .

والثانى : اقتران جوابها بالفاء ، وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها .

والثالث : أن جوابها منفيا بـ « ما » نحو (واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم) . وما بعد « ما » النافية لا يعمل فيما قبلها .

والرابع : اختلاف وقتى الشرط والجواب فى بعض المواضع ، نحو : اذا جئتنى غدا أجيئك بعد غد .

قلت : والجواب عن هذه الوجوه أن الجمهور انما يقولون : ان العامل فيها جوابها ، اذا كان صالحا للعمل ، فان منع من عمله فيهما مانع

=

. . . .

=

كـ : « اذا » الفجائية ، و « ان » ونحوهما ، فالعامل فيها حينئذ مقدر ، يدل عليه الجواب ، وهذا حاصل كلامهم .

وصرح أبو البقاء فى « اعرابه » بأن الفاء الداخلة فى جواب « اذا » لا تمنع من عمل ما بعدها فى « اذا » . وذكر الحوفى والزمخشرى أن العامل فى (اذا جاء نصر الله) : فسبح . وهذا يدل على أن الفاء عندهما لا تمنع كما قال أبو البقاء . وفيه نظر) .

انظر الجنى الدانى من ٣٦٩ الى ٣٧٣ .

وقال ابن هشام فى الجملة الرابعة من الجمل التى لها محـــل من الاعراب وهى الجملة المضاف اليها ، ومحلها الجر ، قال : (ولا يضاف الى الجملة الا ثمانية : أحدها : اسماء الزمان ،ظروفا كانت أو أسماء ... ومن أسماء الزمان ثلاثة اضافتها الى الجملة واجبة : اذ باتفاق ، واذا عند الجمهور ، ولما عند من قال بأسميتها) . المغنى ٢/٤١٩ .

ومعنى قوله : (واذا عند الجمهور) أى : أخذا من قولهم : خافضة لشرطها منصوبة بجوابها ، وهذا القول هو التحقيق خلافا لما صححه المصنف سابقا من أنها معمولة لشرطها) . حاشية الدسوقى ٢/٩٧ .

وقال الدسوقى أيضا فى الجملة الخامسة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب وهى الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا : (والحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا ، كان الشرط جازما أو غير جازم ، كان ذلك الجواب غير مقترن بـ اذا أو الفاء ، أو كان مقترنا بأحدهما ، وذلك لأن كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها كما يأتى توضيحه فى الجملة الخامسة مما له محل) . انظر حاشـــية الدسوقى ٢/٨٤ .

وذكر السيوطى أن فى ناصب « اذا » قولين : (أحدهما : أنه شرطها ، وعليه المحققون واختاره أبو حيان حملا لها على سائر أدوات الشرط . والثانى : أنه ما فى جوابها من فعل وشبهة وعليه الأكثرون لما تقدم من أنها ملازمة الاضافة الى شرطها ، والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف) همع الهوامع ١/٢٠٧ وانظر المغنى ١/٩٦ .

ويذهب الاشمونى مع القول الثانى حيث يقول : اذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف الى الجملة بعده ، والعامل فيه جوابه على المشهور) . ٢/٢٥٨ .

والمختلف فيه : الجملة الواقعة بعد اذا كما سبق ، وبعد آية (٤٢) بمعنى علامة ،

---

(٤٢) مذهب سيبويه أن «آية» عنده تضاف الى الجملة الفعلية بدون حرف مصدرى ، فقال فى باب مايضاف الى الأفعال من الأسماء : (..... ومنه أيضا « آية » قال الأعشى :

★ بآية تقدمون الخيل شعثا ★

وقال يزيد بن عمرو بن الصعق :

★ بآية ما تحبون الطعاما ★

فما لغو .) الكتاب ١١٨/٣ .

أما الرضى فقد خالف سيبويه فى جعل « ما » مصدرية لا لغوا حيث قال : (وكذا آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت ؛ لأن الأوقات علامات يوقت بها الحوادث ويعين بها الأفعال ، لكن لما كان ريث وآية دخيلين فى معنى الزمان أضيفا الى الفعلية فى الأغلب مصدرة بحرف مصدرى ...) .

شرح الكافية ١٠٤/٢ .

أما ابن عصفور فقال : (وحق الاضافة أن تكون الى مفـــــرد ، ولا تضاف الى جملة الا أسماء الزمان غير المثناة ، وآية وحيث وذو ...) المقرب ٢١٥/١ .

وعرض ابن هشام مذاهب النحاة فى هذه المسألة فقال فى الثالث مما يضاف الى الجملة : (آية بمعنى علامة ، فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا أو منفيا بما ، كقوله ★ بآية يقدمون الخيل .. ★ وقوله ★ بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا ★ وهذا قول سيبويه ، وزعم أبو الفتح أنها انما تضاف الى المفرد نحو قوله تعالى : (آية ملكه أن يأتيكم التابوت) البقرة ٢٤٨ ، وقال : الأصل : بآية ما يقدمون ، أى : بآية اقدامكم ، كما قال ★ بآية ما تحبون الطعاما ★ فيه حذف موصول حرفى غير أن وبقاء صلته ، ثم هو غير متأت فى قوله : ★ بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا ★ .) المغنى ٤٢٠/٢ .

وقد اعترض ابن هشام على أبى الفتح فى اضافة آية الى المفرد بأن فى قول الشاعر ★ بآية يقدمون ★ حذف موصول حرفى غير (أن) وهو غير جائز ، بخلاف أن فانها تحذف وجوبا فى مواضع . كما أن تعليل أبى الفتح بأنها تضاف الى المفرد غير متأت فى قول الشاعر ★ بآية ماكانوا .. ★ حيث جاءت « ما » فى الشاهد نافية لا مصدرية ، اذ لو كانت مصدرية للزم العطف على مثبت وهو غير جائز . وقال الدمامينى : وقد يقال انه يتأتى ذلك

=

كقوله : (٤٣)

★ بآية تقدمون الخيل شعثا ★

ومحل الجملة عند سيبويه(٤٤) جر باضافة آية اليها، وهو مطرد، وذهب «أبو الفتح»* الى أن ذلك على تقدير «ما»

=

فيه بأن تجعل «ما» مصدرية والحرف النافي مقدر بعد «كانوا» وقبل «ضعافا»، أي بعلامة كونهم لاضعافا، وهو بعيد لأن «لا» النافية انما تحذف اذا كانت داخلة على مضارع جوابا للقسم .. انظر حاشية الدسوقي ٩٨/٢، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٨/٣، وهمع الهوامع ١/٠١.

وقد استعملت كلمة «آية» في القرآن الكريم أربعا وثمانين مرة، اضيفت فيها ثلاث مرات في آيات البقرة ٢٤٨، والاسراء ١٢، قال تعالى: ﴿وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة لتبتغوا فضلا من ربكم﴾. أما الآيات الاحدى والثمانون فجاءت مقطوعة عن الاضافة.

(٤٣) نسبه سيبويه الى الأعشى، ورواه البغدادي في خزانته، وتمام البيت:

بآية تقدمون الخيل شعثا   كأن على سنابكها مداما

وروي في شرح الكافية «تقدمون» وفي المغني وشرح المفصل وهمع الهوامع «يقدمون» بالمغيبة.

الشعث بضم الشين: جمع أشعث، وهو المغبر الرأس.

والشاهد في البيت هو: اضافة «آية» الى الفعل الذي هو «تقدمون» أي إن الجملة في محل جر بالاضافة.

ومعنى البيت أنه يقول: أبلغهم كذا بعلامة اقدامهم الخيل شعثا متغيرة من الجهد، ويشبه ما يتصبب من عرقها ودمها بالمدام لحمرته.

والسنابك: جمع سنبك وهو مقدم الحوافر، يريد أنه لما صار ذلك عادة لهم وأمرا لازما صار علامة. (انظر الخزانة ٥١١/٦ .. الشاهد رقم ٤٩٥)، وشرح المفصل ١٨/٣.

(٤٤) ساقطة من ز.

(*) هو أبو الفتح عثمان بن جني، ولد ونشأ بالموصل، واليها ينسب، واختلفت الروايات في سنة ميلاده ويكاد يجمع الرواة أن ولادته قبل الثلاثين والثلاثمائة، ووفاته كانت في سنة ٣٩٢ ببغداد

المصدرية وليست اضافة للجملة كما جاء في قوله (٤٥) :

★ بآية ما تحبون الطعاما ★

فعلى هذا لا محل للجملة بعدها لأنها صلة « ما » المقدرة .
ومن المختلف فيه الجملة الواقعة بعد ذي ، في قولهم (٤٦) :

=

أحصى له في مقدمة الخصائص حوالي تسعة وأربعين كتابا ، ومع كل كتاب كلمة عنه ، ومن أشهرها : « سر صناعة الاعراب » « والخصائص » والمحتسب في شواذ القراءات انظر ترجمته في : نزهة الألباء ص ٢٣٢ ، انباه الرواة ٢/٣٣٥ وبغية الوعاة ٣٢٢ .

(٤٥) نسب سيبويه وابن يعيش والسيوطي في شرح شواهد المغني البيت الى زيد بن عمرو بن الصعق ، وتمام البيت :

الا من مبلغ عني تميما   بآية ما يحبون الطعاما

والشاهد فيه اضافة آية الى « يحبون » و « ما » عند سيبويه لغو ، وعند المبرد « ما » والفعل مصدر ، وكذا عند أبي الفتح والدماميني حيث قال : (وزعم سيبويه أن « ما » زائدة ، ولا حاجة الى ذلك الا على تقدير كونها لا تضاف الى مفرد وليس كذلك ، قال تعالى : (ان آية ملكه أن يأتيكم التابوت) . بل ذلك هو الأصل والغالب ، فاذا أمكن لم يجز العدول عنه) .

ومعنى البيت : اذا رأيت تميما فبلغهم عني الرسالة ، فكأن قائلا قال : بأي علامة تعرف تميم ، فقال : بعلامة ما يحبون الطعام . وانما ذكر حب الطعام وجعل ذلك آية لهم ، يعرفون بها ، لما كان من أمرهم في تحريق عمرو « بن هند » لهم ووفود البرجمي عليه ، ثم شم رائحة المحرقين فظنهم طعاما يصنع ، فقذف به الى النار . والبراجم حي من تميم (خمسة من أولاد حنظلة بن مالك) وانما قيل لهم البراجم لأن أباهم قبض أصابعه وقال كونوا كبراجم يدي هذه ، أي لا تتفرقوا فان الائتلاف أعز لكم .

وخبرهم مشهور ، وذلك أن « عمرو بن هند » كان نذر أن يحرق مائة رجل من بني دارم بسبب قتلهم أخا له فأحرق تسعة وتسعين رجلا من بني دارم ، وأراد أن يكمل مائة ، فلم يجد فوفد عليه رجل ، فقال له عمرو : ممن أنت ؟ فقال : من البراجم ، فقال : (ان الشقي وافد البراجم) فذهبت مثلا ، ورمى به الى النار . انظر خزانة الأدب ٦/٥١٢ وما بعدها وهو الشاهد ٤٩٦ .

(٤٦) في ز كقولهم .

« اذهب بذى تسلم » ، ذهب الجمهور (٤٧) الى أنها بمعنى صاحب ، والجملة فى موضع جر بالاضافة ،والمعنى : اذهب فى وقت ذى سلامة ، وذهب بعضهم الى أن « ذى » موصولة على لغة طيىء (٤٨) ، وأعربت على لغة بعضهم ، و « تسلم» صلة لـ : ذى ، والمعنى : اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ،

---

(٤٧) قال سيبويه : (ومما يضاف الى الفعل أيضا قوله : « لا أفعل بذى تسلم ، ولا أفعل بذى تسلمان ، ولا أفعل بذى تسلمون · والمعنى : لا أفعل بسلامتك ، وذو مضافة الى الفعل كاضافة ماقبله ، كأنه قال : لا أفعل بذى سلامتك ، فذو ههنا الأمر الذى يسلمك ، وصاحب سلامتك) · الكتاب ١١٨/٣ · وذهب الرضى مذهب سيبويه حيث قال : (ويضاف ذو أيضا معربا كاعرابه فى « ذو مال » بالواو والألف والياء الى الفعلية فى قولهم « اذهب بذى تسلم ، واذهبا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون ، فقال بعضهم : هو شاذ ، و « ذى » صفة للامر ، أى : اذهب مع الأمر ذى السلامة ، أى : مع الأمر الذى تسلم فيه ، والباء بمعنى مع · وقال السيرافى : الموصوف بذى الوقت ، أى : أذهب فى وقت ذى السلامة ، أى : فى وقت تسلم فيه ، والباء بمعنى « فى » فلا تكون الاضافة شاذة لأنه كالزمان المضاف الى الفعل) · الكافية ١٠٤/٢ وانظر المقرب ٢١٥/١ ، وشرح المفصل ١٩/٣ ·

وذهب ابن هشام مذهب السيرافى حيث جعل « ذى » صفة لزمن محذوف ، والباء للظرفية ورأى الأكثرين أن « ذى » بمعنى صاحب ، فالموصوف نكرة أى : اذهب فى وقت صاحب سلامة ، أى فى وقت هو مظنة السلامة · انظر المغنى ٤٢١/٢ ··

(٤٨) وذكر الرضى مذهب بعض النحاة حيث قالوا ان « ذا » هنا هى « ذو » الطائية ، أعربت ، وهو بعيد لما مر فى الموصولات أنها بالواو فى الأحوال على الاشهر · وربما استعملت « ذو » فى الاضافة الى الفعل أجمع استعمالها مضافة الى الاسم نحو : جاءنى ذو فعل وذوا فعلا ، وذووا فعلوا ، وذات فعلت ، وذواتا فعلتا ، وذات فعلن · ويحتمل أن تكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر فى الموصولات ، وان تكون بمعنى صاحب أضيف الى الفعلية شاذا) · شرح الكافية ١٠٤/٢ ·

وذهب ابن عصفور الى أنه لا يجوز أن يكون فى الجملة « اذهب بذى تسلم » لذلك ضمير عائد على الاسم المضاف اليها ، فان كان فيها ضمير عائد على الاسم فصلته عن الاضافة ، وكانت الجملة صلة · المقرب ٢١٦/١ وانظر شرح المفصل ١٩/٣ ·

فلا محل للجملة على هذا وهو مذهب «ابن الطراوة» (*) .

ومن المختلف فيه : الجملة الواقعة بعد « لما » التي هي حرف وجوب لوجوب ، مذهب سيبويه (**) أنها لا محل لها من الاعراب ؛ لأن « لما » عنده حرف (٤٩) .

=

وقال ابن هشام : (وقيل : بمعنى «الذى» فالموصوف معرفة ، والجملة صلة فلا محل لها ، والأصل : اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه . ويضعفه أن استعمال ذى موصولة مختص بطيىء ، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم .

وأن الغالب عليها فى لغتهم البناء ، ولم يسمع هنا الا الاعراب ، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو : (ويشرب مما تشربون) والمتعلق هنا مختلف ، وأن هذا العائد لم يذكر فى وقت) . المغنى ٢/٤٢١ .

فابن هشام قد ضعف الرأى القائل بأن « ذى » اسم موصول لأن لغة طيىء الغالب فيها البناء ، ولم يسمع هنا الا الاعراب كما أن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد والمتعلق ، والمتعلق هنا مختلف .

(*) هو سليمان بن محمد بن الطراوة المتوفى سنة ٥٢٨ هـ نحوى مدينة المرية وتلميذ الاعلم الشنتمرى ، كان علما فى العربية لعصره ، وتجول فى مدن الأندلس معلما يقبل عليه الطلاب من كل فج . ومن مصنفاته فى النحو : (المقدمات على كتاب سيبويه) . انظر ترجمته فى بغية الملتمس ص ٢٩٠ ، وبغية الوعاة ص ٢٦٢ .

(**) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، وكنيته : أبو بشر ، ولقبه سيبويه . صاحب أشهر وأول كتاب فى النحو وصل الى أيدينا . توفى على الأرجح سنة ١٨٠ هـ .

انظر ترجمته فى المعارف لابن قتيبة ص ٢٧٣ ، ومراتب اللغويين والنحاة ص ٦٥ ، وأخبار البصريين للسيرافى ص ٤٨ ، وبغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٤٩) قال سيبويه : (و « ما » فى « لما » مغيرة لها عن حال « لم » ، كما غيرت « لو » اذا قلت : لوما ونحوها . ألا ترى أنك تقول : لما ، ولا تتبعها شيئا ، ولا تقول ذلك فى لم .) الكتاب ٤/٢٢٣ . وقال فى موضع آخر : (وأما « لما » فهى للأمر الذى قد وقع لوقوع غيره ، وانما تجىء بمنزلة « لو » لما ذكرنا ، فانما هما لابتداء وجواب .) الكتاب ٤/٢٣٤ .

وذهب الفارسي (**): الى أنها في موضع جر بالاضافة ؛ لأن « لما » عنده ظرف بمعنى حين (٥٠) ٠

(** أبو علي الفارسي هو : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبا ٠ أما أمه فعربية ٠ ولد بفسا من أرض فارس بالقرب من شيراز حوالي سنة ٢٨٨ هـ ٠ وكان ينسب املاءاته في كل بلدة اليها ، مثل : المسائل البصرية والبغدادية والحلبية ، والدمشقية ٠ ومن مصنفاته : الايضاح . والتكملة ، والعوامل المائة ، والمقصور والممدود ، والحجة في القراءات السبع ٠ توفي سنة ٣٧٧ هـ في بغداد ٠ انظر ترجمته في : نزهة الألباء ٦٢ ، طبقات الزبيدي ١٢١ ، ١٢٢ وانظر (أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي ٠

(٥٠) قال أبو علي الفارسي : (وأما « لما » فمثل « لم » في الجزم ، قال تعالى : (ولما يعلم الله الذين جاهدوا) ٠ فجزمت كما جزمت « لم » وانما هي « لم » دخلت عليها « ما » فتغيرت بدخول « ما » عن حال لم ، فوقع بعدها مثال الماضي في قولك : لما جئت جئت ، فصار بمنزلة ظرف من الزمان ، كأنك قلت : حين جئت جئت ٠

فمن ثم جاز أن تقول : جئتك ولما ، فلا تتبعها شيئا ، ولا يجوز ذلك في لم ٠ ولولا دخول « ما » عليها لم يجز ذلك فيها ٠ (المقتصد في شرح الايضاح ١٠٩٣/٢ تحقيق د٠ كاظم بحر المرجان ٠

وقال في البغداديات : (وانما حسن أن تحذف الفعل بعد « لما » ولم يحسن ذلك في « لم » لأنهم استعملوها ظرفا في قولهم : لما جئت جئت ، وقعت موقع الأسماء فأشبهتها ، فلما اشبهتها حسن أن لا يقع الفعل بعدها ، ولم يحسن ذلك في « لم » وأخواتها لأنها لم تقع في مواقع الاسماء فلم تشبهها) البغداديات ص ٣١٦ ٠

وقال ابن هشام في الثاني من أوجه « لما » : (أن تختص بالماضي ؛ فتقتضي جملتين : وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، نحو : « لما جاءني أكرمته » ، ويقال فيها : حرف وجود لوجود ، وبعضهم يقول : حرف وجوب لوجوب ، وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة : أنها ظرف بمعنى حين ، وقال ابن مالك : بمعنى : اذ ، وهو حسن ، لأنها مختصة بالماضي ، والاضافة الى الجملة ٠٠٠

ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز أن يقال : لما اكرمتني أمس أكرمتك اليوم ، لأنها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب ، والواقع

. . . .

=

فى اليوم لا يكون فى الامس . والجواب أن هذا مثل : (ان كنت قلته فقد علمته .) والشرط لا يكون الا مستقبلا ، ولكن المعنى : ان ثبت انى كنت قلته ، وكذا هنا ، والمعنى : لما ثبت اليوم اكرامك لى امس أكرمتك .) المغنى ١/٢٨٠ .

كما رد ابن هشام على الفارسى ومن ذهب معه بأن « لما » ظرف بمعنى حين بقوله تعالى (فلما قضينا عليه الموت مادلهم على موته) سبا ١٤ الآية وذلك أنها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل فى محلها النصب ؛ وذلك العامل اما « قضينا » أو « دلهم » ؛ اذ ليس معنا سواهما ، وكون العامل « قضينا » مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة الى ما يليها ، والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف ، وكون العامل « دلهم » مردود بأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، واذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضى الحرفية .

انظر شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٤٣ .

وعرض المرادى مذهب سيبويه ومذهب أبى على الفارسى ثم قال : (والصحيح ما ذهب اليه سيبويه لأوجه :

أحدها : أنها ليس فيها شىء من علامات الأسماء .

والثانى : أنها تقابل « لو » وتحقيق تقابلهما انك تقول : لو قام زيد قام عمرو ، ولكنه لما لم يقم لم يقم

والثالث : انها لو كانت ظرفا لكان جوابها عاملا فيها كما قال أبو على ، ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعا فيها لأن العامل فى الظرف يلزم أن يكون الجواب واقعا فيه ، وأنت تقول : لما قمت أمس أحسنت اليك اليــوم ....

والرابع أنها تشعر بالتعليل ، والظروف لا تشعر بالتعليل وبهذا استدل ابن عصفور على حرفيتها

والخامس : أن جوابها قد يقترن بـ : اذا الفجائية ، كقوله تعالى (فلما جاءهم بآياتنا اذا هم منها يضحكون .) الزخرف ٤٧ ، وما بعد اذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ...) الجنى الدانى ٥٩٤ ، ٥٩٥ .

وأما الجملة التى علق عنها العامل :

فهى فى موضع نصب (٥١) ، ولا يكون التعليق الا فى الأفعال القلبية ، وما ألحق بها والجملة بعد المعلق فى موضع نصب باسقاط حرف الجر ان تعدى به نحو :

(٥١) قال سيبويه فى باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذى يتعدى الى المفعول ولا غيره : (لأنه كلام قد عمل بعضه فى بعض ، فلا يكون الا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله ، لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك . وهو قولك : قد علمت أعبد الله ثم أم زيد ، وقد عرفت أبو من زيد ، وقد عرفت أيهم أبوه ، وأما ترى أى برق ها هنا . فهذا فى موضع مفعول ، كما أنك اذا قلت : عبد الله هل رأيته ؟ فهذا الكلام فى موضع المبنى على المبتدأ الذى يعمل فيه فيرفعه ..) الكتاب ١/٢٣٥ ، ٢٣٦ .

وقال الرضى : (فنقول : الجملة بعد الفعل المعلق فى موضع النصب ، وهى اما فى موضع مفعول ينصب بنزع الخافض ، وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك ، نحو : شككت أزيد فى الدار أم عمرو ، أى : شككت فى هذا الأمر .

أو فى موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه ، اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا ، واما لتضمين الفعل ما يقتضيه . والأول صريح العلم والمعرفة ، وهذا الفعل اما أن يطلب مفعولا واحدا نحو : عرفت هل زيد فى الدار ؟ فالجملة المعلق عنها فى موضع مفعوله ، أى : عرفت هذا الأمر . واما أن يطلب أكثر فتكون تلك الجملة اما فى مقام المفعول الأول والثانى نحو : علمت هل زيد فى الدار ؟ أو فى مقام الثانى والثالث نحو أعلمتك هل زيد فى الدار ؟ أو فى مقام الثانى وحده نحو : علمت زيدا أبو من هو ؟ ... أو فى مقام الثالث وحده نحو : أعلمتك زيدا أبو من هو ؟

وأما الثانى أى المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا أنه مما يطلب به العلم نحو : فكرت هل زيد فى الدار ؟ فان فكر لازم وضعا ، ولكنه يتعدى الى مفعول لتضمينه معنى تعرف ، أى : تعرفت هذا الأمر بالتفكير فيه ، وكذا قولك : انظر اليه أقائم هو أم قاعد . أى : تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ، ورفع زيد فى مثل انظر ، وسل زيد أبو من هو ، لكونه بمعنى انظر وسل أبو من زيد ، أهون من رفعه فى نحو : أعلم زيد أبو من هو ، لأن انظر الذى بمعنى تفكر ، وسل الذى بمعنى سل الناس ، لا ينصبان زيدا

فكرت أصحيح هذا أم لا ».

لو سلطتهما عليه كما ينصب أعلم اذا سلطته عليه . وكذا ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع . تعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ، ثم تجيء بالجملة المعلق عنها فى موضع المفعول الزائد بسبب تضمينه معنى التعريف نحو : امتحنت زيدا هل هو كريم ، أى : تعرفت كرمه بامتحانه . وأبصرت زيدا هل هو فى الدار ، أى : تعرفت كونه فى الدار بابصاره .) شرح الكافية ٢/٢٨٤ ، ٢٨٥ .

وبسط ابن عصفور هذه المسألة قائلا : (والفعل المعلق ان كان من قبيل ما يتعدى الى واحد بحرف خافض كانت الجملة فى موضع مفعول بعد اسقاط حرف الجر نحو قولك : فكرت أبو من زيد ؟ ، وان كان من قبيل ما يتعدى اليه بنفسه ، كانت الجملة فى موضعه نحو قولك : عرفت أبو من زيد ؟ ، وان كان من قبيل ما يتعدى الى اثنين سدت الجملة مسدهما ، نحو قولك : علمت أبو أيهم زيد ، واذا كان الاسم مستفهما عنه فى المعنى وأعملت فيه الفعل ، فان كان متعديا الى اثنين كانت الجملة فى موضع المفعول الثانى نحو قولك : علمت زيدا أبو من هو ، وان كان متعديا الى واحد ، كانت الجملة بدلا من الاسم الذى قبلها ، نحو قولك : عرفت زيدا أبو من هو ، ويكون من قبيل بدل الشىء من الشىء ، والتقدير : عرفت شأن أبو من هو ، فحذف المضاف ، وقد قيل : ان الفعل فى جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى الى مفعولين اما بحق الأصل ، واما بتضمين وهو الصحيح عندى .) المقرب ١/١٢٩ ، ١٢١ .

وفى الباب الثالث من أبواب الجملة التى تقع مفعولا قال ابن هشام : (باب التعليق ، وذلك غير مختص بباب ظن ، بل هو جائز فى كل فعل قلبى، ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار نحو : (أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة .) (فلينظر أيها أزكى طعاما) (يسألون أيان يوم الدين) لأنه يقال : فكرت فيه ، وسألت عنه ، ونظرت فيه ، ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول فى اللفظ الى المفعول ، وهى من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف ....

والثانى : أن تكون فى موضع المفعول المسرح « أى غير المقيد » نحو : عرفت من أبوك وذلك لأنك تقول : عرفت زيدا ، وكذا « علمت من ابوك » اذا أردت علم بمعنى عرف ، ومنه قول بعضهم « أما ترى أى برق ههنا » . لأن رأى البصرية وسائر أفعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف ...) المغنى ٢/٤١٦ ، ٤١٧ .

ومنه (فلينظر أيها أزكى طعاما) (٥٢) . وفي موضع مفعوله ان تعدى الى واحد نحو : عرفت أيهم عندك ، ومنه :

« أما ترى أى برق ها هنا »

وسادة مسد مفعولين ، ان تعـــدى الى مفعولين (٥٣) نحو : علمت أزيد عندك أم عمرو ، (٥٤) ومنه قوله تعالى : (ولتعلمن أينا أشد عذابا وأبقى .) (٥٥) .

وبدل من التوسط بينه وبينها ان تعدى الى واحد بعدما أخذ مفعوله نحو : عرفت زيدا أبو من هو (٥٦) ، فالجملة

---

(٥٢) سورة الكهف من آية ١٩ ، قال أبو حيان : (« فلينظر » يجوز ان يكون من نظر العين ، ويجوز أن يكون من نظر القلب ، والجملة فى موضع نصب بـ : فلينظر معلق عنها الفعل . وأيها : استفهام مبتدأ ، وأزكى : خبره ، ويجوز أن يكون « أيها » موصولا مبنيا مفعولا لـ : « ينظر » على مذهب سيبويه ، و « أزكى » خبر مبتدأ محذوف . . .)

البحر المحيط ٦/١١١ .

(٥٣) فى ز اثنين .

(٥٤) أى : الهمزة للاستفهام ، وزيد : مبتدأ ، والظرف خبره ، وعمرو معطوف عليها ، والجملة سادة مسد المفعولين لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبلـــه .

(٥٥) طه ٧١ قال أبو حيان فى اعراب الآية : (« ولتعلمن » هنـــا معلق ، و « أينا أشد » جملة استفهامية من مبتدأ وخبر فى موضع نصب لقوله « ولتعلمن » سدت مسد المفعولين ، أو فى موضع مفعول واحد ان كان « لتعلمن » معدى تعدية عرف ، ويجوز على الوجه أن يكون « أينا » مفعولا لتعلمن وهو مبنى على رأى سيبويه ، و « أشد » خبر مبتدأ محذوف ، وأينا موصولا ، والجملة بعدها صلة ، والتقدير : ولتعلمن من هو أشد عذابا وأبقى .) البحر المحيط ٦/٢٦١ .

(٥٦) قال سيبويه : (وتقول : قد عرفت زيدا أبو من هو ، وعلمت عمرا أأبوك هو ام أبو غيرك ، فأعملت الفعل فى الاسم الأول لأنه ليس بالمدخل عليه حرف الاستفهام ، كما أنك اذا قلت : عبد الله أأبوك هو أم أبو غيرك ، و زيد ابو من هو ، فالعامل فى هذا الابتداء ثم استفهمت بعده

بدل من زيد » وهى بدل شيء من شيء ، أى : عرفت قصة زيد أبو من هو ، وقيل : بدل اشتمال .

وذهب بعضهم الى أن هذه الجملة فى موضع نصب على الحال (٥٧) .

= ومما يقوى النصب قولك : قد علمته أبو من هو ، وقد عرفتك أى رجل أنت . وتقول : قد دريت عبد الله أبو من هو ، كما قلت ذلك فى علمت ، ولم يؤخذ ذلك الا من العرب . ومن ذلك : قد ظننت زيدا أبو من هو ، وان شئت قلت : قد علمت زيد أبو من هو ، كما تقول ذاك فيما لا يتعدى الى مفعول ، وذلك قولك : اذهب فانظر زيد أبو من هو ، ولا تقول : نظرت زيدا . واذهب فسل زيد أبو من هو ، وانما المعنى : اذهب فسل عن زيد ، ولو قلت: اسأل زيدا على هذا الحد لم يجز .

ومثل ذلك : « دريت » فى أكثر كلامهم ، لأن أكثرهم يقول : ما دريت به ، مثل : ما شعرت به ....

ولابد من « هو » لأن حرف الاستفهام لا يستغنى بما قبله ، وانما يستغنى بما بعده ، فانما جئت بالفعل قبل مبتدأ قد وضع الاستفهام فى موضع المبنى على الذى يرفعه ، فأدخلته عليه كما أدخلته على قولك : قد عرفت لزيد خير منك .) الكتاب ١/٢٢٧ .

وقال الرضى : (وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو : شككت فى زيد هل هو قائم ، أى : شككت فى قيامه فهى فى محل الجر ، وتقول : عرفتك الجال أزيد في الدار أم عمرو ، فهى فى محل النصب بدل من الحال ، وكذا : عرفت زيدا أبو من هو ، الجملة فيه بدل من « زيدا » .) شرح الرضي ٢/٢٨٥ .

(٥٧) قال ابن هشام : (واختلف فى نحو : « عرفت زيدا من هو » فقيل : جملة الاستفهام حال ، ورد بأن الجمل الانشائية لا تكون حالا . وقيل: مفعول ثان على تضمين عرف معنى « علم » ، ورد بأن التضمين لا ينقاس ، وهذا التركيب مقيس ، وقيل : بدل من المنصوب ، ثم اختلف فقيل : بدل اشتمال ، وقيل : بدل كل ، والأصل : عرفت شأن زيد .

وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال : ان الفعل معلق أم لا ؟ قال جماعة من المغاربة : اذا قلت : « علمت زيدا لأبوه قائم » أو « ما أبوه قائم » فالعامل معلق عن الجملة ، وهو عامل فى محلها النصب على أنها =

وهو مذهب المبرد (*) والأول مذهب السيرافى واختاره ابن عصفور (**) ٠

=

مفعول ثان ، وخالف فى ذلك بعضهم لأن الجملة حكمها فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب ، وأن لا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق ، وذلك نحو : « علمت زيدا أبوه قائم » ٠) المغنى ٢/٤١٨ ٠

(*) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد من أعلام المدرسة البصرية (٢٢٠ هـ ـ ٢٨٥ هـ) له مؤلفات فى اللغة منها الكامل والفاضل والمذكر والمؤنث ، والمقتضب فى النحو انظر ترجمته فى طبقات الزبيدى ١٠٨ : ١٢٠، معجم الأدباء ١٩/١١١ : ١٢٢ ، أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ : ٨٠ ، نزهة الألباء ٣/٢٤١ : ٢٥٢ ٠

ذهب المبرد والأعلم وابن خروف وغيرهم الى أن الجملة فى موضع نصب على الحال ، وذهب الفارسى الى أنها فى موضع المفعول الثانى لعرفت على تضمنه معنى علمت ، واختاره أبو حيان ٠٠ همع الهوامع للسيوطى ١/١٥٦ ، وانظر حاشية الصبان على الأشمونى ٢/٣٢ ٠

(**) هو على بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، ولد سنة ٥٩٧ هـ بأشبيلية ، أخذ النحو عن أبى الحسن الدباج ، وأبى على الشلوبين ٠ وتوفى سنة ٦٦٩ هـ ، من أشهر تلاميذه أثير الدين أبو حيان الأندلسى ، من مؤلفاته الممتع فى التصريف شرح الجمل للزجاجى ، المقرب وغيرها ٠

انظر ترجمته فى فوات الوفيات ٢/١٨٥ ، البغية ٢/٢١٠ شذرات الذهب ٥/٣٣٠ ، معجم المؤلفين ٧/٢٥١ ، الأعلام ٥/١٧٩ ٠

وأما الجملة التابعة (٥٨) :

فحكمها فى الاعراب حكم المتبوع ، ان كان معرب اللفظ والمحل فلها محل من الاعراب ، والا فلا محل لها (٥٩) .

وهى أقسام : منها الوصفية ، وهى من الجمل التى لها محل من الاعراب ، وتكون فى موضع رفع ونصب وجر بحسب المنعوت (٦٠) .

مثالها فى موضع رفع : (وهذا كتاب أنزلناه) (٦١) . فـ : « أنزلناه » جملة فى موضع رفع ؛ لأنها صفة « كتاب » لأن الجمل بعد النكرة صفة كما سبق (٦٢) .

ومثالها فى موضع نصب : رأيت رجلا أبوه عالم (٦٣) ، ومثالها فى موضع جر (٦٤) : مررت برجل أبوه عالم ، ولذلك عطف (٦٥)

---

(٥٨) فى « ز » الواقعة تبعا .

(٥٩) فى « ز » ان كان معرب اللفظ أو المحل ، والا فلا محل لها .

(٦٠) فى « ز » وهى من الجمل التى لها محل من الاعراب دائما ، لأنه لا يوصف بها الا ما هو معرب ، أو له محل من الاعراب ، ويكون فى موضع ...

(٦١) الأنعام من آية ٩٢ ، ١٥٥ .

(٦٢) فى « ز » كما تقدم .

(٦٣) مثاله قوله تعالى : (واتقوا يوما ترجعون فيه .) آية ٢٨١ من سورة البقرة ، فجملة « ترجعون » فى محل نصب صفة لـ : يوم .

(٦٤) مثال ذلك قوله تعالى : (ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه) آية ٩ من سورة آل عمران . فجملة « لا ريب فيه » فى محل جر لـ : « يوم » .

(٦٥) فى « ز » عطف عليها .

بالجر فى قوله (٦٦) :

يارب بيضـــاء من العواهج
أم صبى قـــد حبا أو دارج

فعطف دارجا على موضع « قد حبا » : لأنه فى موضع جر لكونه صفة لـ : صبى ·

ومنها المعطوفة وهى بحسب المعطـــوف عليه ، ان كان مرفوعا او فى موضع رفع فهى مرفوعة ، وان كان منصوبا او فى موضع نصب فهى منصوبة ، وان كان مجرورا أو فى موضع جر فهى مجرورة · وان كان مجزوما أو فى موضع جزم فهى مجزومة · وان لم يكن لها محل من الاعراب فلا محل لها · فهذه (٦٧) خمسة أحوال ·

مثال الرفع : جاء رجل أبوه فاضل وأخوه عالم ، فـ : « أبوه فاضل » : جملة فى موضع رفع لأنها صفة « رجل » ، و « أخوه عالم » كذلك لأنها معطوفة عليها ·

ومثال النصب : « رأيت رجلا أبوه فاضل وأخوه عالم » ·
ومثال الجر : « مررت برجل أبوه فاضل وأخوه عالم » ·
ومثال الجزم : « ان جاء زيد فأنا أكرمه وأنت تحســـن

(٦٦) العوهج : التامة الخلق ، وقيل هى الحسنة اللون ، الطويلة العنق ، وقد يوصف الغزال بكل ذلك · وقيل : الفتية ، وامرأة عوهج : تامة الخلق حسنة · الدارج : المقارب بين خطاه ·

البيت رجز لا يعرف قائله ، وهو من شواهد الاشمونى ، قال الصبان: يجوز فى « أم » الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ ، والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل ، أو خبر لمبتدأ محذوف · والنصب بتقدير : أمدح ·) ٣/١٢٠ ·

والشاهد فى البيت هو قوله : (أو دارج) بالجر حيث عطف وهو اسم على محل جملة فعلية وهى (قد حبا) ·

(٦٧) فى ز وهذه ·

اليه » فقولك : « أنا أكرمه » جملة فى موضع جزم ، « وأنت تحسن اليه » معطوفة عليها ، فهى أيضا فى موضع جزم ·

ومثال المعطوفة على مالا محل له من الاعراب : « زيد قائم وعمرو ذاهب » فان قولك : « زيد قائم » جملة مستأنفة لا موضع لها ، وقولك : « عمرو ذاهب » جملة معطوفة عليها فلا موضع لها أيضا · وكل ذلك واضح لا يحتاج بسط الأمثلة ·

ومنها الجملة المؤكدة ، ولا تكون الا فى التوكيد اللفظى ، فان أكدت ما له موضع من الاعراب ، فلها موضع من الاعراب ، والا فلا ، مثال الأول (٦٨) : « زيد أبوه قائم أبوه قائم » ·

ومثال الثانى (٦٩) ·

★ أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس ★

ومنها الجملة الواقعة بدل ، فان كانت بدلا من معرب ،

---

(٦٨) أى مثال تأكيد ماله موضع من الاعراب ، فـ : زيد : مبتدأ ، وأبوه قائم : جملة اسمية فى محل رفع خبر ، وأبوه قائم » الثانية تأكيد للاولى ·

(٦٩) تمام البيت :

فأين الى أين النجـاة ببغلتى   أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

البيت لم أقف على نسبه ·

أتاك : أتى : فعل ماض والكاف مفعوله مقدم ، وفيه التفات من التكلم الى الخطاب · وأتاك الثانى : توكيد للاول ، واعرابه كاعرابه · واللاحقون: فاعل مؤخر لـ : أتاك الأول ، مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ·· ولا فاعل لـ : أتاك الثانى ، لأنه ذكر لتوكيد الأول لا ليسند الى شيء · وقيل : انه فاعل بهما معا ، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظا ومعنى نزلا منزلة الكلمة الواحدة · وقيل : انهما تنازعا قوله «اللاحقون» وليس كذلك لأنه يلزمه أن يضمر فى أحدهما ، فكان يقول اتوك اتاك اللاحقون

=

أو من مبنى (٧٠) له محل من الاعراب فلها محل والا فلا ؟ أ
ومن أمثلة الجملة الواقعة بدلا ولها محل قولك : « عرفت زيدا أبو من هو » على ما سبق بيانه ٠

وأما الجملة الواقعة جواب أداة لشرط جازمة مصدرة بالفاء أو باذا فهى فى (٧١) موضع جزم (٧٢) ٠

=

على اعمال الثانى ، وأتاك أتوك على اعمال الأول ، فعدم اضماره دليل على أنه ليس من باب التنازع ٠

واحبس : فعل أمر مبنى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض للشعر ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : أنت ٠ وجملة « احبس » الثانية مؤكدة للاولى ٠

والمعنى : فى أى مكان أنجو ، وفى أى محل يكون الخلاص ببغلتى من الأعداء ، وقد أدركنى اللاحقون منهم ، فليس لى حينئذ الا منع نفسى عن السير ، وكفها عن الفرار ٠

والشاهد فى البيت قوله : أتاك أتاك ، حيث أكد الفعل الأول بالثانى ٠ وفى قوله « احبس احبس » حيث أكد الجملة الأولى بالثانية لأن الضمير المستتر فى الفعل فى قوة الملفوظ به ٠ فالأول يسمى توكيدا لفظيا بالفعل ، والثانى يسمى توكيدا لفظيا بالجملة وهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به ٠ (شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوى ص ١٧٠ ، والبيت من شواهد الخزانة ١٥٨/٥ ، والاشمونى ٩٨/٢ ، همع الهوامع للسيواطى ١١١/٢ ٠

(٧٠) فى ز أو شىء له محل ٠

(٧١) فى ز فانها ٠

(٧٢) قال سيبويه : (واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء الا بفعل أو بالفاء ٠ فأما الجواب بالفعل فنحو قولك : ان تأتنى آتك ٠ وان تضرب أضرب ونحو ذلك ٠ وأما الجواب بالفاء فقولك ان تأتنى فأنا صاحبك ، ولا يكون الجواب فى هذا الموضع بالواو ولا ثم ٠) الكتاب ٦٤/٣ ٠

والى هذا المعنى ذهب المبرد حيث قال : (ولا تكون المجازاة الا بفعل، لأن الجزاء انما يقع بالفعل أو بالفاء ، لأن معنى الفعل فيها ٠) المقتضب ٤٨/٢٠

أما السيرافى فقد علل لاقتران جواب الشرط بالفاء بقوله : (والذى أحوج الى ادخال الفاء فى جواب الجزاء أن أصل الجواب أن يكون فعلا

=

. . . .

=

مستقلا ، لأنه شيء مضمون فعله اذا فعل الشرط ، أو وجد مجزوما ملتبسا بما قبله من الشرط ، و « ان » هي التي تربط أحدهما بالآخر ، ثم عرض في الكلام أن يجازى بالابتداء والخبر لنيابتهما عن الجواب ، « وان » لا تعمل فيهما ، ولا يقعان موقع فعل مجزوم ، فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر، وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب ، وذلك قولك : ان تزرني فعندي سعة ، و « ان تأتني فالمنزل لك » . واختاروا الفاء دون الواو وثم لأن حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلا به ، والفاء توجب ذلك لأنها في العطف بعد الذي قبله متصل به .) هامش الكتاب ٦٣/٣ .

وبعد أن ذكر الشيخ الامام أبو بكر « الجرجاني » أن الضرب الأول من جواب الشرط هو الفعل نحو : ان تذهب اذهب قال : (وانما جاء الجواب بالفاء حيث لم يقدر على الجزم ، فقيل : ان تأتني فأنت مكرم ، لأن قولك : « أنت مكرم » ، ليس مما ينجزم اذ هو جملة من الاسم ، والاسماء لا تجزم، فلما أريد أن تجعل هذه الجملة جزاء أتى بالفاء فقيل : أن تأتني فأنت مكرم، ليدل الفاء على تعلق هـــذه الجملة بالشرط من حيث ان الفاء تأتي لاتبـاع الشيء الشيء . ولا تكون في ابتداء الكلام . فاذا قلت : « ان تأتني فأنت مكرم » علم أن قولك : « أنت مكرم » جواب لقولك : « ان تأتني » اذ لو كان منقطعا لما دخله الفاء ، وقيل : ان تأتني أنت مكرم ، أو : ان تأتني وأنت مكرم ، ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على اضمار يصرفه عن الجزم . (ثم قال) : ولا يقدر في الشيء اعراب الا بعد أن يكون واقعا موقع ما يقتضي ذلك الاعراب ونائبا عنه ، فلا يقال : ان الجملة في قولك : مررت برجل ذهب أخوه » في موضع جر الا لأنها وقعت موقع المفرد المجرور نحو : مررت برجل ذاهب ، أو ذاهب أخوه ، وعلى ذا يجري الكلام .

فينبغي أن يعلم أن الفاء يدخل حيث لايقدر فيه على الجزم،فعلاًكان ما بعده أو اسما ، فالاسم نحو ما تقدم من قولك: «انتأتنيفأنتمكرم»،والفعل نحو قولك : ان تلق زيدا فاكرمه وذاك أن « اكرمه » أمر موقوف فلا يمكن جزمه اذ الساكن لا يقدر على اسكانه . ولذا اذا قلت : « ان يلق زيد عمرا فليكرمه » لأجل أن الفعل قد انجزم بلام الأمر ، فلا تقدر على جزمه بان ، اذ لا يجتمع عاملان على لفظ واحد في حال واحدة ، ولا يكون التقدير في ذا النحو حذف المبتدأ ، فلا تقل ان المعنى : ان يلق زيد عمرا فهو ليكرمه .. لأن الواقع بعد الفاء وان كان فعلا فانه بمنزلة الاسم في امتناعه من الجزم. فلا تقدر أن تجعل لان عملا في قولك : ليكرمه واكرمه ، كما لا يقدر على ذلك في قولك : « أنت مكرم » فاعرفه ، فانه موضع كثر فيـــه التخليط .) المقتصد ١١٠٠/٢ .

ومثال المصدرة بالفاء : (ومن يهن الله فما لــــه من مكرم) (٧٣) فقوله : « ما له من مكرم » جملة فى موضع جزم ؛ لأنها جواب أداة جازمة (٧٤) ٠

ومثال المصـــدرة بـ : اذا أعنى (٧٥) الفجائية : (وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطـــون ٠) (٧٦) فـ : « اذا هم يقنطون » (٧٧) جملة فى موضع جزم (٧٨)٠

---

(٧٣) الحج آية ١٨ ٠

(٧٤) فى « ز » جواب أداة شرط جازمة ٠

(٧٥) ساقطة من ز ٠

(٧٦) الروم ٣٦ ٠

(٧٧) جملة فـ : « اذا هم يقنطون » لحق فى أعلى الصفحة ٠

(٧٨) قال سيبويه : (وسألت الخليل عن قوله عز وجـــل : (وان تصبهم سيئة ٠٠٠٠ الآية) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهذا ها هنا فى موضع قنطوا ، كما كان الجواب بالفاء فى موضع الفعل ٠ قال : ونظير ذلك قوله : (سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ٠) بمنزلة أم صمتم ٠ ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنهــا لا تجىء مبتدأة كما أن الفاء لا تجىء مبتدأة ٠ وزعم الخليل أن ادخال الفاء على اذا قبيح ، ولو كان ادخال الفاء على اذا حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا ، فهذا قد استغنى عن الفاء ، كما استغنت الفاء عن غيرها ، فصارت اذا ها هنا جوابا كما صارت الفاء جوابا ٠) الكتاب ٣/٦٤ وانظر المقتضب ٢/٥٦ ، ٥٧ ٠

وقال الشيخ عبد القاهر الجرجانى فى الضرب الثالث مما يجاب به الشرط : (اذا فى نحو قوله (وان تصبهم ٠٠٠) الآية : فـ : هم مبتدأ ، و « يقنطون » : خبره ، واذا بمنزلة الفاء فى تعليقه الجملة بالشرط ٠٠٠٠ وهى دالة على التعقيب الذى يدل عليه الفاء ، فاذا قلت مررت به اذا هو عبد ، فكانك قلت مررت فبحضرتى هو عبد ، فاذا بمنزلة قولك : فبحضرتى، لأنه ظرف مكان كحضرتى ، ومتضمن لمعنى التعقيب الذى هو الفاء ، واذا كان كذلك كان قوله عز وجل (اذا هم يقنطون) بمنزلة قولك : وان تصبهم سيئة فهم يقنطون ، وجملة (اذا هم يقنطون) فى موضع جزم لوقوعه موقع يقنطون اذا قلت : وان تصبهم سيئة يقنطوا ، ومن قال : ان قوله عز وجل:

=

وانما قلت : جواب أداة (٧٩) ليشمل الحرف وغيره ، وانما قلت : جازمة احترازا من نحو : اذا وحيث وكيف(٨٠) ولما ولو ، فانها من أدوات الشرط والتعليق ولكنها لا تعمل الجزم ، فليس للجملة الواقعة جوابا لها موضع من الاعراب (٨١) ، وانما قلت : مصدرة بالفاء أو باذا احترازا من المصدرة بالفعل ؛ لأنها لا محل لها (٨٢) .

=

(اذا هم يقنطون) فى تقدير الفاء ، دخل عليه أن يقول ذلك فى الفعل المجزوم ، نحو : ان تضرب اضرب ، وذلك أن اذا بمنزلة الفاء فى تضمن معنى التعقيب والاتباع . واذا حصل منه المطلوب من الفاء كان التقدير ثانيا محالا ، لأنه بمنزلة الجمع بين فائين . كما أن الجواب اذا وجد مجزوما علم أنه تابع للشرط ، وغير منقطع عنه فلم يفتقر الى الفاء ، فلو جاز أن يقال : ان التقدير : فاذا هم يقنطون ، جاز أن يقال : ان التقدير : ان تضرب فاضرب ، بالجزم وذلك لا يجوز بوجه .)

المقتصد فى شرح الايضاح ٢/١١٠٠ - ١١٠١ .

وقال أبو حيان تعليقا على آية الروم ٣٦ : (و (اذا هم) جواب (وان تصبهم) يقوم مقام الفاء فى الجملة الاسمية الواقعية جوابا للشرط) .
انظر البحر المحيط ٧/١٧٤ .

(٧٩) فى « ز » جواب أداة شرط .

(٨٠) فى ز « كيف وحيث » .

(٨١) سبق الكلام عن جملة الجواب فى ص ٦٩ هامش ٤١ .

(٨٢) قال الرضى : (كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ ، والحال والصفة والمضاف اليه ، ولا نقول: ان الأصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم ، وأن الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد ، لأن ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما فى المواضع المذكورة) شرح الكافية ١/٣٠٧ .

وقال الدسوقى فى الجملة الخامسة من الجمل التى لها محل من الاعراب وهى الواقعة (بعد الفاء أو اذا جوابا لشرط جازم أى ومحلها الجزم ، واستظهر الدمامينى أن جملة الجواب لا محل لها سواء كان الشرط جازما أم لا ، سواء وقعت بعد الفاء أو اذا أم لا ، لأن جملة الجواب لا يحل

=

وذلك لأن المصدرة بالفعل على قسمين :

قسم ظهر فيه الجزم نحو : ان تقم أقم معك ، فظاهر أنه لا محل له من الاعراب لظهوره فى لفظه ٠

وقسم لم يظهر فيه جزمه (٨٣) لأنه مبنى فهو مقدر فى محله نحو : ان قمت قمت ، فـ : « قمت » جملة لا محل لها ، ولكن الفعل وحده مجزوم المحل (٨٤) ٠

فان قلت : ما الفرق بين الجملة المصدرة بالفاء واذا ، وبين المصدرة بالفعل الماضى ؟ ، قلت : المصدرة بالفاء أو بـ : اذا لم تصدر بما يقبل أن يكون مجزوما لالفظا ولا محلا ، وأما المصدرة بالفعل الماضى فهى قد صدرت بما يقبل الجزم محلا ، ولو كان معربا لقبلة لفظا ، فهى كالاسم المبنى، لما لم يمكن ظهور الاعراب فى لفظه حكم على محله بالاعراب ٠ ويدل على صحة ذلك أنه لو حكم على الجملة المصدرة بالفعل الماضى بأنها فى موضع جزم لزم أن يكون الفعل الذى فى أولها لا محل له ؛ لأن المحكوم على موضعه

=

محلها المفرد ؛ اذ المضارع لا بد له من فاعل كما هوقاعدة ماله محل من الاعراب) ؛

حاشية الدسوقى ٢/١٠٠ ، وانظر حاشية الأمير على المغنى ٢/٦٨ ٠

(٨٣) فى ز لم يظهر فيه جزمه

(٨٤) قال المبرد : (وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية فى الجزاء على معنى المستقبلة ؛ لأن الشرط لا يقع الا على فعل لم يقع ، فتكون مواضعها مجزومة ٠ وان لم يتبين فيها الاعراب ٠٠٠ وذلك قولك ٠ ان أتيتنى أكرمتك، وان جئتنى جئتك ٠٠) انظر المقتضب ٢/٤٩ ٠

وقال الرضى : (وان كانا ماضيين فهما مبنيان فى محل الجزم نحو : « ان ضربت ضربت ٠ ») شرح الكافية ٢/٢٦٠ ٠

وقصر ابن هشام بأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها اذا قلنا : ان قمت قمت ٠ انظر المغنى ٢/٤٠٩ ٠

بالجزم هو مجموع الجملة (٨٥) ، وحينئذ لا يصح العطف عليه بالجزم قبل ذكر فاعله لأنه لا موضع له ، وانما الموضع له مع الفاعل ، فعلى هذا يمتنع : « ان قام ويذهب زيد » أحسن اليه » على اعمال « قام » واضمار الفاعل فى « يذهب » وهذا من التنازع · وهذا التركيب غير ممتنع فدل عطف الفعل المضارع بالجزم على الماضي الواقع جواب الشرط قبل أخذ فاعله أنه مجزوم المحل ، وأن الجملة ليس لها محل من الاعراب ، والله الموفق للصواب (٨٦) ·

وقد فهم مما تقدم أن جملة الشرط ليس لها موضع مجزوم ، بل الفعل الذى صدرت به فى محل جزم لما تقرر فى جملة الجزاء · وقد جعل بعضهم الجملة الشرطية فى موضع جزم اذا لم يظهر فيها الجزم ، وذلك اذا كان فعلها ماضيا ·

ولذلك (٨٧) أطلق فى جملة الجواب ولم يقيد بأن تكون مصدرة بالفاء أو باذا ، والظاهر أن جملة الشرط والجزاء فى مثل : « ان قام زيد قام عمر » لا موضع لهما ، ولكن الفعل وحده فى موضع جزم ·

وفى كلام بعضهم أن الواقعة موضع جزم هى الواقعة غير مجزومة جوابا للشرط العامل ، أو عطفت على مجزوم ، أو على ما موضعه جزم ، فلم يذكر الشرطية ، ولكنه أطلق فى الواقعة جوابا (٨٨) ·

---

(٨٥) قال ابن هشام ما معناه : ان جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا ، المحل لذلك المجموع · وأما كل منهما فجزء الخبر ولا محل له ، فافهمه فانه بديع ·

وقال : ان جزأى الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما ··

أنظر المغنى ٢/٤٢٥ ·

(٨٦) فى ز والله أعلم بالصواب ·

(٨٧) فى ز وكذلك ·

(٨٨) سبق الكلام على الجملة الواقعة جوابا ·

والى هذا أشرت بقولى فى الأبيات :

وجواب شرط جـــازم بالفا أو
باذا وبعض قال غير مقيـــد

فهذا تمام الكلام على الجمـــل التى لهـــا موضع من الاعراب ٠

★★★

وأما الجمل التى لا موضع لها من الاعراب :

فتسع : الابتدائية ، والصلة،والاعتراضية، والتفسيرية وجواب القسم ، والواقعة بعد أدوات التحضيض ، والواقع بعد أدوات التعليق غير العاملة ، والواقعة جـوابا لها والتابعة لما لا موضع لها .

ويجمعها هذه الأبيات وهى تتمة الأبيات المتقدمة :

وأتتك تسع مالهـــا مـن موضع
صلة ومعترض(٨٩) وجملة مبتدى
وجـواب أقسام وما قــد فسرت
فى أشهر والخـلف غير مبعــدى
وبعيــد تحضــيض وبعد معلق
لا جـازم وجـواب ذلك أورد ٢ ب
وكـــذاك تابعـــة لشىء ماله
من موضع فافهمه (٩٠) غير مقند

وها أنا أذكرها مفصلة ان شاء الله تعالى .

★★★

(٨٩) فى ز «وعارضة .

(٩٠) فى ز فاحفظه .

فأما الابتدائية (٩١) :

فلا محل لها اجماعا (٩٢) وهى ثلاثة أقسام (٩٣) :

مبتدأة لفظا نحو : « زيد قائم » ، ومبتدأة نية نحو : « راكبا جاء زيد » لأن الجملة فى نية التقديم ، والحال فى نية التأخير . ومبتدأة حكما وهى الواقعة بعد أدوات الابتداء وهى : ان وأخواتها اذا كفت بـ : « ما » (٩٤) ،

---

(٩١) سماها ابن هشام المستأنفة قال : وهو أوضح ، وعلل لذلك بأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجمل المصدرة بالمبتدأ ، ولو كان لها محل . وقد مثل الدسوقى لهذه الجملة بقوله : « جاء زيد ويده على رأسه » فان جملة « يده على رأسه » ابتدائية بهذا المعنى ولها محل . المغنى ٢/٣٨٢، حاشية الدسوقى ٢/٥٣ .

(٩٢) فى ز باجماع .

(٩٣) قسم ابن هشام الجملة المستأنفة الى نوعين :

الأول : الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء « زيد قائم » ومنه الجمل المفتتح بها السور ، ومثل لها بقوله تعالى : (انا أنزلناه فى ليلة القدر) وقوله : (انا فتحنا لك .)

الثانى : الجملة المنقطعة عما قبلها ، أى : لفظا أو معنى ، فمثال المنقطعة لفظا : « مات فلان ، رحمه الله » فـ : « رحمه الله » منقطعة لفظا ؛ لانه ليس هنا حرف يوصلها بها وهى انشائية .

وأما فى المعنى فان الرحمة مرتبطة بالموت .

ومثال المعنى : قوله تعالى : « ثم يعيده » من قوله تعالى : (أولم يروا كيف يبدأ الخلق ثم يعيده) فان الاعادة منقطعة عما قبلها معنى ؛ لأن الاعادة لم تقع حتى يحملوا على الاقرار برؤيتها ، وليس انقطاعا لفظا بل متصلة فيه لان « ثم » للعطف والضم .

ومثال الجملة المنقطعة عما قبلها : جملة العامل الملغى لتأخره نحو « زيد قائم أظن » . انظر مغنى اللبيب ٢/٣٨٣ ، وحاشية الدسوقى ٢/٥٣ .

(٩٤) معنى ذلك أن الجملة الواقعة بعد « أن » وأخواتها اذا كفت بـ : « ما » تكون الجملة استئنافية .

قال أبو على الفارسى : (وقد استعملت هذه الكلمة « ما » — وهى حرف — كافة ، ومعنى الكافة ، أن تكف ما تدخل عليه عما كان يحدث قبل

واذا الفجائية (٩٥) ، وهل وبل ولكن وألا الاستفتاحية ، وأما أختها ، وما النافية غير الحجازية ، وبينا وبينما (٩٦)،

=

دخولها فيه من عمل ، وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث : الحرف والاسم والفعل فأما دخولها على الحرف للكف ، فعلى ضربين :

أحدهما : أن تدخل عليه فتمنعه العمل الذى كان له قبل دخولها وتدخل على ما كان تدخل عليه قبل الكف غير عامل فيه نحو · (انما الله اله واحد) النساء ١٧١ ، و (انما انت منـذر من يخشـاها) النـازعات ٤٥ ، وكأنما زيد أسد ····

والآخر : أن تدخل على الحرف فتكفه عن عمله ، وتدخل على ما لم تكن تدخل عليه قبل الكف عن عمله ، وذلك نحو : (انما يخشى الله من عباده العلماء) · فاطر ٢٨ · (وانما نملى لهم ليزدادوا اثما) آل عمران ١٧٨ و (كأنما يساقون الى الموت) الانفال ٦ ، ومنه (ربما يود الذين كفروا) الحجر ٢ ····) المسائل البغدادية ٢٨٦ ، ٢٨٧ ·

وفيما سبق نرى أن أبا على الفارسي جعل دخول « ما » الكافة على الحرف على ضربين ، والصواب أنهما ضرب واحد · وقد سمى بعض النحاة « ما » الكافة : المهيئة ، وذلك اذا وليها فعل ، لأنها هيأت هـذه الحروف لدخولها على الفعل كما مثل الفارسي ، وذلك لأنها قبل دخول « ما » لم تكن صالحة للدخول على الأفعال لأنها مختصـة بالأسماء · قال المرادى : والتحقيق أن المهيئة نوع من أنواع الكافة ، فكل مهيئة كافة ولا ينعكس) الجنى الدانى ص ٣٣٥ ·

(٩٥) قال المرادى فى رابع الفروق بين اذا الشرطية ، واذا الفجائية ، أن الجملة بعد « اذا » الشرطية فى موضع خفض بالاضافة ، والجملة بعـد « اذا الفجائية » لا موضع لها · · أنظر الجنى الدانى فى حروف المعانى ٣٧٣ ، ٣٧٤ ·

(٩٦) فى ز بينما وبينا ·

لم يذكر المرادى أن الجملة الواقعة بعد بينما وبينا فيها خلاف بين النحاة ، وفى قوله جزم بأن الجملة الواقعة بعدهما لا محل لها من الاعراب ·

والحقيقة أن جمهور النحاة ذهبوا الى أن الجملة الواقعة بعدهما فى محل جر بالاضافة ·

وممن ذهب المرادى مذهبهم أبو على الفارسى حيث ذكر فى البغداديات (أن « ما » الكافة اذا دخلت على الاسم تمنعه عمله ، وما كان يحدثه من الاضافة قبل دخولها عليه ، وتقع بعد الاسم جملة لا يعمل فيها الاسم ، أى

=

. . . .

=

أنها تدخل على الاسم فتمنعه اضافته الى ما كان يضاف اليه ··· نحو قول الشاعر :

بينمـــا نحـــن بالبلاكث فالقـــا ع سراعا والعيش تهـوى هويا)

ص ٢٩٢ فالفارسى يرى أن « ما » بعد دخولها على « بين » كفتها عن الاضافة ، وأصبحت الجملة مستأنفة ، أى لا محل لها من الاعراب ·

أما ابن يعيش فقال (فأما قوله ★ بينا نحن نرقبه ★ ···

والمراد بقوله « بينا نحن : بين أوقات نحن نرقبه ؛ لأنه قد أضيف الى الجملة ، وانما يضاف الى الجملة أسماء الزمان دون غيرها ، فلذلك قلنا المراد : بين أوقات نحن نرقبه ومثله قوله :

بينا تعنقـــه الكمـــاة وروغـــه يوما أتيح له جـــرئ ســـلفع

والمراد بين أوقات تعنقه الكماة) شرح المفصل ٩٩/٤ ·

فابن يعيش لم يذكر الا وجها واحدا للجملة الواقعة بعد بينا وهى أنها فى محل جر مضافا اليها ، ولم يذكر أنها لا محل لها كما ذكر المرادى·

وذكر ابن هشام أن « ما » الكافة ثلاثة أنواع ، كافة عن عمل الرفع ، وكافة عن عمل النصب ، وكافة عن عمل الجر · والاخيرة تتصل بأحرف وظروف ····

أما الظروف فأحدها بعد ···

والثانى بين كقوله :

بينمـــا نحـــن بالأراك معـــا اذ أتى راكـــب على جمـــله

وقيل : « ما » زائدة ، وبين مضافة الى الجملة ·

وقيل : زائدة وبين مضافة الى زمن محذوف مضاف الى الجملة ، أى؛ بين أوقات نحن بالاراك ، والأقوال الثلاثة تجرى فى « بين » مع الألف نحو قوله :

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس تتصف

انظر المغنى ٣١١/١ ·

وفصل السيوطى هذه المسألة فقال (« بين » اذ لحقتها الألف أو « ما » لزمت اضافتها الى الجمل سواء كانت اسمية كقوله ★ فبينا نحن نرقبه أتانا ★ وقوله ★ فبينما العسر اذ دارت ميـــاسير ★ أو فعلية وهو قليل كقوله

وحتى الابتدائية (٩٧) ، فالجملة بعدها لا موضع لها من الاعراب .

=

★ فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا ★ وتقول : بينما أنصفتني ظلمتني ، ومنع بعضهم اضافتها الى الفعلية ، وقال لا تضاف الا الى الاسمية ، وأول البيت ونحوه على اضمار « نحن » .. وزعم ابن الانباري أن « بين » حينئذ شرطية . وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها نفسها دون حذف مضاف ، وأنها في موضع جر مذهب الجمهور .

وذهب الفارسي وابن جني الى أن اضافتها الى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف الى الجملة ، لأن المضاف الى الجملة ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولأن بين تقع على أكثر من واحد لأنها وسط ، ولا بد من اثنين فما فوقها ، والتقدير : بينا أوقات زيد قائم أقبل عمرو » واختـــاره ابن الباذش .

وذهب قوم الى أن « ما » والألف كافتان ، والجملة بعدهما لا موضع لها من الاعراب ، وذهب آخرون الى أن « ما » كافة عن الخفض ، والألف للاشباع ، لأن كون الألف كافة لم يثبت ، وثبت كونها اشباعا . فالجملة بعد الألف في موضع جر بالاضافة ، وبعد « ما » لا محل لها من الاعراب، واختاره المغاربة ...) همع الهوامع ٢١١/١ .

(٩٧) قال سيبويه : (والرفع جائز - بعد حتى - كما جاز في الواو وثم ، وذلك قولك : « لقيت القوم حتى عبد الله لقيته » جعلت « عبد الله » مبتدأ ، وجعلت « لقيته » مبنيا عليه كما جاز في الابتداء ، كأنك قلت : لقيت القوم حتى زيد ملقى ، وسرحت القوم حتى زيد مسرح ، وهذا لا يكون فيه الا الرفع ، لأنك لم تذكر فعلا ، فاذا كان في الابتداء : « زيد لقيته » بمنزلة زيد منطلق ، جاز ههنا الرفع .) الكتاب ٩٧/١ . وقال في موضع آخر (واعلم أن « حتى » يرفع الفعل بعدها على وجهين : تقول : سرت حتى أدخلها ، تعني أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله بالفـــاء اذا قلت : سرت فأدخلها . فأدخلها ههنا على قولك : هو يدخل ، وهو يضرب ، اذا كنت تخبر أنه في عمله ، وأن عمله لم ينقطع .

فاذا قال : حتى أدخلها ، فكأنه يقول : سرت فاذا أنا في حال دخول ، فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء . فحتى صارت ههنا بمنزلة « اذا » وما أشبهها من حروف الابتداء ، لأنها لم تجيء على معنى الى أن ، ولا معنى كي ، فخرجت من حروف النصب .... =

. . . .

=

وأما الوجه الآخر : فانه يكون السير قد كان وما أشبهه ، ويكون الدخول وما أشبهه الآن ، فمن ذلك : لقد سرت حتى أدخلها ما أمنع ، أى: حتى أني الآن أدخلها كيفما شئت ··· ولقد مرض حتى لا يرجونه ، والرفع ههنا فى الوجهين جميعا كالرفع فى الاسم · قال الفرزدق :

فيا عجبا حتى كليب تسبني ... كأن أباها نهشل أو مجاشع

فحتى ههنا بمنزلة « اذا » وانما هى ههنا كحرف من حروف الابتداء ···· ويدلك على « حتى » أنها حرف من حروف الابتداء أنك تقول : حتى انه ليفعل ذاك ، كما تقول : فاذا انه يفعل ذلك ···) الكتاب ٣/١٧:١٩

وذهب الرمانى والهروى والرضى والمرادى وابن هشام والسيوطى وغيرهم من النحاة الى أن « حتى » حرف ابتداء واستئناف كما ذكر سيبويه، أى يستأنف الكلام بعدها ، ولا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما تعلق الفعل المنصوب ، لأن « حتى » المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها · وليس معنى أنها حرف ابتداء أى يجب أن يليها المبتدأ والخبر ، بل المعنى أنها صالحة لذلك ، يستأنف الكلام بعدها ، فيقع بعدها جملة اسمية أو جملة فعلية مصدرة بمضارع مرفوع كقراءة نافع لقوله تعالى : (وزلزلوا حتى يقول الرسول ·) البقرة ٢١٤ · فهو فى الاستئناف مثل قوله تعالى : (حتى اذا جاء أمرنا) · جاء بعد « حتى » جملة شرطية مستأنفة ·

وجمهور النحاة يذهبون الى أن الجملة بعد « حتى » لا محل لها من الاعراب خلافا للزجاج وابن درستويه كما سيأتى حيث قيل انهما يذهبان الى أن « حتى » جارة والجملة بعدها فى محل جر بها · وقد رد ابن هشام هذا الرأى معللا له بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل ، وانما تدخل على المفردات أو ما فى تأويل المفردات ، وأنهم اذا أوقعوا بعدها « ان » كسروها، فقالوا : « مرض زيد حتى انهم لا يرجونه) والقاعدة : أن حروف الجر اذا دخلت على « أن » فتحت همزتها نحو (ذلك بأن الله هو الحق) ·

وقال السيوطى نقلا عن بعض شيوخه أن ضابط « حتى » (اذا وقع بعدها اسم مفرد ومجرور أو مضارع منصوب فحرف جر ، واسم مرفوع أو منصوب ، فحرف عطف أو جملة فحرف ابتداء ، وقد تقدم فى بابا الحال أنه لا محل لهذه الجملة على الأصح) ··

انظر معانى الحروف للرمانى تحقيق د· عبد الفتاح شلبى ص ١٢٠ ·

=

وذهب الزجاج (*) وابن درستويه (**) الى أن الجملة بعد « حتى) فى موضع جر بحتى (٩٨) ٠ وذلك خـــلاف الجمهور ، ومثال الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية قول

=

والأزهية للهروى ص ٢٢٥ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٤٣ والجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ١/١٢٨: ١٣١ ، همع الهوامع للسيوطى ٢/٢٤ ٠

(*) أبو اسحاق ابراهيم بن السرى بن سهل (٣١١ هـ) صاحب المبرد، مصنف معاني القرآن واعرابه ، وشرح أبيات سيبويه ، من العلماء المنتمين الى المدرسة البصرية يضعه بعض المترجمين والكتاب مع نحاة البصرة : الزبيدى ، والدكتور شوقي ضيف ، ويضعه البعض مع نحاة بغداد مثل الدكتور عبد العال سالم ، والشيخ محمد الطنطاوى ٠

فهو بصرى دراسة وآراء،وبغدادىنشأة ودراسة أنظر ترجمتهفي نزهة الألباء ٢٤٤ ، العبر ٢/١٤٨ ، طبقات الزبيدى ص١١١ ، انباه الرواة١/١٥٩

(**) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفسوى ، نشأبفسا من بلاد فارس ، وأقام ببغداد تلقى علومه عن ابن قتيبة والمبرد وثعلب وغيرهم٠ صنف فى النحو الارشاد ، وأسرار النحو ، والرد على ثعلب فى اختلاف النحويين ، أخبار النحوين ، توفي ببغداد ٣٤٧ هـ ٠ انظر ترجمته طبقات الزبيدى ١١٦ ٠

(٩٨) تابع السيوطى ابن هشام والمرادى فى قولهما بأن الزجاج وابن درستويه ذهبا الى أن الجملة بعد « حتى » فى موضع جر بحتى ، وبالرجوع الى قول الزجاج نراه يقول تعليقـــا على آية البقرة ٢١٤ قوله تعـــالى : (وزلزلوا حتى يقول الرسول) بالرفع على قراءة نافع : (ورفع ما بعد « حتى » على وجهين ، فأحد الوجهين هو وجه الرفع فى الآية ، والمعنى : سرت حتى أدخلها ، وقد مضى السير والدخول ، كأنه بمنزلة قولك : سرت فأدخلها ، بمنزلة سرت فدخلتها ،وصارت « حتى » ههنا مما لا يعمل فى الفعل شيئا لأنها تلى الجمل تقول : « سرت حتى أنى داخل وقول الشاعر :

★ فياعجبا حتى كليب تسبنى ★

فعملها فى الجمل فى معناها لا فى لفظها ، والتأويل : سرت حتى دخولها ٠ وعلى هذا وجه الآية ٠ ويجوز أن يكون السير قد مضى والدخول واقع الآن ، وقد انقطع السير ، تقول : سرت حتى أدخلها الآن ما أمنع ٠ فهذه جملة باب حتى) معانى القرآن للزجاج ١/٢٧٨ ٠

الشاعر (٩٩) :

فمازالت القتـــلى تمج دماءها
بدجـــلة حتى ماء دجلة أشـــكل

ومن ذلك قوله تعالى : (حتى عفوا وقالوا) (١٠٠) .
ونحو ذلك .

=

فربما فهم من تأويل الزجاج وقوله (سرت حتى دخولها) أنه يعنى الجر . وأرى أنه يعنى المعنى لا اللفظ كما نص هو على ذلك بقوله (فعملها فى الجمل فى معناها لا فى اللفظ) وفسر ذلك أى : سرت حتى دخولها ، أى فى حال الدخول ،وهو مسبوق فىذلكبقولسيبويه السابق ذكره لامخالف له.

(٩٩) البيت لجرير ، انظر ديوان جرير ص ١٤٣ . وهو من شواهد المغنى الشاهد رقم ١٩٥ ، وشواهد المرادى أيضا فى الجنى الدانى ص ٥٥٢ وشـــواهد همع الهوامع وشـــواهد السيوطى ٢/٢٤ ، الخـــزانة ٩/٤٧٩ الشاهد ٧٨٣ .

والشاهد فى البيت قوله « حتى ماء دجلة أشكل » حيث وقع بعدها جملة مستأنفة ، لا محل لها من الاعراب على مذهب جمهور النحاة .

وروى البيت ★ تمج دماؤهم ★ ، وفى رواية الديوان ★ تمور دماؤها .

(١٠٠) الآية من سورة الأعراف ٩٥ .

قال المرادى فى الجنى الدانى : (وزاد ابن مالك فى اقسام مجرورها « يعنى مجرور حتى » أن يكون مصدرا مؤولا من « أن » وفعل ماض نحو (آية الأعراف ٩٥) . قال الشيخ أبو حيان : ووهم فى هذا لأن « حتى » مهنا ابتدائية ، و « أن » غير مضمرة بعدها .) ص ٥٤٣ .

وقال ابن هشام تعليقا على قول ابن مالك السابق ذكره : (ولا أعرف له فى ذلك سلفا ، وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة . وكذا قال ابن مالك فى « حتى » الداخلة على « اذا» فى قـــوله تعالى : (حتى اذا فشـــلتم وتنازعتم .) انها الجارة ، وأن « اذا » فى موضع جر بها ... وهذه المقالبة سبقه اليها الاخفش وغيره ، والجمهور على خلافها ، وأنها حـــرف ابتداء . وأن « اذا » فى موضع نصب بشرطها أو جوابها ، والجـــواب محذوف أى « امتحنتم أو انقسمتم » ...) .
المغنى ١/١٢٩ .

وأما الجملة الواقعة صلة :

فلا محل لها أيضا اتفاقا (١٠١) وهى قسمان (١٠٢) : صلة موصول اسمى ، وصلة موصول حرفى .

فالأول نحو : جاء الذى أبوه عالم .

والثانى نحو : يعجبنى أن يذهب زيد . فان موضع

---

(١٠١) فى « ز » فهى أيضا لا محل لها باتفاق .

قال الرضى : (واعلم أن حق الاعراب أن يدور على الموصول ؛ لأنه هو المقصود بالكلام ، وانما جىء بالصلة لتوضيحه ، والدليل ظهور الاعراب فى « أى » الموصول نحو : « جاءنى أيهم ضربته » « ورأيت أيهم ضربته » ، و « مررت بأيهم ضربته » وكذا فى « اللذان واللتان » فيمن قال باعرابهما ..

وأما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه أنها صفة الموصول لتبيينها له كما فى الجمل الواقعة صفة للنكرات ، وليس بشىء لأن الموصولات معارف إتفاقا منهم ، والجمل لا تقع صفات للمعارف ...

والجمهور على أنه لا محل للصلة من الاعراب ، اذا لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه . ولا يقدر للجملة اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها ، وذلك فى الأربعة مواضع المذكورة فقط ، وذلك لأن الاعراب للاسم فى الأصل ، أو للاسم والفعل على قول ، وكل واحد منهما مفرد ، والصلة جملة لا غير ..) شرح الكافية ٢/٣٩ .

(١٠٢) قال ابن هشام فى الجملة السادسة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب (الواقعة صلة لاسم أو حرف ، فالأول نحو : « جاء الذى قام أبوه » فالذى فى موضع رفع ، والصلة لا محل لها . وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا : ان الموصول وصلته فى موضع كذا ، محتجا بأنهما ككلمة واحدة ، والحق ما قدمت لك ، بدليل ظهور الاعراب فى نفس الموصول فى نحو : « ليقم أيهم فى الدار » ... وفى التنزيل (ربنا أرنا اللذين أضلانا) وقرىء (أيهم أشد) بالنصب ، وروى :

اذا ما لقيت بنى مالك   فسلم على أيهم أفضل

بالخفض ...) المغنى ٢/٤٠٩ .

صلتها (١٠٣) . فى موضع رفع ، لأنها مؤولة بمصدر وهو فاعل « يعجبنى » ، و « يذهب زيد » لا محل لها ؛ لأنها صلة موصول حرفى (١٠٤) ، وكذلك الجملة الواقعة صلة لـ : ما المصدرية (١٠٥) وغيرها من الحروف المصدرية ،

---

(١٠٣) فى ز فان مع صلتها فى موضع رفع .

(١٠٤) الموصول الحرفى لا محل له ، وكذا صلته ، وأما مجموعهما فله محل وهو المصدر المنسبك منهما ، ولا يقال الموصول الحرفى فى موضع كذا ، لأن الموصول الحرفى لا أعراب له لالفظا ولا محلا .

(١٠٥) ذهب سيبويه الى أن « ما » المصدرية حرف خلافا لبعض النحاة كما سيأتى ، قال : (من الحروف مالا يدخل الا على الأفعال التى فى موضع الأسماء المبتدأة ، وتكون الأفعال أولى من الاسماء حتى لا يكون بعدها مذكور يليها الا الأفعال ... ومن ذلك أيضا : « ائتنى بعدما تفرغ » فـ : « ما وتفرغ » بمنزلة الفراغ ، و « تفرغ » صلة ، وهى مبتدأة ، وهى بمنزلتها فى « الذى » اذا قلت : بعد الذى تفرغ ، فتفرغ فى موضع مبتدأ ؛ لأن « الذى » لا يعمل فى شىء ، والأسماء بعده مبتدأة .) الكتاب ٣/١٠، ١١

يعنى سيبويه بذلك أن الجملة بعد الموصول الحرفى أو الموصول الاسمى ابتدائية لا محل لها صلة الموصول .

وقال الرضى : (أما « ما » فتوصل بالفعل المتصرف اذ الذى لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل مع الحرف به ، ولا توصل بالأمر لأنه ينبغى أن يفيد المصدر المؤول به « أن » مع الفعل ما أفاد « أن » مع ذلك الفعل ، والا فليسا مؤولين به ، الا ترى أن معنى « بما رحبت » وبرحبها شىء واحد ، وكذا معنى : « علمت أنك قائم » و « علمت قيامك » شىء واحد ، والمصدر المؤول به « أن » مع الأمر لا يفيد معنى الأمر ...

وصلتها « يعنى صلة ما المصدرية » فى الغالب فعل ماضى اللفظ مثبت ... أو منفى بلم نحو تهذدينى ما لم تلقنى ، ومعناها الاستقبال ... ويقل كونها فعلا مضارعا ، وصلة « ما » المصدرية لا تكون عند سيبويه الا فعلية ، وجوز غيره أن تكون اسمية ، وهو الحق ، وان كان ذلك قليلا كما فى نهج البلاغة :

★ بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية ★ ...) شرح الكافية ٢/٣٨٦

وقال المرادى فى الجنى الدانى أن « ما » المصدرية غير الوقتية « أى غير الظرفية » (هى التى تقدر مع صلتها بمصدر ، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها ، نحو : « يعجبنى ما صنعت ، أى صنعك ، ومن ذلك قوله تعالى :

ومن ذلك : الجملة الواقعة بعـــد لام « كى » (١٠٦) ؛ لأنها صلة « أن » المقدرة الناصبة ، فلا محل لها ، لكن « أن » مع صلتها فى موضع جر بلام كى .

(وضاقت عليكم الأرض بما رحبت) التوبة ٢٥ ، وقول الشاعر :

يسر المـــرء ما ذهب الليـــالى   وكـــان ذهابهن له ذهـــابا

وزعم السهيلى أن شرط كون « ما » مصدرية صلاحية وقوع « ما » الموصولة موقعها . وأن الفعل بعدها لا يكون خاصا . فلا يجوز « أريد ما تخرج » أى خروجك ، وهو مردود بالآية والبيت السابقين ....

ومذهب سيبويه والجمهور أن « ما » المصدرية حرف ، فلا يعود عليها ضمير من صلتها . وذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين الى أنها اسم ، فتفتقر الى ضمير فاذا قلت : « يعجبنى ما صنعت » ، فتقديره عند سيبويه : يعجبنى صنعك ، وعند الأخفش : الصنع الذى صنعته ، ورد عليه بقول الشاعر :

★ بما لستما أهل الخيانة والغدر ★

اذ لا يسوغ تقديره هنـا .) الجنى الدانى ٣٣١ ، ٣٣٢ وانظـر المغنى ٣٠٥/١ .

(١٠٦) قال سيبويه فى باب اعراب الأفعال المضارعة للاسـماء : (اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل فى الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التى تنصبها لا تعمل فى الأفعال ، وهى : « أن » ، وذلك قولك : أريد أن تفعل ، و « كي » وذلك : جئتك لكى تفعل ، « ولن » .. (وأما من أدخل عليها اللام يعنى « لكى » .. فانها عنده بمنزلة « أن » وتدخل عليها اللام كما تدخل على « أن » .

ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام .) الكتاب ٣/٥ ، ٦ .

وقال أبو على الفارسى : (كى حرف يكون على وجهين : يكون ناصبا للفعل بنفسه كما تنصبه « أن » ، ويكون الفعل منتصبا بعـده باضمـار « أن » . فأما الموضـع الذى ينتصـب الفعل فيه بنفسـه لا باضمار حرف فهو أن يكون فى لغة من يدخل عليها لام الجر ، فيقول : جئتك لكى تفعل فـ « كى » بعد اللام لا يخلو من أن يكون ناصبا للفعل بنفســه أو باضمار حرف . فلا يجوز أن يكون باضمار حرف ؛ لأن الحرف انما يضمر بعدها اذا كانت داخلة على الاسم كلام الجر ...) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ١٩٥

وفصل الرضى مسألة « كى » قائلا : (اعلم أن مذهب الأخفش أن « كى » فى جميع استعمالاتها حرف جر ، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير « أن » ، وقد تظهر كما حكى الكوفيون ....

=

وأما الاعتراضية (١٠٧) :

فقال ابن مالك : هي المفيدة تقوية بين جزأى صلة نحو

= وعند الخليل أن الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه ، وهو أنه لا ناصب سوى « أن » ومذهب الكوفيين أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة لا غير بمعنى « أن » ، وليس فيها معنى التعليل ، بل هو مستفاد من وجارة مضمرا بعدها « أن » . فاذا تقدمها اللام نحو (لكيلا تأسوا) فهي ناصبة لا غير بمعنى « أن » ، وليس فيها معنى التعليل ، بل هو مستفاد من باللام لفظا أو تقديرا . فاذا قلت : « جئت لكى تكرمنى » ، فـ « كى » هنا وهكذا في كينه .) انظر شرح الكافية ٢/٢٣٩ .

ذكر المرادى في الجنى الدانى رأيا مخالفا لما ذكره هنا فقال في الثانى من أقسام « كى » : (أن تكون حرفا مصدريا بمعنى « أن » ويلزم اقترانها باللام لفظا أو تقديرا . فاذا قلت : « جئت لكى تكرمنى » ، فـ « كى » هنا ناصبة للفعل بنفسها ؛ لأن دخول اللام عليها يعين ان تكون مصدرية ناصبة بنفسها ، واذا قلت : « جئت كى تكرمنى » احتملت أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها وأن « أن » بعدها مقدرة ، وهي ناصبة .) ص ٢٦٣ .

فالمرادى ذهب في الجنى الدانى الى أن « كى » لكى تكون حرفا مصدريا تلزمها اللام لفظا أو تقديرا ، وحينئذ تكون ناصبة بنفسها لا بأن مضمرة كما قال في « الجمل » وحينئذ تكون جملة تكرمنى » في قولك « جئت لكى تكرمنى » لا محل لها من الاعراب ، أما « كى تكرمنى » فهي في محل جر باللام ، أي أن المصدر المؤول مجرور باللام .

(١٠٧) عرفها ابن هشام بقوله : (هي المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا .) المغنى ٢/٣٨٦ .

وعرف الزركشى الاعتراض بقوله : (هو أن يؤتى في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى بشيء يتم الغرض الأصلى بدونه ، ولا يفوت بفواته ، فيكون فاصلا بين الكلام والكلامين لنكتة .

وقيل : هو ارادة وصف شيئين : الأول منهما قصدا ، والثانى بطريق الانجرار ، وله تعلق بالأول بضرب من التأكيد .

وعند النحاة : جملة صغرى تتخلل جملة كبرى ، على جهة التأكيد .

وقال الشيخ عز الدين في أماليه : (الجملة المعترضة تارة تكون مؤكدة ، وتارة تكون مشددة ، لأنها اما الا تدل على معنى زائد على ما دل عليه الكلام ، بل دلت عليه فقط فهي مؤكدة ، واما أن تدل عليه وعلى معنى زائد فهي مشددة انتهى .) البرهان في علوم القرآن للزركشى ٣/٥٦ وانظر همع الهوامع ١/٢٤٧ .

« جاء الذى جوده ـ والكرم زين ـ مبذول » (١٠٨) .
أو اسناد كقوله (١٠٩) :

وقد أدركتنى ـ والحوادث جمة ـ
أسنة قوم لاضعاف ولا عزل

أو مجازاة قال تعالى : (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار) (١١٠) .

---

(١٠٨) الشاهد فى المثال أن جملة (والكرم زين) اعتراضية بين جزأى الصلة ، وهى قوله (جوده) و (مبذول) وقد يكون الاعتراض بين الموصول وصلته واستشهد لذلك ابن هشام والسيوطى وغيرهم بقول جرير :

ذاك الذى ـ وأبيك ـ يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل

حيث فصل بين الاسم الموصول « الذى » وبين صلته (يعرف مالكا بقوله : (وأبيك) .

(١٠٩) البيت من شواهد المغنى قال السيوطى فى شرح شواهد المغنى : (قال ابن الأعرابى فى نوادره : هذا من أبيات لرجل من بنى دارم أسرته بنى عجل ، فلما أنشدهم اياها أطلقوه) انظر السيوطى ص ٢٧٣ . والشاهد فى البيت هو الاعتراض بين الفعل وهو قوله (أدركتنى) وفاعله (أسنة) بجملة (والحوادث جمة) .

ولم يمثل المرادى فى الاعتراض بين جزأى الاسناد الا الفعل وفاعله كالبيت السابق ، أما ابن هشام فقد مثل للاعتراض بين المبتدأ والخبر ، وما أصله المبتدأ والخبر ، انظر المغنى ٢/٣٨٧ ، ٣٨٨ .

(١١٠) من الآية ٢٤ من سورة البقرة . قال الزمخشرى : (فان قلت « ولن تفعلوا » ما محلها ؟ ، (قلت) : لا محل لها لأنها جملة اعتراضية فان قلت : ما حقيقة « لن » فى باب النفى ، (قلت) : لا ولن أختان فى نفى المستقبل ، الا أن فى « لن » توكيدا وتشديدا ، تقول لصاحبك : لا أقيم غدا ، فان أنكر عليك قلت : لن أقيم غدا ، كما تفعل فى أنا مقيم ، وانى مقيم .) الكشاف ١/٥٠ .

ولدلالة « لن » على الاستقبال قال سيبويه : (ولن أضرب نفى لقوله : سأضرب ، كما أن : لا تضرب نفى لقوله : أضرب ، ولم أضرب نفى لـ : ضربت .) الكتاب ١/١٣٦ .

=

ونحو ذلك (١١١) ، كوقوعها بين نعت ومنعوت كقوله تعالى : (وانه لقسم لو تعلمون عظيم) (١١٢) ٠

وقال غيره (١١٣) ٠ جملة الاعتراض هى المناسبة للمقصود بحيث تكون كالتوكيد له ، أو التنبيه على حال من

=

وقال أبو حيان : (قوله (ولن تفعلوا) جملة اعتراضية فلا موضع لها ، وفيها من تأكيد المعنى مالا يخفى ، لأنه لما قال : (فان لم تفعلوا) وكان معناه نفى فى المستقبل مخرجا ذلك مخرج الممكن ، أخبر أن ذلك لا يقع وهو اخبار صدق ، فكان فى ذلك تأكيد لا يعارضونه ، واقتران الفعل بلن مميز لجملة الاعتراض عن جملة الحال لأن جملة الحال لا تدخل عليها لن ...) وبعد أن ذكر أبو حيان قول الزمخشرى وسيبويه السابق ذكرهما قال : (والأقرب من هذه الأقوال قول الزمخشرى أولا لأن « لن » فيها توكيد وتشديد لأنها تنفى ما هو مستقبل الأداة بخلاف « لا » فانها تنفى المراد به الاستقبال مما لا أداة فيه تخلصه له ، ولأن « لا » قد ينفى بها الحال قليلا ٠ فـ « لن » أخص بالاستقبال وأخص بالمضارع ٠ ولأن « ولن تفعلوا » أخصر من (ولا تفعلون) فلهذا كله ترجح النفى بـ « لن » على النفى بـ : لا) ٠ البحر المحيط ١/١٠٧ ٠

(١١١) لم يمثل المرادى لجميع المواضع التى تقع فيها الجملة الاعتراضية كما مثل لها ابن هشام ٠ انظر المغنى ٢/٢٨٧ : ٢٩٥ ٠

(١١٢) من آية ٧٦ من سورة الواقعة والشاهد فى الآية الاعتراض بقوله (لو تعلمون) بين الموصوف (لقسم) وصفته (عظيم) ٠

(١١٣) يريد بغيره أى : غير ابن مالك وسبق أن ذكرنا أن أبا حيان قال : ان جملة الاعتراض فيها من تأكيد المعنى مالا يخفى ٠ وقال السيوطى : (هى التى تفيد تأكيدا وتسديدا للكلام الذى اعترضت بين أجزائه ، وشرطها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حال من أحوالها وألا تكون معمولة لشىء من أجزاء الجملة المقصودة ، وألا يكون الفصل بها بين الأجزاء المنفصلة بذاتها ، بخلاف المضاف والمضاف اليه لأن الثانى كالتنوين منه على أنه قد سمع بينهما نحو : لا أخا فاعلم لزيد انتهى ٠) همع الهوامع ١/٢٤٧ ٠

أحواله ، وجملة الاعتراض تشبه الجملة الحالية (١١٤) ، ويميزها عن الحالية (١١٥) امتناع قيام مفـــرد مقامها ، ولذلك كانت لا محل لها ، وجواز اقترانها بالفاء ولن وحرف التنفيس ، وكونها طلبية كقوله (١١٦) :

ان ســـليمى ـ والله يكلـــؤها
ضـــنت بشيء ما كـان يرزؤهـا

(١١٤) لأن جملة الحال تبين هيئة صاحبه ، والجملة الاعتراضـــية تنبه على حال من أحوال المقصود ، فمن هنا كان التشابه بينهما .

(١١٥) وتتميز المعترضة من الحالية بأمور :

أ ـ أن الجملة الاعتراضية لا محل لها من الاعراب ، أما الحاليـــة فمحلها النصب .

ب ـ الاعتراضية لا يقوم المفرد مقامها كسائر الجمل التى لا محل لها بخلاف الحالية .

جـ ـ جواز إقتران الاعتراضية بالفاء نحو قول الشاعر :

واعلم ـ فعلم المرء ينفعه ـ   أن ســـوف يأتى كل ما قدرا

د ـ جواز اقترانها بلن كآية البقرة السابق ذكرها (ولن تفعلوا) .

هـ ـ جواز اقترانها بحرف التنفيس نحو قول زهير :

وما أدرى ـ وسوف اخال أدرى ـ   أقوم آل حصـــن أم نســـــاء

و ـ الجملة الاعتراضية تكون غير خبرية كما مثل .

(١١٦) البيت من شواهد المغنى رقم (٦٢٦) وهو مطلع قصـــيدة لابراهيم بن هرمة ، قيل له : ان قريشا لا تهمز ، فقال : لأقولن قصـــيدة أهمزها كلها بلسان قريش ، وأنشد القصيدة التى مطلعها هذا البيت .
« وسليمى » تصغير سلمى ، و « يكلؤها » : يحرسها ، ويحفظها ، ضنت : بخلت ، ويرزؤها : ينقصها .

والمعنى : أنها تصله مرة وتقطعه أخرى

والشاهد فى البيت : هو الاعتراض بجملة طلبية دعائية ، وهى (والله يكلؤها) بين جزأى اسناد وهما ما أصلهما المبتدأ والخبر ، أى : اسم « أن » وهو (سليمى) وخبرها وهو الجملة الفعلية (ضنت) .

وأما التفسيرية :

فهي الكاشفة لحقيقة ما تلته (١١٧) مما يفتقر الى ذلك ، وتفسر الجملة كثيرا ، وقد تفسر المفرد كقوله تعالى : (كمثل آدم خلقه من تراب) (١١٨) ،وقوله : (هـــل أدلكم على تجارة) ٠ ثم قال : (تؤمنون بالله ورسوله) (١١٩) ٠

---

(١١٧) أطلق المرادى ضابط الجملة التفسيرية بأنها الكاشفة لحقيقة ما تليه ، دون تقييد ٠ لذا قال بعد ذلك : والمشهور أنه لا موضع للجملة المفسرة من الاعراب ٠ ولو قيد المرادى هذا الضابط لفرق بين ما يقال عنه لا محل له من الاعراب ، وبين ما يمكن أن يكون له محل من الاعراب ٠

ونرى سيبويه قيد هذا الضابط فقال فى باب ما تكون « أن » فيه بمنزلة « أى » ويعنى بها أى التفسيرية : (٠٠٠ لأن أى انما تجئ بعد كلام مستغن ولا تكون فى موضع المبنى على المبتدأ ٠) الكتاب ١٦٣/٣ ومعنى ذلك أن « أى » التفسيرية أو الجملة التفسيرية تكون فضلة ٠ ونص ابن هشام على ذلك بقوله : (التفسيرية : هى الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه) ثم قال : (وقولى فى الضابط : « الفضلة » احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن ، فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ، ولها موضع بالاجماع ؛ لأنها خبر فى الحال أو فى الأصل ، وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال فى نحو : « زيدا ضربته » فقد قيل : انها تكون ذات محل ٠ وهذا القيد أهملوه ولابد منه) انظر المغنى ٣٩٩/٢ ، ٤٠٢/٢ ٠

(١١٨) من آية ٥٩ من سورة آل عمران ، وتمامها : (ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) ٠

قال الزمخشرى : (وقوله (خلقه من تراب) جملة مفسرة لما له شبه عيسى بآدم ، أى خلق آدم من تراب ، ولم يكن ثمة أب ولا أم ، فكذلك حال عيسى ٠٠٠) الكشاف ١٩٢/١ ٠٠٠

وقال أبو حيان : (وهذه الجملة تفسيرية لمثل آدم ، فلا موضع لها من الاعراب ، وقيل : هى فى موضع الحال ، وقدر مع خلقه مقدرة ، والعامل فيها معنى التشبيه ٠ قال ابن عطية : ولا يجوز أن يكون « خلقه » صفة لآدم ولا حالا منه ، قال الزجاج : اذ الماضى لا يكون حالا أنت فيها ، بل هو كلام مقطوع منه مضمنة تفسير المثل ٠٠ انتهى كلامه ٠٠٠) انظر البحر المحيط ٤٧٨/٢ ٠

(١١٩) الآية ١٠ ، ١١ من سورة الصف ، وتمامها : (يا أيها الذين

والمشهور أن لا محـــل (١٢٠) للجمــلة المفسرة من الاعراب ٠

وقال الأستاذ أبو علي (*) : ـ رحمه الله تعالى ـ التحقيق أنها على حسب ما يفسره (١٢١) ، فان كان له محـــل من الاعراب ، كان لها موضع من الاعراب (١٢٢) ، والا فلا ، فمثل : « زيدا ضربته »لا موضع له من الاعراب (١٢٣) ٠

آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ٠ تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله) ٠ قال الزمخشري : (و (تؤمنون) استئناف ، كأنهم قالوا : كيف نعمل فقال : تؤمنون ، وهو خبر في معنى الأمر ولهذا أجيب بقوله : (يغفر لكم) وتدل عليه قراءة ابن مسعود (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا ٠) (فان قلت) لم جيء به على لفظ الخبر ؟ قلت : للايذان بوجوب الامتثال ، وكأنه امتثل فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين (فان قلت) هل لقول القراء أنه جواب (هل أدلكم) وجه ؟ (قلت) : وجهه أنه متعلق الدلالة ، وهو التجارة ، والتجارة مفسرة بالايمان والجهاد فكأنه قيل : هل تتجرون بالايمان والجهاد يغفر لكم ٠٠٠) انظر الكشاف ٤/٩٤ ، البحر المحيط ٨/٢٦٣ ٠

(١٢٠) في ز والمشهورة أنه لا موضع ٠

(*) هو أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلوبين ، ولد بأشبيلية ، وأخذ عن السهيلي والجزولي وغيرهما ، من مصنفاته النحوية : التوطئة والتعليق على كتاب سيبويه ، توفي بأشبيلية سنة ٦٤٥ هـ ، انظر ترجمته في : انباه الرواة ٢/٣٣٢ ٠

(١٢١) في ز ما يفسر ٠

(١٢٢) خالف أبو علي الشلوبين جمهور النحاة حيث ذهب الى أن الجملة التفسيرية على حسب ما تفسره ، فان فسرت ماله محل ، كان لها محل من الاعراب ، والا فلا محل لها ٠

(١٢٣) مثل أبو علي لما لا محل لها بـ : « زيدا ضربته » فجمـلة « ضربته » ، لا محل لها لأنها فسرت جملة ابتدائية ، والتقدير : ضربت زيدا ضربته ، ذكر ابن هشام : قول الشلوبين ثم رده قائلا : (وقـد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير) ٠انظر المغنى ٢/٤٠٣ فقد اعترض ابن هشام على

ومثل : (انا كل شيء خلقناه بقدر) (١٢٤) · له موضع من الاعراب ؛ لأن المفسر في موضع خبر « ان » ، فالمفسر في موضع رفع ، ويدل على ذلك مسألة « أبي علي » رحمه الله تعالى (١٢٥) وهي : « زيد الخبز أكله » فـ : « أكله » مفسر

أبي علي الشلوبين حيث جعل جملة الاشتغال من الجمل المفسرة · وابن هشام قد ناقض قوله السابق بان جملة الاشتغال ليست من الجمل المفسرة حيث قال في باب الاشتغال في شرح قطر الندى : (يجوز في الاسم المتقدم أن يرفع بالابتداء ، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية ، وأن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور ، فلا موضع للجملة حينئذ لأنها مفسرة) · ص ١٩٣ وكرر هذا المذهب ايضا في شرح شذور الذهب ص ٤٢٦ ·

(١٢٤) من الآية ٤٩ من سورة القمر ، والآية استشهد بها الشلوبين على أن الجملة المفسرة قد تكون لها محل من الاعراب · وذلك لأن ما تفسره له محل من الاعراب فهو في موضع رفع خبر « ان » ·

والآية من شواهد سيبويه قال : (وأما قوله عز وجل : (انا كل شيء خلقناه بقدر) فانما جاء على « زيدا ضربته » ، وهو عربي كثير) الكتاب ١٤٨/١ والشاهد في الآية أن كلمة « كل » جاءت مفعولا به لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : انا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر ·

وقال الزمخشري : (« كل شيء » منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر) · الكشاف ٤٨/٤ ·

وقد ذهب السيوطي مذهب أبي علي في جعل الجملة التفسيرية على حسب ما تفسره ، فقال (والقول بأن المفسرة لا محل لها هو المشهور ، وقال الشلوبين انه ليس على ظاهره ، والتحقيق : أنها على حسب ما كانت تفسيرا له ، فان كان المفسر له موضع فكذلك هي ، والا فلا · ومما له موضع قوله : (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم) فقوله (لهم مغفرة) في موضع نصب لأنه تفسير للموعود به ، ولو صرح بالموعود به لكان منصوبا · وكذلك (آية القمر ٤٩)فـ (خلقناه) فسر عاملا في (كل شيء) وله موضع كما للمفسر لأنه خبر لأن ، وهو الذي قاله الشلوبين ، وهو المختار عندي ، وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلا ·) همع الهوامع ٢٤٨/١ ·

(١٢٥) هو أبو علي الشلوبين أيضا ، ومسألته أن : (الخبز) مفعول

للعامل فى الخبز ، وله موضع لكونه خبرا عن زيد ، فكذلك مفسره ، وبين ذلك ظهور الرفع فى المفسر (١٢٦) .

وكذلك مسألة « الكتـــاب » (١٢٧) : « ان زيدا تكرمه يكرمك » ، فتكرمه تفسير للعامل فى « زيد » ، وقـــد ظهر الجزم .

=

به لفعل محذوف يفسره المذكور . تقديره : زيد أكل الخبز أكله . فـ : زيد مبتدأ ، وجملة (أكل الخبز) فى محل رفع خبر المبتدأ ، فمذهب أبى على ان الجملة التفسيرية وهى (أكله) لها أيضا محل من الاعراب ؛ لأن ما تفسره له محل من الاعراب .

(١٢٦) ومعنى قوله (وبين ذلك ظهور الرفع فى المفسر) أى اذا قلنا (أكله) لأن معنى كون الجملة في محل كذا ، أنها لو حل المفرد محلها لكان معربا .

وقد ذكر ابن هشام فى المغنى رأى أبى على الشلوبين ومسألته السابق ذكرها ، وذكر بعدها شاهدا استدل به أبو على لم يذكره المرادى فى كتابه هذا قال :

فمن نحن نؤمنـــه يبت وهو آمن   ومن لا نجـــره يمس منا مفـزعا

فظهر الجزم ، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة ، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان . وقد اختلف فى المبدل منه ...) المغنى ٢/٤٠٢ .

وقد رد أبو على الفارسى على أبى على الشـــلوبين فى البغداديات سنذكره فيما بعد .

(١٢٧) ربما يعنى بالكتاب هنا : كتاب سيبويه ، أما المثال الذى ذكره فلم أجده فى الكتاب . وانما قال سيبويه : (وتقول « ان زيدا تره تضرب » تنصب زيدا ، لأن الفعل أن يلى « ان » أولى ، كما كان ذلك فى حـــروف الاستفهام ، وهى أبعد من الرفع ؛ لأنه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ . وانما أجازوا تقديم الاسم فى « ان » لأنها أم الجزاء ، ولا تزول عنه ، فصار فيها كما صار فى ألف الاستفهام ما لم يجز فى الحروف الأخرى) . الكتاب ١/١٣٤ .

فان قلت : يلزم على هذا (١٢٨) أن تكون أداة الشرط عملت الجزم فى فعلين قبل الجواب ، وليس الثانى تابعا للاول (١٢٩) ، فالجواب : قال « ابن مالك » ـ رحمه الله ـ : ان المحذوف فى مثل هـــذا لما التزم حذفه ، وجعل المتأخر عوضا منه (١٣٠) ، صار نسيا منسيا ، فلم يلزم من نسبة

---

(١٢٨) فى « ز » على هذا يلزم .

(١٢٩) قال أبو على الفارسى : (فأما فى الكتاب من قوله « ان زيدا تره تضرب » ، وما أنشده من قوله :

لا تجزعى ان منفســـا أهلكتـــه ... واذا اهلكـــت فعند ذلك فاجزعى

فانى سألته (يعنى أبا بكر بن السراج) عن الفعل المضمر الناصب له ، فقلت : كيف هو ؟ أمجزوم أم غير مجزوم ، وكيف هو من المظهر ؟

فقال : لا يجوز أن يكون غير مجزوم ، ولا يكون بدلا ، قال : وهذا لولا أنه مسموع لم يجز ، وفيه سعة ، لأنه اذا قال : ان زيد تره تضرب » ، فقال : هذا الفعل الظاهر بدل من الأول : قيل : ان المبدل منه لا يكون أن يسقط ويثبت البدل ، وان قال التقدير : « ان تر زيدا ، فكأنه مقدم فلا معنى للهاء فى قولك : تره تضرب

قال : (الأحسن عندى أن يكون على تكرير « ان » كأنه : ان تر زيدا ان تره تضرب ، فقلت : فأين جواب « ان » الأولى ؟ فقال : استغنى عنه كما أنك إذا قلت : أزيدا ظننته منطلقا ، فتقديره : أظننت زيدا ظننته منطلقا ، فاستغنى عن المفعول الثانى فى (ظننت) الذى أضمر بعد حرف الاستفهام بخبر (ظننت) الثانى

فان قال قائل : هذا الذى ذكره من تكرير (ان) قبيح ، إنما يجوز فى ضرورة الشعر .

قيل له : ليس ما تركه فى القبيح بمنزلة ما انتقل اليه ، لأن الذى تركه لا مجاز له ، ألا ترى : أنه لم يجىء فى الكلام ولا فى الضرورة ، علمناه اسقاط المبدل منه من اللفظ وإثبات البدل ، فلم يجىء أيضا ضمير لا معنى له ولا متجه ، والأشياء التى تجوز فى الشعر للضرورة قد تجوز فى الكلام عند الحاجة اليها ، والوقوع فيها لا مجاز له ، ولا يستـــقبح ذلك فيه) البغداديات ٤٦٣ ، ٤٦٥ .

(١٣٠) قال سيبويه : (وان شئت قلت : (زيدا ضربته) وانما نصبه على اضمار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته الا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره ، فالاسم ها هنا مبنى على هذا المضمر) الكتاب ١/ ٨١ .

=

العمل اليه وجود جزمين قبل الجـــواب ، على أنه لو جمع بينهما على سبيل التوكيد ، لم يكن فى ذلك محذور · فان لا يكون محذور فى تعليق الذهن بهما أو أحدهما غير منطوق به ، ولا محكوم بجواز النطق به أحق وأولى · انتهى ·

=

ومعنى قول سيبويه السابق يؤيد ما قاله ابن مالك من أن الفعــــل المحذوف فى الاشتغال لما التزم حذفه صار نسيا منسيا ، وذلك لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر · ونرى أن المرادى لم يذكر رأيه فى هــذه المسألة والواضح أنه اكتفى برأى ابن مالك الذى ذكره ·

وأرى أن رأى ابن مالك أولى من رأى الفارسى لأن تكرير « إن » قبيح ولا يجوز الا فى ضرورة الشعر فلا يصح تخريج الكلام عليه ·

وأما الجملة الواقعة جواب القسم :

فلا محل لها كقوله تعالى : (والعصر · ان الانسان لفى خسر) (١٣١) · فقوله : (ان الانسان لفى خسر) جملة لا موضع لها من الاعراب //٣/أ ·

وكذلك ما أشبهها ، لأنها فى محل لا يحله المفرد ، فان قلت : قد وقعت الجملة القسمية خبرا للمبتدأ فى (١٣٢)

---

(١٣١) العصر ١ ، ٢ ·

(١٣٢) عارض ثعلب هذا الرأى حيث قال : (لا تقع جملة القسم خبرا ، لا يجوز : « زيد ليقومن » لأن الجملة المخبر بها لها محل ، وجواب القسم لا محل له) ، ومراد ثعلب أن القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا تنفك احداهما عن الأخرى ·

ورد ابن هشام على ثعلب ــ كما رد المرادى ــ حيث قال : (وقوله تعالى : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوأنهم) أن التقدير : (والذين امنوا وعملوا الصالحات) أقسم بالله (لنبوأنهم) وكذا التقدير فيما أشبه ذلك ، فالخبر مجموع جملة القسم المقدرة وجملة الجواب المذكورة لا مجرد جملة الجواب) · انظر الاعراب عن قواعد الاعراب لابن هشام ص ٥ ·

أما فى المغنى فقال ابن هشام : (وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب ، واستشهد بآيات العنكبوت ٩ ، والعنكبوت ٥٨ ، والعنكبوت ٦٩ ، وقول الشاعر :

جشأت فقلت : اللذ خشيت ليأتين وإذا أتاك فلات حين مناص

وعندى لما استدل به تأويل لطيف ، وهو أن المبتدأ فى ذلك كله مضمن معنى الشرط ، وخبره منزل منزلة الجواب ، فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له ، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ، ونظيره فى الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو : (وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) · التقدير : والله ليمسن لئن لم ينتهوا يمسّن) · المغنى ٢/٤٠٧ ·وأرى أن استدلال ابن مالك بالآيات على وجهها أولى حيث جعل الاسم الموصول مبتدأ ، والجملة القسمية فى محل رفع خبر ، أولى مما استدل به ابن هشام حيث تأول فى الآية بما لا داعى له ، وابن هشام نفسه قد جعل فى كتبه قبل المغنى ــ الجملة القسمية خبرا كما ذكرنا فيما نقلنا من كتابه الاعراب عن قواعد الاعراب ·

نحـــو قوله تعـــالى : (والذين جاهـــدوا فينا لنهدينهم سبلنا) (١٣٣) فالجواب : ان الذى وقع موقع الخبر هو مجموع الجملتين جملة القسم وجملة الجواب ، فمجموعهما فى موضع رفع لا الجوابية وحدها .

---

(١٣٣) العنكبوت ٦٩ .

قال أبو حيان : (« والذين » مبتدأ ، خبره القسم المحذوف وجوابه وهو « لنهدينهم » وبهذا ونظيره رد على أبى العباس ثعلب فى منعه أن تقع جملة القسم والمقسم عليه خبرا للمبتدأ ، ونظيره : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوأنهم) انظر البحر المحيط ١٥٩/٧ .

وأما الجملة الواقعة بعد أدوات التحضيض (١٣٤) :

فلا محل لها أيضا ، وأدوات التحضيض : هلا ، وألا ، ولولا ، ولوما (١٣٥) .

فاذا قلت : هلا تنزل عندنا ، فلا محل لهذه الجملة ، لأن أدوات التحضيض لا عمل لها ، وقد تحذف الجملة بعد أدوات التحضيض ويبقى معمولها ، كقوله (١٣٦) :

---

(١٣٤) لم يفرد أحد ـ فيما أعلم ـ الجملة الواقعة بعد أدوات التحضيض جملة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب ، بل ضموها الى الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا ، والصواب ما ذهب اليه المرادى .

(١٣٥) قال سيبويه فى باب الحروف التى لا يليها بعدها الا الفعل ، ولا تغير الفعل عن حاله التى كان عليها قبل أن يكون قبله شىء فيها : (ومثل ذلك : هلا ، ولولا ، ألزموهن « لا » وجعلوا كل واحدة مع « لا » بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض .) الكتاب ١١٥/٢ وانظر معانى الحروف للرمانى ص ١٢٢ .

وقال الرضى : (وتلزم حروف التحضيض الفعل لفظا نحو : « لولا أرسلت » و « لو ما تأتينا » ، أو تقديرا نحو قوله :

★ تعدون عقر ... ★ البيت .

ونحو : « هلا زيدا ضربت » ، وجاء الاسم بعدها فى ضرورة الشعر نحو قوله :

يقولون ليلى أرسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها

شرح الكافية ٣٨٧/٢ .

(١٣٦) البيت لجرير من قصيدة يرد بها على القرزدق ، انظر ديوانه ص ٩٠٧ ، والبيت من شواهد المغنى رقم ٤٤٤ .

قال ابن هشام بعد أن ذكر البيت : (الا أن الفعل أضمر ، أى : لولا عددتم ، وقول النحويين : « لولا تعدون » مردود ، اذ لم يرد أن يحضهم على أن يعدوا فى المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عده فى الماضى ، وانما قال : « تعدون » على حكاية الحال ، فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن) . المغنى ٢٧٥/١ .

تعدون عقر النيب أفضــل مجدكم
بني ضوطرى لولا الــكمى المقنعا

* * *

وأما الجملة الواقعة بعد أدوات التعليق (١٣٧) غير العاملة :

فنحو الواقعة بعد لولا التى هى لامتناع الشىء لوجـود غيره وبعد لو الامتناعية (١٣٨) ، وبعد لما (١٣٩) التى هى حرف وجوب لوجوب على مذهب سيبويه ، فهذه لا محل لها اذ لا عمل لهذه الأحرف ..

النيب : بكسر النون وسكون الياء جمع ناب ، وهى الناقة التى نصف سنها . وقال الجوهرى : هى المسنة من النوق . والضوطرى : الحمقاء ، ووزنها : فوعلى . وضوطرى : حى من مجاشع . والكمى : بفتح الكاف وكسر الميم وتشديد التحتية : الشجاع الذى لا يكتم . وقيل : الذى يكمى شجاعته أى يخفيها .

والمقنع : بضم الميم وفتح القاف وتشديد النون ، وعين مهملة الذى عليه مغفر أو بيضة .

انظر شرح شواهد المغنى للسيوطى ص ٢٣٠ ، وشرح المفصل ٢/٣٨ والأزهيه للهروى ١٧٧ ، ١٧٩ ، المخصص ٣/١٩٩ خزانة الادب ١/٤٦١ تراجع أمالى ابن الشجرى ١/٣٣٤ النقائض ٨٣٣ .

(١٣٧) يقصد المرادى بأدوات التعليق : أى تعليق الشرط بالجواب ، وهى أيضا أدوات الشرط غير الجازمة . وهكذا قال غيره من النحاة ، أى أن الجمل الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها من الاعراب .

(١٣٨) قال المرادى فى الجنى الدانى : (لولا حرف له قسمان :

الأول : أن يكون حرف امتناع لوجوب ، وبعضهم يقول : لوجـود بالدال . قيل : ويلزم على عبارة سيبويه فى لو ، أن يقال : « لولا » حرف لما كان سيقع لانتفـاء ما قبله) انظر الجنى الدانى ص ٥٩٧ وانظـر الكتاب ٢/٣٠٧ .

(١٣٩) سبق ان ذكرنا الخلاف حول الجملة الواقعة بعد « لما » مع الجملة التى فى محل جر .

وأما الجملة الواقعة جوابا لأدوات التعليق غير العاملة:

فنحو الجملة الواقعة جوابا للولا ولو ولما المتقدم ذكرها آنفا ، وجـــواب اذا الشرطية ، فانها لا تجـــزم الا فى الشعر (١٤٠) ، فلا موضع لجوابها من الاعـراب • والله تعالى أعلم •

وأما الجملة بعد « اذا » فقد تقدم الخلاف فيها (١٤١) ، وكذلك الواقعة (١٤٢) جوابا لحيث (١٤٣) ، لا محل لهـا لأنها لا تجزم الا مع ما •

---

(١٤٠) قال المرادى فى الجنى الدانى :

« اذا (مع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها الا فى الشـــعر كقول الشاعر :

واذا يصبك خصاصة فارج الغنى والى الذى يعطى الرغائب ، فارغب

(انظر الجنى الدانى ٣٦٧) •

(١٤١) سبق ذكر الخلاف حول « اذا » مع الجملة التى فى محل جر •

(١٤٢) فى ز وكذلك الجملة الواقعة •

(١٤٣) كان من الواجبأن يقول : الجملة الواقعة جوابا لـ : «حيثما» لا محل لها من الاعراب •

قال سيبويه ما معناه ان « ما » بدخولها على بعض الحروف تغيره حتى يصير يعمل لمجيئها غير عمله الذى كان قبل أن تجىء من ذلك : حيثما صارت لمجيئها بمنزلة أين •

ويعنى بذلك أن « حيث » صارت لاتصال « ما » مما يجازى به كأين ، ولا يجوز ذلك بغير ما انظر الكتاب ٢٢١/٤ ، ٥٦/٣ ، ٥٨ •

وقال ابن هشام فى الجملة الخامسة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب (الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا ، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية ، فالأول جواب لو ولولا ولما وكيف • والثـانى نحو : « ان تقم أقم » و « ان قمت قمت » أما الأول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل ، وأما الثانى : فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجملة بأسرها) • المغنى ٤٠٩/٢ •

وسبق أن ذكرنا الخلاف حول الجملة الواقعة جوابا للشرط ولم تقترن بالفاء أو اذا عند الكلام على الجملة الأخيرة من الجمل التى لها محل من الاعراب •

وأما التابعة لما لا موضع له :

فقد تكون توكيدا لما لا موضع له ، نحو : قام زيد قام زيد، وقد تكون معطوفة على مالا موضع له ، نحو : قام زيد وجاء عمرو ، ولا يتأتى ذلك في النعت ؛ لأن الجملة الوصفية لها موضع من الاعـــراب دائما ، ولا تكـــون الجملة عطف بيان (١٤٤) . وهذا القدر كاف والله تعالى أعلم .

★★★

(١٤٤) قال ابن هشام فيما افترق فيه عطف البيان والبدل :(الثالث : أنه لا يكون جملة بخلاف البدل ...
والرابع : أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل ..) المغنى ٢/٤٥٦ .

تم كتاب جمل الاعراب للشيخ الامام العالم العلامة بدر الدين حسن الشهير بابن أم قاسم المرادى تغمده الله تعالى برحمته وأسكنه فسيح جنته على يد العبد الفقير المنغمس فى العجز والتقصير محمد المغمرى الشافعى مذهبا الأشعرى عقيدة صباح يوم الاثنين سادس صفر الخير من شهور سنة ١١١٤ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام ، وذلك يوم دخول : الحج المغربى بمصر حرسها الله تعالى والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم ورضى الله عن كل من بلغ الرسالة من المسلمين ٠

★★★

وقد تم الكلام على الجمل التى لا محل لها من الاعراب على سبيل الاختصار دون الاكثار ، والكلام على هذه الجمل المذكورة مبسوط فى موضعه فى كتب العربية وهذا القدر كاف ها هنا ٠

★ ★ ★

والله سبحانه وتعالى أعلم ٠ وهو حسبنا ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم
والحمد لله وحده وصلى الله
على سيدنا محمد الذى
لا نبى بعده وسلم

الخاتمة

خاتمــة

الحمد لله ، الذى يسر وأعان ، على تحقيق رسالة (جمل الاعراب للمرادى ، ذخيرة من ذخائر تراث المدرسة المصرية فى النحو .

فالمرادى امام عالم مقرئ نحوى مفسر فقيه أصولى ، ترك آثارا عظيمة فى علوم العربية والاسلام ، لم يطبع منها ــ فيما أعلم ــ سوى « الجنى الدانى فى حروف المعانى » ، ورسالة « جمل الاعــراب » التى أعتز بتقديمها فى هــــذه المرحلة من حياتى العلمية .

فى تقديمى لجمــل الاعراب للمرادى ذكــرت ما أثاره الأستاذان محققا كتاب « الجنى الدانى فى حروف المعانى » للمرادى ، من أن الجنى الدانى مأخــــذ مغنى اللبيب لابن هشام .

وذكرت فى التقديم أننى سبق أن ناقشت هذه القضية فى رسالتى للحصول على درجة العالمية « الدكتوراه » وهى « الشواهد القرآنية فى كتاب مغنى اللبيب لابن هشـــام » باشراف الأستاذة الدكتورة عائشة عبد الرحمن .

وأعود فأكرر ما سبق أن ذكرته فى رسالتى ــ لأنها لم تنشر بعد على الرغم من توصية لجنة المناقشـــــة بطبعها وتداولها ــ وما وصلت اليه من مقارنة بين « جمل الاعراب للمرادى » ، وجمل الاعراب لابن هشام من الباب الثانى فى مغنى اللبيب .

احتج محققا كتاب « الجنى الدانى » لدعواهما الجازمة لأخذ ابن هشام فى « المغنى » من المــــرادى فى « الجنى » بما يلى :

أن ابن هشام قد صنف « المغنى » مرتين : أولاهما سنة (٧٤٩ هـ) والثانية سنة (٧٥٦ هـ) ، وقد نكب ابن هشام بالتأليف الأول وبكتب له أخرى في طريق عودته الى مصر من الحجاز ، فلم يكن للمغنى بين الناس الا التأليف الثانى · ولما كان المرادى قد توفى سنة (٧٤٩ هـ) فان نقل ابن هشام عنه أولى بالجزم والتحقيق ·

وقد أكد الأستاذان المحققان هـــذه الدعـــوى ـ كما يذكران ـ بقول « حـــاجى خليفة » : (« الجنى الدانى فى حروف المعانى » للشيخ بدر الدين حسن بن قاسم المرادى ، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة ، وهو كتاب مفيد رتب على مقدمة مشتملة على خمسة فصول) ·· (ثم أوردها من الأحادى الى الخماسى) ثم قال (وهو مأخذ المغنى لابن هشام ·أ·هـ·) (١) ·

هذا كل ما كتبه « حاجى خليفة » عن (الجنى الدانى) ومن مظاهر المفارقة أنه ملأ نحو أربع صـــفحات من كتاب « كشف الظنون » (طبعة استنبول المتسعة القيـــاس) بالحديث عن كتاب « مغنى اللبيب » ، مقابل هذه الأسطر الثلاثة ونصف السطر عن مأخذه · « الجنى » ·

والمحققان أضافا ـ كما ذكرنا ـ ضياع الكتاب من ابن هشام ، دون أن يدخلافى الاحتمال ـ ولا أقول فى الترجيح ـ أن مثل هذا الكتاب بفرض أن نسخته الأولى قد ضـــاعت لا يمكن أن يكتب من الذاكرة ، انمـــا هو حصـــاد لآلاف البطاقات ·

كما أن الأخذ من المتعاصرين يبدو غـــريبا ، بل بالغ

---

(١) كشف الظنون : الجنى الدانى ١/٦٠٧ ·

الشذوذ ، بل ان المتأخر يأخذ من متقدم نسى كتابه أوضاع ، لكن هنا نواجه قولا بأن متعاصرين يأخذ الأشهر منهما عن خامل مغمور ·

والى هنا تبقى القضية موضع احتمال فيما قدما من اقوال لاثبات دعواهما ·

لكن يستغرب ان ابن هشام فى كل موضع لم يفته على الاطلاق ان ينص على صاحب القول أو النقل الذى يأخذ عنه كبيرا كان او صغيرا ·

ذلك ما لم يغب عن محققى الكتاب ، فذلك يفرض تقديره على كل من يقرأ كتاب ابن هشام ، ومنهم الاستاذان المحققان ·

ولكن من العجيب ، والقضية لاتزال موضع احتمال ، أنها ما لبثت أن صارت الى قرار ثابت جازم · فكان اثبات ابن هشام لمراجع نقوله حجة عليه عندهما لا له ، فقالا : (والجدير بالذكر أن ابن هشام قد ذكر فى « المغنى » كتبا كثيرة استقى منها ، وعددا كبيرا من العلماء نقل عنهم أو أخذ بأقوالهم ، ولم يكن للمرادى ، وكتابه « الجنى الدانى » اشارة واحدة) (١) ·

وهما يذكران هذا القول بعد أن جزما بأن ابن هشام أخذ من المرادى ، ومعنى هذا أنهما ينكران عليه أن يأخذ دون أن يثبت نقله كما أثبت سائر مراجعه ، أو من نقل عنهم ·

وهى تهمة غليظة ما كان يحل أن ترسل الا عن أدلة

---

(١) الجنى الدانى المقدمة ٥ ، ٦ ·

ثابتة ، وليس على مجرد احتمال يحتاج الى فحص تعوزه القرائن فضلا عن الأدلة ٠

فلننظر نحن فى القضية من موقف محايد يلتمس الحق ، ولا يرسل الاتهام والدعاوى بجرح ، قرر علماء السلف أنه لابد أن يثبت بدليل ، على ما هو معروف فى علم الجرح والتعديل (٢) ٠

أن « حاجى خليفة » خبير بالكتب : أسمائها ، ومؤلفيها ٠ له فى اختصاصه مكانته التى لا تجحد ، وكتابه مرجع له اعتبار فى تراث الخزانة العربية الى عصرنا ٠ هذا مما لاريب فيه ٠

لكن لا يقال بحال ما : انه خبير بمادةهذه الكتبمن تفسير وفقه وأدب وموسيقى وفلك وأنساب ومعادن ورياضيات وطب وأدوية وكيمياء وخمر ، ونقود ، وجغرافيا ، الى آخر ما يحفل به كتابه الجامع ٠

فهو وان عرف ما فى هذه العلوم من كتب ، ليس من أهل الاختصاص فى مادتها وموضوعها ومقاصدها ، ولا نعلم أن أحدا من علماء الحديث مثلا احتج بحاجى خليفة فى صحة حديث ، أو فى الجرح والتعديل للرجال ، أو أى قاعدة من قواعد مصطلح الحديث ٠

ولا من علماء الرياضيات رجع الى حكم له ، أو فقيها نظر الى رأى له فى نقد لعلماء السلف ؛ اذ ليس هو من أهل الجهة حتى يؤخذ بقوله فى الموضوع ٠ مثل هذا الرأى

---

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح والمحاسن ، طبعة مركز التراث ١٩٧٦ م تحقيق أ٠د٠ عائشة عبد الرحمن ص ٢٢٠ ٠

النقدى يلتمس من أهل الجهة كما يقول السلف ، أو علماء الاختصاص بلغة العصر ·

وفيما بين أيدينا عدد جم كثير من أئمة النحاة واللغويين وعلماء الرجال من معاصرى ابن هشام الى العصر الحديث، لم يشر أحد منهم قط الى مـــا قاله « حاجى خليفة » · فهل يقال : ان « حاجى خليفة » أعلم بالنحو واللغة وأسرار مآخذ المصنفين من أمثال : الدمامينى ، والشمنى ، والدسوقى ، والسيوطى ، وغيرهم ممن ترجموا لابن هشام كثيرا ، بل ان من هؤلاء المترجمين من أهمل المرادى فى تراجمهم أمثال: (السلوك لمعرفة دول الملوك) · للمقريزى الجـــزء الثانى القسم الثالث ، لم يذكر المرادى فى وفيات (٧٤٩ هـ) من صفحة (٧٥٧ ـ ٧٩٧) ·

كما لم يذكر ابن كثير الدمشـــقى فى كتابه (البداية والنهاية) الجزء الرابع عشر ، وفيات (٧٤٩ هـ) من صفحة (٢٢٥ ـ ٢٢٩) · ولم يترجـــم له « ابن تغرى بردى » فى الجزء العاشر من (النجـــوم الزاهرة فى ملـــوك مصر والقاهرة) ·

وكذا الشيخ « شمس الدين أبو المحاسن » فى ذيل العبر للذهبى لم يترجم له فى سنة وفاته مع كثرة من توفوا فيها من صفحة (٢٧٠ الى ٢٧٨) ، على حين ترجمت هذه الكتب لابن هشام (١)

---

(١) انظر النجوم الزاهرة وفيات ٧٦١ هـ ترجم لابن هشـــام فى أول الوفيات وقد حلاه بالشيخ الامام العالم العلامة ·

وانظر ترجمته فى ذيل العبر فقد ترجم لابن هشام وهو من معاصريه فقال : (للامام العلامة شيخ الأدب جمال الدين أبى محمد بن هشام صاحب كتاب المغنى فى النحو) ·

وقد راجعت الكثير من المراجــع وكتب التراجم بأدق ما أستطيع من أناة ، فلم أجد اشارة من قريب أو بعيد لما قاله « حاجي خليفة » ونقــله الأستاذان محققا « الجنى الدانى » قرار دعوى وتهمة مفروغا من اثباتها ٠

ومن حيث موضوع الكتاب والمنهج ، لا يغيب عن الدارس المتخصص اختلاف المنهج والطريقة والأسلوب والشخصية، وتداول الحرف ومناقشة العلماء ٠

فموضوع كتاب ابن أم قاســـم هو : أن يأتى بالحروف منسقة على ترتيب عددى ما هو من حرف الى خمسة ، ثم يذكر معنى كل حرف ، ويقدم له شاهدا أو اثنين من القرآن أو الشعر ، ويجهل فى بعض الأحيان مصادر نقوله للآراء التى يذكرها ٠ وفى أغلب الأحيان يكتفى بعرض بعض آراء العلماء فى الموضع أو الحرف دون معارضة أو مناقشة أو موافقة أو تأييد ٠

وكنت قد لاحت لى اشارة الى أن أرجح أن يكون المرادى قد نقله عن ابن هشام ، لا كما ذكر الأســـتاذان المحققان ، وحاولت توثيقها ٠

وذلك أن الأستاذين المحققين قد ذكرا فى فهرس الأعلام فى نهاية (الجنى الدانى) (ابن هشام الخضراوى) سبع مرات ، نقل عنه المرادى ــ فى استقراء لها ٠

فى مرتين من الســـبع ، قال المرادى : « ابن هشـــام الخضراوى » ، وفى مرتين قال : قال ابن هشام فى الافصاح ــ الايضاح فى طبعة ب ــ وفى المرة الثانية قال : ذكره ابن هشام وحكاه فى البسيط ٠ وفى ثلاث مـــرات : قال ابن هشـــام ٠

استبعدت في بادىء الأمر المـــرتين اللتين نسب القول فيهما الى « ابن هشام الخضراوى » ... ونظرت فيما بقى من أقوال ، ونسباها لابن هشام ـ فقط ـ وظننت أن المقصود به « ابن هشام المصرى » صاحب المغنى ، لانه معروف لكل من له أدنى اتصـــال بتراث العربية والاسلام أن السلف حين يقتصرون على ذكر كنية أو نسب او لقب يتجه الى العلم المشتهر به . فاذا قالوا « البخارى » اتجه الى « محمد بن اسماعيل » صاحب الصحيح ، وليس الى بخاريين أخــر ، واذا قالوا « الطبرى » اتجه الى الامام « أبى جعفر محمد ابن جرير » المفسر التاريخى لا الى غيره .

واذا قال النحاة « ابن هشـــام » لم يتجه القـــول الى الخضرواى بل الى ابن هشام المصرى صاحب المغنى .

نظرت فى نقل المرادى عن « ابن هشـــام » فى الافصاح ـ الايضاح ـ وقلت ربما عنى قول ابن هشام فى التوضيح ـ أوضح المسالك ـ وراجعت نقـــله (١) ، وراجعت نفس الموضع فى التوضيح لابن هشام (٢) فألفيته نســـب نفس القول لابن هشام الخضراوى ، وأيضا فى المغنى (٣) .

والموضع الثانى نقله المرادى عن « ابن هشام » ، حكاه فى البسيط ـ وقابلت الموضع (٤) بمـــا فى المغنى (٥) ، فوجدته للخضراوى أيضا .

وفى موضع ثالث ذكر المرادى قول ابن هشـــام ـ بأنه

---

(١) الجنى الدانى ص ٥٥٠ .
(٢) أوضح المسالك ٣/٢٨ .
(٣) المغنى ١/١٢٩ .
(٤) الجنى الدانى ٥٥٥ .
(٥) المغنى ١/١٢٥ .

لا خلاف فى أن (كأن) مركبة من أن والكاف (٦) .

وقال ابن هشام فى المغنى : ادعى ابن هشام وابن الخباز الاجماع على أن (كأن) حرف مركب (٧) .

وفى موضع رابع نقل المرادى قولا عن ابن هشام فى (رب) (٨) ، لم أجده فى المغنى (٩) .

وهكذا قابلت المواضع التى ظننت فى بادىء الأمر - عندما ذكر المرادى أنها لابن هشام - أنها لابن هشام المصرى صاحب المغنى ، ولكن تحقق لى أن المعنى به (الخضراوى) كما ذكر السادة المحققان .

والذى يبدو لى فى هذه القضية - وبعد مراجعة لمنهج المغنى ومقابلة مع الجنى الدانى - أن ثم اختلافا كبيرا فى المنهجين ، وطريقة العرض ، وتناول كل من المؤلفين لمسائل الكتاب وطريقة مناقشتهما للاقوال والآراء ، وابداء الرأى فيهما .

وما يغلب على الظن فى هذا الموضوع أنه مجرد توارد خواطر وأفكار لا أكثر ، والا لقلنا على كل كتابين تناولا موضوعا واحدا ومسائل متشابهة ، ان أحدهما أخذ أو نقل عن الآخر .

والباب لا يزال مفتوحا فى هذه القضية - ولا يستطيع أحدنا أن يقول الكلمة الأخيرة فى هذا الموضوع ، الا ولديه الأدلة والقرائن الكافية فيه .

---

(٦) الجنى الدانى ٥٧٠ .
(٧) المغنى ١/١٩١ .
(٨) الجنى الدانى ٤٥١ .
(٩) المغنى ١/٣٤ ، ١٣٨ .

وقد أثار الدكتور « يوسف عبد الرحمن الضبع » قضية « المغنى والجنى » فى رسالته لدرجة الدكتوراه وموضوعها (ابن هشام وأثره فى النحو) وكان قد اطلع على مخطوط (الجنى الدانى) وذكر مبحثا منه ، وقابله على المغنى ثم قال : (ومما تقدم نعلم أن نظام المرادى فى بحثه أتم وأشمل، وأنه يتفق مع ابن هشام فى أكثر الشواهد والأمثلة ،ولا مانع من أن يكون ابن هشام قد طالع كتابه قبل تأليفه المغنى .

أما أن يكون (الجنى الدانى) مأخـــذا للمغنى كما قرر صاحب كشف الظنون فهذه دعوى يعـــوزها الدليل ، لأن ترتيب الكتابين فى بحث معانى الحروف مختلف اختـــلافا بينا ، واتفاقهما فى أكثر الشواهد والأمثلة لا ينهض وحده دليلا على هذه الدعوى ، لأن كليهما قد اســتقى من معين واحد وهو عصارة ألباب السابقين فى مؤلفاتهم ، ولو قال صاحب « كشف الظنون » ان الأربلى أخذ عن المرادى لقبل حكمه الى حد ما ، لأن ترتيب « جواهر الأدب » وفق ترتيب « الجنى الدانى » وكلاهما مقصور على الحروف ، بيد أن مغنى اللبيب تنـــاول فيه ابن هشام جميع أبواب النحو ، فكيف يكون « الجنى الدانى » مأخذ المغني) (١) .

وبذلك لا يكاد يختلف رأى الدكتور الضبع عما اطمأننت اليه فى هذه القضية عن غير تفرغ لدراستها .

هذا عن قضية الجنى الدانى ومغنى اللبيب .

وقد يجدى فى ختام دراستى لرسالة « جمل الاعـــراب

---

(١) (ابن هشام وأثره فى النحو) رسالة دكتوراه للدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع مخطوط بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة . من صفحة ٢٠٠ : ٢٠٦ .

للمرادى تحقيقا ودراسة أن أوجز ما وصلت اليه ، وما ذكرته مفصلا فى المبحث الذى قارنت فيه بين « جمل الاعراب » للمرادى وجمل ابن هشام من الباب الثانى فى المغنى ٠

أولا : أفرد المرادى « جمل الاعراب » برسالة مستقلة ، لكنها موجزة غاية الايجاز ، وقعت كما ذكرنا فى ست ورقات مصورة من المخطوط ، وقد نص المرادى فى مقدمتها وفى ختامها بأنه : (تم الكلام على « الجمل » على سبيل الاختصار دون الاكثار ، والكلام على هذه الجمل المذكورة مبسوط فى موضعه من كتب العربية وهذا القدر كاف ٠٠٠) وفى ختام الرسالة قال : (ليس هذا موضع بسط الكلام ٠٠٠) ونص فى الجملة الخبرية على ذلك أيضا فقال : (خطب التمثيل سهل فلا نطول به) ٠

وأما ابن هشام فقد أطنب بغير تكرار ، وجاء الباب الثانى فى المغنى فيما يقرب من ثمانية أضعاف رسالة جمل المرادى ٠

وقد تبسط ابن هشام فى عرض كل جملة من جمل الاعراب ممثلا لها ٠

وبمراجعة دقيقة لجمل المرادى وجمل ابن هشام بدا لنا أن ابن هشام أكثر دقة فى وضع ضوابط للجمل ، ونص على أن ما وضعه من قيد للجملة التفسيرية — على سبيل المثال — أهمله النحاة ولابد من ذكره ٠

وبالمقابلة بين الكتابين بدا لنا أيضا أن ثم اختلافا كبيرا بينهما فى المنهج والأسلوب والشخصية فى مناقشة العلماء ٠

فالمرادى يطلق آراء العلماء ، واذا اسندها الى قائلها

لا يحدد الكتاب الذى نقل عنه ـ وقد يكون للمؤلف أكثر من كتاب فى الموضوع ـ وقلما يعقب عليها بالتأييد أو الرفض أو المناقشة . وخاصة فى المسائل التى فيها خـــلاف بين النحاة ·

وأما ابن هشام فقد اتسم منهجه وأسلوبه بالدقة والضبط فى النقل ، وقد قمنا بتحقيق كتاب (فوح الشذا بمسألة كذا) وهو شرح لكتاب (الشذا فى مسألة كذا) لأبى حيان ، تأكد لنا ضبط ابن هشام ودقته فى النقل ·

كما اتسم منهج ابن هشام بمناقشة نقوله وآراء العلماء فى المسائل التى يعرض لها اما مؤيدا مع بيان ما اســـتند عليه من أدلة وقرائن ، واما رافضا ومخالفا ومؤيدا كذلك

رفضه بالأدلة والشواهد ·

أما الشواهد فقد أحصينا شواهد جمل المرادى فألفيناها تسعة عشر شاهدا من القرآن ، وعشرة شواهد من الشعر ، فى مقابل ما يزيد على المائة شاهد من القـــرآن ، وحوالى ستين شاهدا من الشعر ، اضافة الى حـــديثين شريفين · أحدهما للاستئناس والتنظير ، والثانى كشـــاهد للجملة الحالية ·

وبعد ، فكما ذكرت يظل المجال مفتوحا لجديد من البحث والنظر ، وأرجو أن يجدى · هذا البحث ـ الذى يدرس جمل الاعراب على وجه التخصص ـ على المشتغلين بالدراسات النحوية ، وعلى الله قصد السبيل ·

المراجــع

القرآن الكريم

ابن هشام وأثره فى النحو

للدكتور يوسف الضبع مخطوط بكلية اللغة العربية .

أبو على الفارسى

د. عبد الفتاح شلبى طبعة دار النهضة بمصر ١٢٧٧ هـ .

اخبار النحويين والبصريين

لأبى سعيد السيرافى .

الأزهية فى علم الحروف

لعلى بن محمد الهروى ـ تحقيق عبد المعين الملوحى طبعة دمشق

٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م .

الأصول فى النحو

لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلى طبعة بغداد ١٩٧٣.

اعراب القرآن

لأبى جعفر النحاس تحقيق زهير غازى طبعة دار نهضة مصر .

الاعراب عن قواعد الاعراب

لابن هشــــام .

أمالى ابن الشجرى

طبعة حيدر أباد الدكن .

أنباه الرواة على أنباه النحاة

للقفطى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم .

الإنصاف فى مسائل الخلاف
للانبارى طبعة دار الفكر .

أوضح المسالك الى الفية ابن مالك
لابن هشام تحقيق محيى الدين عبد الحميد ١٩٤٦ م .

البحر المحيط
لأبى حيان - طبعة الرياض

البداية والنهاية
لابن كثير الدمشقى .

البرهان فى علوم القرآن
للزركشى - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم .

البغداديات
لأبى على الفارسى - تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى .

بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة
للسيوطى - تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم .

تاريخ الأدب العربى
كارل بروكلمان . « النسخة الألمانية » .

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك
للمرادى ١٩٧٦ م تحقيق د. عبد الرحمن سليمان .

الجمل فى النحو
للزجاجى : تحقيق د. على توفيق الحمد الأردن ١٩٨٥ م .

الجنى الدانى فى حروف المعانى
للمرادى : تحقيق فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل .

حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب لابن هشام
طبعة الحلبى ١٢٠٥ هـ .

حاشية الصبان على الأشمونى على ألفية ابن مالك
المطبعة المصرية ١٣٤٩ هـ .

حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة للسيوطى
الطبعة الأولى .

الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة
لابن حجر العسقلانى طبعة ١٢٤٩ هـ .

ذيل التذكرة
لابن فهد .

ذيل العبر
للذهبى ـ للشيخ شمس الدين أبى المحاسن .

السلوك لمعرفة دول الملوك
للمقريزى : القسم الأول تحقيق د. سعيد عاشور .

شذرات الذهب فى أخبار من ذهب
للعماد الحنبلى طبعة ١٢٥٠ هـ .

شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك
طبعة ١٣٤٩ هـ .

شرح جمل الزجاجى لابن عصفور
رسالة دكتوراة ـ مخطوط ـ للدكتورة قمر أحمد مصطفى .

شرح شواهد ابن عقيل
للجرجاوى ـ الطبعة الأولى .

شرح شواهد المغنى
للسيوطى ـ المطبعة البهية بمصر .

شرح الكافية للرضى
طبعة بيروت .

شرح اللمحة البدرية فى علم العربية
لابن هشام ـ تحقيق د. صلاح رواى .

شرح المفصل لابن يعيش
طبعة المطابع المنيرية .

الشواهد القرآنية فى كتاب مغنى اللبيب لابن هشام
مخطوط للمؤلفة .

طبقات المفسرين
للسيوطى .

طبقات اللغويين والنحويين
للزبيدى ـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ـ دار المعارف .

غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى
طبعة السعادة ١٩٣٢ .

فوات الوفيات
لابن شاكر الكتبى . تحقيق الشيخ محيى الدين عبد الحميد .

قطر الندى وبل الصدى
لابن هشام . تحقيق الشيخ محيى الدين عبد الحميد طبعة ١٣٧٤ هـ

الكتاب لسيبويه
تحقيق عبد السلام هارون .

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل
للزمخشرى طبعة ١٣٥٤ هـ ٠

كشـــف الظنون
حاجى خليفة طبعة استنبول ١٩٤١ م ٠

المخصص
لابن سيده ـ دار الطباعة الأميرية القاهرة ١٣٢١ هـ ٠

المعـــارف
لابن قتيبة ٠

معانى الحروف للرمانى
تحقيق د٠ عبد الفتاح شلبى طبعة دار الشروق ٠

معانى القرآن للزجاج
تحقيق د٠ عبد الجليل شلبى بيروت ١٩٧٢ م ٠

معجم الأدباء
لياقوت الحموى ـ طبعة الحلبى ٠

معجم المؤلفين
لعمر كحالة ـ طبعة دار الكتب ٠

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم
لفؤاد عبد الباقى ـ طبعة مطابع الشعب ٠

مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب
لابن هشام ـ تحقيق الشيخ محيى الدين عبد الحميد ٠

[illegible]
طبعة بيروت ٠

المقتصد فى شرح الايضاح
الجرجانى - تحقيق د. بحر مرجان طبعة العراق ١٩٨٢ .

المقتضب للمبرد
تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة طبعة المجلس الأعلى لشئون الاسلامية .

مقدمة ابن الصلاح والمحاسن
تحقيق د. عائشة عبد الرحمن طبعة مركز التراث .

المقرب لابن عصفور
تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى طبعة بغداد ١٩٧١ م .

النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة
لتغرى بردى الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ .

نزهة الألباب فى طبقات الأدباء
لابن الأنبارى طبعة النهضة ١٢٩٤ هـ .

همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى
طبعة دار المعرفة بيروت .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأبيات الشعرية

أساليب غربية

فهرس أعلام المتن

فهرس الموضوعات